المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

السبت ـ ٢٣/٢/٢٠١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

آلاف المقدسيين يفتحون باب الرحمة لأول مرة منذ ١٦ عاما ويصلون في الحرم القدسي	القدس العربي	٣
تفاؤل مصري في ملف المصالحة الفلسطينية	العربي الجديد	٤
حماس تبحث وساطة "مصر" و"دحلان" للإفراج عن ٤ من عناصرها من سجن ليبي	أمد للإعلام	٥

شؤون عربية:

عُقد روسية . تركية أمام «اتفاق أضنة» و«مثلث الشمال» السوري	الشرق الأوسط	٦
الأكراد يرحبون بقرار ترامب الإبقاء على مئتي جندي لحفظ السلام في سورية	الحياة اللندنية	٩
البشير يعلن حالة الطوارئ لمدة عام ويشكل حكومة لتصريف الأعمال	وكالات أنباء	١١

شؤون إسرائيلية:

غرينبلات يكشف عن موعد صفقة القرن ويصف وارسو بالتاريخي	وكالة سما	١٣
ضابط إسرائيلي: "وارسو" طبعت علاقات العرب معنا على حساب فلسطين	عربي ٢١	١٣
الانتخابات الإسرائيلية: غانتس يفوز... نتنياهو يؤلف الحكومة؟	الأخبار اللبنانية	١٤
تحليلات | انتخابات الكنيست: لعبة كراسي لخدمة مصالح شخصية وفئوية	عرب ٤٨	١٦
لدى الأمنيين الإسرائيليين شاغل كبير: حقيبة GPS الإيرانية التي تحول قذائف حزب الله إلى صواريخ موجهة	عربي بوست	١٩

شؤون دولية:

سليماني يحذر من اتفاق على دور إيران الإقليمي	الشرق الأوسط	٢٣

المقالات والدراسات

تسخين "صفقة القرن" في القدس وواشنطن	محمود الريماوي	٢٦
انتخابات «إسرائيلية» بين اليمين!	ناجي صادق شراب	٢٨
مرحلة ماتت.. وأخرى لم تولد بعد	عوض عبد الفتاح	٣٠
أبعاد ومدلولات توسعة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية	عوض مسحل	٣٣
عندما يدفع المؤرخ بيني موريس إلى استئناف "النكبة"	حسام شاكر	٣٨
"أطبع مع إسرائيل لأواجه إيران".. هي الحماقة أعيت من يداويها!	أحمد جلال	٤٢
محاولات ملء فراغ الانسحاب العسكري الأميركي من سورية	محمد سيد رصاص	٤٤
هل يقطع ترشّح بوتفليقة الطريق على التغيير في الجزائر؟ (تقدير موقف)	المركز العربي للأبحاث	٤٦
الدروس التي يجدر بواشنطن ـ وإيران ـ اكتسابها من مؤتمر وارسو	دينيس روس	٥١
النفوذ الأمريكي البريطاني إلى أين؟	مارك غونغلوف	٥٤
السؤال مجددًا عن أسباب الانحطاط والاستبداد	إبراهيم البيومي غانم	٥٦

آلاف المقدسيين يفتحون باب الرحمة لأول مرة منذ ١٦ عاما ويصلون في الحرم القدسي

القدس العربي - ٢٠١٩/٢/٢٣

لأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ نجح المقدسيون أمس بمساندة فلسطينيي الضفة الغربية المحتلة وفلسطينيي الداخل، في فتح باب الرحمة وكذلك مسجد الرحمة، وأداء صلاة الجمعة فيه، قاطعين الطريق على مخططات الاحتلال لإقامة كنيس يهودي.

واعتقلت قوات الاحتلال أول من أمس نحو ٦٠ مقدسيا تحسبا، من بينهم مسؤولون محليون في حركة فتح ونشطاء آخرون. وذكرت أن الاعتقالات تركزت في مناطق سلوان والعيسوية وجبل المكبر والبلدة القديمة ووادي الجوز ومخيم شعفاط ورأس العامود، وذلك بعد أن أطلقت في المدينة دعوات عبر مواقع التواصل الاجتماعي تدعو المواطنين للتوجه إلى المسجد الأقصى.

وباب الرحمة من أشهر الأبواب المغلقة في السور الشرقي للمسجد الأقصى المبارك، ويشغل حيزا كبيرا في معتقدات اليهود قديما وحديثا، ويزعمون أن الباب ملك لهم اعتقادا بأن المسيح عليه السلام دخل منه.

وفي حرب ١٩٦٧ فشلت محاولة وزير الأمن الإسرائيلي موشيه ديان لفتح الباب. وجرت في عام ٢٠٠٢ محاولة لاقتحامه، عندما حاول أحد الصهاينة حفر نفق ينفذ إلى داخل المسجد الأقصى حيث يستخدم المبنى الواقع داخل الباب من جهة الأقصى كقاعة للصلاة والذكر والدعاْء.

وأكدت حركة فتح أن القدس والأقصى خط أحمر، وأن الاحتلال يتحمل مسؤولية أفعاله الإجرامية في ساحات المسجد الأقصى، «وأن أرواحنا تهون فداء للأقصى والقدس ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية وحقوقنا».

ووجهت الحركة على لسان عضو مجلسها الثوري والمتحدث باسمها أسامة القواسمي تحية إكبار وإجلال «إلى أهلنا وشعبنا المرابطين الصامدين المناضلين في القدس الذين فتحوا اليوم باب الرحمة مكبرين مهللين رافعين علم فلسطين»، مؤكدا أن «شعبنا العظيم في القدس يضرب أروع أشكال البطولة والفداء والصمود والعزة».

وقال القواسمي «إن للأقصى رجال الله يحمونه، وإن فتح كانت وستبقى جنبا إلى جنب مع أبناء شعبنا رأس حربة في مقارعة الاحتلال في القدس والذود عن مقدساتنا وفي كل مكان». فيما دعت حركة حماس الاحتلال الإسرائيلي لأن يدرك «رسالة الجماهير الهادرة المدافعة عن قدسها ومقدساتها». وقالت في بيان لها «الأقصى خط أحمر لا يمكن للاحتلال تعديه أو تنفيذ مخططاته بتغيير واقعه والسيطرة عليه». وطالبت الأمة العربية والإسلامية بـ«الوقوف في وجه موجة التطبيع الرسمي مع الاحتلال، الذي يعتدي على مقدساتها ويسعى إلى تبديد جهودها وتشتيت صفها». ودعتها كذلك لتوفير الإسناد والدعم اللازمين للقدس.

وكان الفلسطينيون قد تمكنوا من فتح مُصلى ومبنى باب الرحمة وسط هتافات التكبير و «بالروح بالدم نفديك يا أقصى»، يتقدمهم المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، ورئيس وأعضاء مجلس الأوقاف الاسلامية ومشايخ القدس. واصطف المصلون لأداء صلاة الجمعة في الأقصى المبارك بما فيه مصلى باب الرحمة الذي امتلأ بالمصلين.

وزحفت هذه الجموع إلى الأقصى رغم الوجود المكثف لقوات الاحتلال عقب دعوات المؤسسات الدينية للاحتشاد والنفير العام للمسجد الأقصى المبارك. ونشرت قوات الاحتلال منذ ساعات الفجر الأولى أمس الجمعة، آلاف الجنود داخل وخارج مدينة القدس استعدادًا لحراك فلسطيني شعبي واسع وزحف كبير إلى المسجد الأقصى، حسب ما أكدته وسائل إعلام الاحتلال. وحسب صحيفة «معاريف» فإن قوات إسرائيلية نصبت عشرات الحواجز الجديدة على مداخل القدس وداخلها لا سيما في البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى. وبدأت بتفتيش دقيق وواسع لمئات السيارات والتدقيق في هويات ركابها بهدف تأخير وصولهم إلى المسجد الأقصى.

وفي السياق تواصلت مسيرات العودة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، كما تواصلت المواجهات في الضفة الغربية من الخليل جنوبا وحتى شمالها. واستشهد طفل في غزة وأصيب العشرات في غزة والضفة الغربية.

تفاؤل مصري في ملف المصالحة الفلسطينية

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

كشفت مصادر مصرية مطلعة على ملف الوساطة الذي يقوده جهاز المخابرات العامة المصرية بقيادة عباس كامل بين الفصائل الفلسطينية، من أجل الوصول لمصالحة داخلية، كواليس لقاء جمع بين كامل وأمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح جبريل الرجوب الذي بدأ زيارة للقاهرة يوم الخميس. وذكرت المصادر، لـ"العربي الجديد" أن "الرجوب أبدى تجاوباً كبيراً مع الجهود المصرية بشأن إمكانية التوصل إلى صيغة شراكة حقيقية مع فصائل قطاع غزة، وفي مقدمتها حركة حماس، مبدياً استعداد حركته والسلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات التشريعية، عبْر التواصل لاتفاق مع الفصائل".

وأضافت المصادر أنه "خلال اللقاء شدّد الرجوب على تمسك السلطة في رام الله، بعدم السماح باقتطاع غزة من الجسد الفلسطيني"، مضيفة أن "الرجوب نقل للإدارة المصرية مقولة رئيس السلطة محمود عباس بأنه (لا دولة من دون غزة ولا دولة في غزة)".

وتوقعت المصادر "انفراجة وشيكة في ملف المصالحة الداخلية، خلال الفترة المقبلة"، مشيرة إلى أن "هناك أزمة كبيرة داخل السلطة بسبب الحكومة الجديدة، والتي كان يأمل عباس أن تكون بمثابة عزلة لحماس، بعدما أكد في بادئ الأمر أنها ستكون حكومة وحدة من الفصائل الأعضاء في منظمة التحرير، قبل أن تعلن الفصائل رفضها المشاركة، لتزيد من قوة ضغط حماس على عباس، خصوصاً في ظل العلاقات المتميزة التي باتت تربطها بأطراف إقليمية في مقدمتها مصر".

وكشفت المصادر أن "الجانب المصري أبلغ الرجوب بضرورة عقد لقاء مشترك مع قيادة حماس في القاهرة، قائلة إن أمين سر اللجنة المركزية طالب بالعودة لقيادة الحركة في رام الله، قبل إبداء الرأي سواء بالموافقة أو الرفض".

وبحسب المصادر فإن "الرجوب أطلع الجانب المصري على مشاورات عباس خلال زيارته الأخيرة إلى السعودية، حيث أكد لقادة المملكة تمسكه برفض الصيغ المقترحة لرؤية الرئيس الأميركي دونالد ترامب تسوية النزاع العربي

الإسرائيلي، المعروفة إعلامياً بصفقة القرن، مشدداً في الوقت نفسه على قبوله بأي صيغ تنطلق من المبادرة العربية للسلام (بيروت ٢٠٠٢)".

والتقى الرجوب يوم الخميس فور وصوله إلى القاهرة بكل من الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، ووزير الخارجية سامح شكري في لقاءين منفصلين. وتناول اللقاءان مُجمل التطورات على الساحة الفلسطينية، وسبل الدفع قدماً بجهود إحياء عملية السلام.

وقال المُتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية المستشار أحمد حافظ، إن "اللقاء تناول تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وأهمية إعادة إحياء عملية السلام على أساس حل الدولتين، كما تناولت المُناقشات ملف عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية، واستعراض نتائج الاتصالات والمشاورات مع كافة الأطراف المعنية، وتمّ التأكيد على ضرورة سرعة إنهاء الانقسام".

وأضاف حافظ أن "الوزير شكري أكد خلال اللقاء على مواقف مصر الثابتة تجاه دعم القضية الفلسطينية"، مشدداً على أن "تحقيق التسوية الشاملة والعادلة لا يمكن أن يتم إلا من خلال استعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة المنصوص عليها في مختلف قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها الحق في إقامة دولته المُستقلة وعاصمتها القدس الشرقية". وأكد شكري أيضاً "التزام مصر الكامل بدعم خيارات الشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، واستمرار المساعي الرامية لدعم المصالحة الوطنية، فضلاً عن استمرار الجهود المصرية للتخفيف من وطأة المُعاناة الإنسانية للأشقاء في كافة الأراضي الفلسطينية".

صحيفة: حماس تبحث وساطة "مصر" و"دحلان" للإفراج عن ٤ من عناصرها من سجن ليبي

أمد . ٢٠١٩/٢/٢٣

ذكر تقرير لصحيفة "الأخبار" اللبنانية، بأن حركة "حماس" تواصل البحث عن وسطاء يمكنهم التحدث مع المشير خليفة حفتر في ليبيا، بعدما أصدرت محكمة تابعة له حكماً بالمؤبد على أربعة فلسطينيين بتهمة تهريب أسلحة من البلاد إلى قطاع غزة.

وحسب تقرير الصحيفة، فقد طرقت الحركة أبواباً فلسطينية وأخرى عربية للتوسط لإطلاق سراحهم.

وفرضت محكمة ليبية، أحكاما مشددة على أربعة فلسطينيين في قضية عرفت إعلاميا باسم "خلية حماس"، حيث نسبت لهم الضلوع في تهريب شحنات أسلحة إلى حركة حماس عبر ليبيا وسيناء.

وصدرت أحكام تتراوح ما بين ١٧ و٢٢ عاما بحق: مروان عبد القادر الأشقر، الذي يترأس شركة للأجهزة التكنولوجية في العاصمة طرابلس منذ سنوات ونجله براء، ومؤيد جمال عابد، ونصيب محمد شبير، وجميعهم فلسطينيون، يدرسون في الجامعة، ويعملون في الشركة ذاتها بدوام جزئي، ووجهت لهم محكمة في طرابلس تهم "تشكيل تنظيم أجنبي سري على الأراضي الليبية، وحيازة السلاح، والتآمر على أمن الدولة".

يقول أحد أشقاء المعتقلين لصحيفة "الأخبار" اللبنانية، إن الفلسطينيين الأربعة مثلوا أمام القضاء الليبي منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ على قضية رقم ١٣١٨، مؤكداً أنهم كانوا في الأراضي الليبية قبل "الثورة الليبية" من أجل العمل والدراسة، إذ يدير مروان الأشقر (٥٦ عاماً) شركة للأجهزة التكنولوجية، كما يعمل الثلاثة الآخرون في الشركة نفسها بجانب دراستهم في الجامعات الليبية. ويأتي قرار المحكمة بعد إخفاق وساطات سابقة من العائلات تخللها تفويض فريق من المحامين الليبيين للترافع عن أبنائهم، لكن القضية انتهت بالحكم على الأشقر الأب بالسجن المؤبد ٢٢ عاماً، فيما نال الثلاثة حكماً بالسجن الفعلي ١٧ عاماً. حسب التقرير

وتقول العائلات إن قرار المحكمة استند إلى "تحقيقات النائب العام التي شملت وثائق سرية تتهم المعتقلين بالانضمام إلى تنظيم محظور قانوناً، ونقلهم أسراراً تتعلق بالدفاع عن البلاد، بالإضافة إلى اطلاعهم واستخدامهم وسائل تقنية للحصول على أسرار تتعلق بالدولة الليبية، وحيازة أسلحة نارية بخلاف القانون وتهريبها إلى غزة". كذلك، مُنع من استطاع الوصول من عائلات المعتقلين إلى ليبيا من زيارتهم منذ ثلاثة أشهر، حيث يقبعون في سجن "الردع" قرب منطقة معيتيقة في طرابلس. واشتكت العائلات من تقصير السفارة الفلسطينية التي لم تتابع القضية، خصوصاً أن "أبناءهم لم يثبت عليهم تورطهم في التهم"، وفق قولهم. كما ورد في تقرير الصحيفة

وعلى رغم اتهام المعتقلين بالانتماء إلى "حماس"، فإن الحركة لا تزال تبحث عن وسطاء يمكنهم التحدث مع حفتر، إذ طرحت القضية على السلطات المصرية، كما توجه مقربون من عائلاتهم إلى القيادي محمد دحلان، الذي تربطه علاقات جيدة بحفتر، من أجل التوسط لإلغاء الحكم بحق أبنائهم. كما ذكر التقرير

وفي العام الماضي، نفت "حماس" الاتهامات التي صدرت عن مكتب النائب العام في طرابلس، الصديق الصور، الذي أعلن إلقاء القبض على خلية تابعة للحركة، مؤكدة أن "الادعاءات عارية من الصحة"، وأن سياستها هي "عدم التدخل مطلقاً في شؤون أي دولة عربية أو غيرها". مع ذلك، تقول مصادر إنه بخلاف الأربعة الذين حوكموا هناك ١٣ فلسطينياً معتقلين في ليبيا حيث تتهمهم السلطات بالتورط في عملية تخابر وتجسس لـ"حماس" ضمن قضية يطلق عليها اسم "خلية حماس".

عُقد روسية . تركية أمام «اتفاق أضنة» و«مثلث الشمال» السوري
الأمم المتحدة تقترح ستة أسماء على قائمة «الضامنين» في اللجنة الدستورية

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/٢/٢٣

تكثفت الاتصالات بين موسكو والمبعوث الدولي الجديد غير بيدرسون للاتفاق على تغيير ستة أسماء في قائمة «المجتمع المدني» التي اقترحتها الدول «الضامنة» الثلاث لعملية آستانة – سوتشي (روسيا، وتركيا، وإيران)، وتشكيل اللجنة الدستورية السورية، باعتبار أن هذا هو «الإنجاز» الوحيد للقمة الثلاثية الأخيرة في سوتشي.

وتناولت قمة الرؤساء الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب إردوغان، والإيراني حسن روحاني في المنتجع الروسي الأسبوع الماضي، ثلاثة ملفات: اللجنة الدستورية السورية، والمنطقة الأمنية شمال شرقي سوريا،

ومستقبل «مثلث الشمال» الذي يضم إدلب وأرياف حلب الغربي وحماة الشمال واللاذقية الشرقي. وقالت مصادر دبلوماسية غربية لـ«الشرق الأوسط»: إن العُقد لا تزال قائمة في ملفي «المنطقة الأمنية» وإدلب، اللذين تم ترحيلهما إلى ما بعد الانتخابات المحلية التركية في نهاية مارس (آذار) المقبل، مقابل تقدم جزئي في اللجنة الدستورية.

اللجنة الدستورية

أظهرت موسكو «انفتاحاً» بقبول ترشيح بيدرسون ستة أسماء إلى القائمة الثالثة الروسية – التركية – الإيرانية التي تضم ٥٠ مرشحاً، إلى جانب قائمتي الحكومة والمعارضة التي تضم كلاً منهما خمسين مرشحاً. وقال نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، أمس: «يجري حالياً تنسيق أسماء المرشحين في القائمة الثالثة للجنة الدستورية، التي يفترض أن تضم ممثلين عن المجتمع المدني»، مشيراً إلى أن «الأمم المتحدة تصر على استبدال ٦ مرشحين سجلت أسماؤهم في القائمة الأصل. نأمل أن تنتهي العملية في أسرع وقت ممكن».

كانت دمشق رفضت قائمة وضعها المبعوث الدولي السابق ستيفان دي ميستورا، وضمت ٥٠ اسماً من ممثلي المجتمع المدني. وتقدمت الدول «الضامنة» في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) الماضي لائحة بديلة وافقت عليها دمشق، لكن دي ميستورا رفضها قبل ترك منصبه، خصوصاً أنها لم تشمل أسماء اشتغلت على الدستور السوري في السنوات الأخيرة، وهي مختصة به.

وبقيت قائمة «الضامنين» الثلاثة على طاولة المداولات إلى أن بلغ الأمر أن اقترحت موسكو على المبعوث الدولي الجديد تغيير ستة أسماء، الأمر الذي فعله قبل أيام.

وبحسب مسؤولين غربيين ومعارضين سوريين، فإن بيدرسون، الذي سيقدم إحاطة إلى مجلس الأمن خلال أيام ويزور بروكسل خلال ساعات، أبلغ محاوريه بأنه متمسك بثلاثة أمور: تنفيذ المهمة الأممية الموكلة إليه بموجب القرار ٢٢٥٤، وبحث موضوع «الحكم»، وتشكيل لجنة دستورية وأهمية عملها في «بيئة محايدة»؛ الأمر الذي فسره معارضون بأنه يتناول المعتقلين والعمل السياسي والدور الحيادي لأجهزة الأمن والجيش.

وكان الرئيس بشار الأسد قال في كلمة قبل أيام: «الدستور هو مصير البلد، وبالتالي هو غير خاضع لأي مساومات أو مجاملات وأي تهاون فيه قد يكون ثمنه أكبر من ثمن الحرب نفسها». وأضاف: إن دور الأمم المتحدة محل ترحيب ما دام يحترم سيادة البلاد. ووصف مسؤولي المعارضة الذين تم اختيارهم للجنة الدستورية بأنهم «عملاء» تركيا.

بموجب عملية آستانة ومؤتمر الحوار السوري في بداية العام الماضي، تكفلت موسكو تسليم دي ميستورا مرشحي الحكومة، في حين تولت تركيا تسليم قائمة مرشحي المعارضة إلى دي ميستورا الذي كانت أوكلت إليه مهمة تشكيل «القائمة الثالثة». ولوحظ أن واشنطن بدأت في الفترة الأخيرة تدعم تشكيل اللجنة الدستورية بموافقة دي ميستورا.

اتفاق أضنة

حضر موضوع الانسحاب الأميركي من شرق سوريا، على طاولة القمة الثلاثية في سوتشي الأسبوع الماضي. كان هناك «ترحيب حذر» من الدول الثلاث، لكن الملف الأهم كان هو بحث «ملء الفراغ»؛ إذ إن الرئيس بوتين اقترح على إردوغان تفعيل «اتفاق أضنة» بين أنقرة ودمشق بعد انسحاب أميركا من سوريا، خياراً بديلاً من عمل تركيا مع أميركا لإقامة «منطقة أمنية».

بحسب المصادر، فإن الرئيس إردوغان رفض تضمين الإشارة إلى «اتفاق أضنة» في بيان سوتشي الأخير، حيث جرى الاكتفاء بترحيب كل من الرئيسين بوتين وإردوغان في شكل انفرادي بتنفيذ الاتفاق.

ويسمح «اتفاق أضنة» الذي يعود إلى عام ١٩٩٨ بقيام الجيش التركي بملاحقة «حزب العمال الكردستاني» بعمق خمسة كيلومترات شمال سوريا، وتشغيل خط ساخن بين أجهزة الأمن، وتعيين ضباط أمن في سفارتي البلدين.

وقالت المصادر: إن هناك نقطتي خلاف حول «اتفاق أضنة»: عمق التوغل التركي وطبيعة التنسيق بين أنقرة ودمشق. تريد تركيا أن يكون عمق التوغل يوازي المعروض عليها أميركياً، أي ٢٨ – ٣٢ كيلومتراً شمال سوريا وليس خمسة كيلومترات كما تقترح موسكو. في المقابل، تصر روسيا على قيام علاقات سياسية بين أنقرة ودمشق، في حين يرفض الجانب التركي «التطبيع السياسي» مع دمشق قبل الحل السياسي، لكنه يوافق على «تعاون أمني» بين الأجهزة المختصة.

ولا تزال أنقرة تترك خيار «المنطقة الأمنية» قائماً في محادثاتها مع واشنطن، حيث وصل إلى العاصمة الأميركية وفد عسكري تركي لإجراء مزيد من المحادثات لحل العقد القائمة: مصير «وحدات حماية الشعب» الكردية، عمق التوغل التركي، حماية هذه المنطقة، الانتشار على الحدود.

«مثلث الشمال»

لم يحصل الرئيس بوتين على ما أراد من قمة سوتشي لجهة إعطاء شرعية لقيام قوات الحكومة السورية بـ«قضم» مناطق في شمال غربي سوريا. وبحسب المصادر، فإن الوفد التركي رفض الإشارة المباشرة في البيان الختامي إلى «هيئة تحرير الشام»، إضافة إلى رفضه الحديث في شكل واضح حول القيام بدوريات مشتركة في الشمال.

لكن الضغط السياسي الروسي مستمر على أنقرة؛ إذ إن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قال في ميونيخ قبل أيام: إن قمة سوتشي أقرت مبدأ «الخطوة خطوة» لمعالجة ملف الشمال، وإنه لا بد من «القضاء على بؤر الإرهاب». كما أكد بوغدانوف أمس «حتمية العملية العسكرية ضد الإرهابيين في إدلب وإنهاء سيطرتهم على المنطقة». وزاد: «إنه أمر لا مفر منه؛ لأن أولئك الذين لا يتخلون عن الإرهاب، ينبغي بالطبع القضاء عليهم».

ومن المقرر أن يجتمع مسؤولون عسكريون وأمنيون وأتراك للاتفاق على خطوات محددة، بينها موضوع الدوريات المشتركة. أنقرة ترفض ذلك، لكنها موافقة على «دوريات متوازية» بحيث تسير الدوريات الروسية في جانب مناطق الحكومة، في حين تنتشر دوريات الجيش التركي في مناطق المعارضة. ولوحظ قبل يومين أن الجيش التركي اتخذ إجراءات في نقطة مراقبة تابعة له في شمال حماة، بينها إنارة القاعدة، في إشارة إلى بقائها.

وتواصل قوات الحكومة شن غارات على مناطق عدة في شمال غربي سوريا، خصوصاً على خان شيخون ومعرة النعمان، وسط أنباء عن ضغط من دمشق للسيطرة على الطريق الرئيسي بين حماة وحلب الذي يمر بخان شيخون ومعرة النعمان وسراقب، إضافة إلى توقعات لـ«قضم» في مناطق بين جسر الشغور واللاذقية.

الأكراد يرحبون بقرار ترامب الإبقاء على مئتي جندي لحفظ السلام في سورية

الحياة - ٢٠١٩/٢/٩

رحب الأكراد بقرار الإدارة الأميركية الإبقاء على «مجموعة صغيرة لحفظ السلام» في سورية، وأكد مصدر قيادي أن الخطوة الأميركية «تمنع انزلاق المنطقة إلى فوضى وتصادم كبيرين».

وفي المقابل أعلن الكرملين أنه يراقب ويحلل «التصريحات المتناقضة» من واشنطن بشأن الانسحاب، ودعت الخارجية الروسية إلى «عدم الثقة بتصريحات يطلقها أحد فروع السلطة وينفيها آخر» في اليوم التالي. وفي شرق الفرات، خرجت عشرات الشاحنات من آخر جيب خاضع لسيطرة «داعش» في بلدة الباغوز، وفي مؤشر إلى تأجيل جديد لحسم المعركة مع التنظيم الإرهابي أعلنت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) ذات الغالبية الكردية أن خروج المدنيين قد يتواصل حتى اليوم وبعدها فإن مقاتلي «داعش» امام خيار الموت أو الاستسلام.

وبعد ساعات على إعلان البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ستترك «مجموعة صغيرة لحفظ السلام» من ٢٠٠ جندي أميركي في سورية لفترة من الوقت بعد انسحابها وذلك بعد تراجع الرئيس دونالد ترامب عن سحب القوات بالكامل، من دون تفاصيل اضافية حول مناطق انتشار هذه القوات، علماً أن واشنطن تحتفظ بنحو ألفي جندي في سورية يتوزعون في مناطق شمال شرقي سورية، إضافة إلى قاعدة التنف على الحدود السورية العراقية – الأردنية بالقرب من طريق دولي يربط بغداد بدمشق.

وفي اتصال مع «الحياة» قال عضو المجلس الرئاسي في «مجلس سورية الديمقراطية» (مسد) سيهانوك ديبو إن «بقاء مئتي جندي أميركي في شرق الفرات بمسمى قوات حفظ السلام خطوة تمنع انزلاق المنطقة إلى فوضى وتصادم كبيرين جميعنا بغنى عنها».

وأشار إلى أن «هذه الخطوة المهمة تفيد بإحداث اختراق حقيقي للأزمة السورية»، موضحاً أن قرار واشنطن «ينبئ عن تحول وظيفي في طبيعة عمل التحالف الدولي العربي بقيادة واشنطن ضد الإرهاب من مرحلة القضاء على الإرهاب إلى استتباب الأمن والسلام المحققين من قبل قسد».

ورأى ديبو أن هذه الخطوة في حال لحقتها خطوات مشابهة من البلدان العربية والأوروبية وحتى روسيا في ارسال عدد محدد من الجنود مهمتها حفظ السلام في كامل شرق الفرات وطمأنة تركيا بأن هجوماً لن يحدث من شمال سورية على تركيا «فإننا أمام يونيفيل ما بين تركيا وسورية على شاكلة يونيفيل لبنان واسرائيل». وخلص المسؤول الكردي إلى أن «هذه الخطوة تفيد بأن سورية حين تصل إلى الحل النهائي يجب أن لا تشهد وجود قوى أجنبية

على أراضيها»، مشدداً على أن «هذا الأمر يهمنا في مسد وما أكدته طبيعة وهدف الإدارة الذاتية الديموقراطية في شمال وشرقي سورية منذ تأسيسها».

أما الناطق باسم الكرملين ديمتري بيسكوف فقال: «نحن حتى الآن لا نفهم عما يدور الحديث... واشنطن أطلقت في البداية بيانات في شأن الانسحاب لنعود ونسمع لاحقاً بيانات وتعديلات جديدة... وفي بعض الأحيان نسمع تصريحات متنوعة من أجهزة مختلفة في الإدارة الأميركية»، وخلص إلى أن موسكو تراقب «باهتمام كبير وبالغ كيف يتطور موقف الولايات المتحدة في هذه المسألة وفي الوقت الحالي نحلل كل هذه التصريحات». وقالت الناطقة باسم الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا إنه «يجب ألا نصدق هذه التصريحات أياً كان قائلها، لأنه في اليوم التالي سيتم نفيها وتفنيدها من قبل مؤسسات سياسية أخرى». وأكدت زاخاروفا أن «السلطات الأميركية لا تزال تفتقر إلى تصور حقيقي لاستراتيجيتها في المنطقة، ولم تقدّم حتى الآن رؤية واضحة ذات معايير زمنية ونوعية دقيقة وأهداف ومهمات».

وفرضت حواجز القوات الروسية والسورية حصاراً على مخيم الركبان ومنعت دخول السلع والمواد الغذائية اتهمت زاخارزفا الولايات المتحدة بانتهاك القانون الدولي الإنساني بمنعها خروج المدنيين من الممرات الإنسانية التي كانت أعلنت روسيا فتحها يوم الثلثاء الماضي، وقالت إن معظم سكان المخيم يريدون المغادرة.

ومعلوم أن إعلان واشنطن عن إبقاء مئتي جندي جاء بعد وقت قصير من مكالمة هاتفية بين الرئيسين الأميركي دونالد ترامب، والتركي رجب طيب اردوغان، اتفقا فيها، وفق بيان للبيت الأبيض، على مواصلة التنسيق في ما يتعلق بإنشاء منطقة آمنة محتملة في سورية.

وكشف بيان أن وزير الدفاع الأميركي بالوكالة باتريك شاناهان، ورئيس الأركان الأميركي جوزيف دانفورد، سيلتقيان نظيريهما التركيين، في واشنطن، الأسبوع الجاري، لمناقشة نقاط إضافية في القضايا المذكورة.

ميدانياً، قال المسؤول الاعلامي في «قسد» مصطفى بالي إن آلاف المدنيين ما زالوا داخل آخر جيب لـ«داعش» في شرق سورية وسيجري إجلاؤهم يوم الجمعة، مشيراً إلى أن «العدد حوالى ٧ آلاف داخل المدينة تم إجلاء قسم منهم وبقي آلاف ما زالوا داخل المدينة سيتم إجلاؤهم اليوم». وزاد: «ننتظر إجلاء آخر المدنيين لاتخاذ قرار الاقتحام».

من جانبها، أكدت شبكة «فرات بوست» خروج نحو ٣٠ شاحنة تقل رجالاً ونساء وأطفالاً من الجيب الأخير لـ«داعش» بريف دير الزور الشرقي إلى مناطق سيطرة «قسد» صباح أمس وقالت إنها تأتي «ضمن الصفقة المبرمة مع قوات التحالف الدولي».

البشير يعلن حالة الطوارئ لمدة عام ويشكل حكومة لتصريف الأعمال

وكالات أنباء - ٢٠١٩/٢/٢٣

أعلن الرئيس السوداني عمر البشير، الذي يواجه أكبر احتجاجات شعبية منذ وصوله إلى السلطة قبل ٣٠ عاما، حالة الطوارئ لمدة عام، الجمعة، ودعا البرلمان إلى تأجيل تعديلات دستورية كانت ستمكنه من السعي لفترة رئاسة جديدة في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٢٠.

وأعلن البشير أيضا في كلمة تلفزيونية حل الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

وقال البشير إنه يتعين على الحكومة الجديدة اتخاذ إجراءات اقتصادية حازمة مضيفا أنه سيوكل هذه المهمة لفريق مؤهل.

وشجع أيضا المعارضة على التحرك إلى الأمام والمشاركة في حوار داعيا " القوى المعارضة التي لاتزال خارج مسار الوفاق الوطني ووثيقته للتحرك للأمام والانخراط في التشاور حول قضايا الراهن والمستقبل عبر آلية حوار يتفق حولها".

وفي بيان لاحق، شكل البشير حكومة لتصريف الأعمال تضم مسؤولا كبيرا من كل وزارة ولكنه أبقى وزراء الدفاع والخارجية والعدل في مناصبهم.

واندلعت المظاهرات المناهضة للحكومة في ١٩ ديسمبر كانون الأول بسبب زيادات الأسعار ونقص السيولة النقدية ولكنها سرعان ما تحولت إلى احتجاجات ضد حكم البشير.

وبعد كلمة البشير هتف محتجون غاضبون في مدينة أم درمان داعين إلى "الحرية" وأضرموا النار في إطارات سيارات في الوقت الذي قام فيه آخرون بإغلاق طريق رئيسي حسبما قال شاهد من رويترز . وأطلقت الشرطة هناك الغاز المسيل للدموع وطاردت المحتجين عبر الشوارع الضيقة.

وقالت إحدى جماعات المعارضة الرئيسية التي تسمى تحالف قوى الإجماع الوطني إنه لا بد وأن يكون الرد على إعلان البشير حالة الطوارئ تنظيم مزيد من الاحتجاجات.

ودعا التحالف في بيان إلى "مواصلة الخروج منتفضين ليلا ونهارا في المدن والأحياء والميادين حتى سقوط النظام وقيام سلطة انتقالية على أنقاضه".

وقبل أسبوعين من اندلاع الاحتجاجات، دعمت أغلبية من نواب البرلمان تعديلات دستورية مقترحة تسمح للبشير بالسعي إلى ولاية جديدة. لكن اللجنة البرلمانية المكلفة بتعديل الدستور قالت يوم السبت إنها ستؤجل إلى أجل غير مسمى اجتماعا بشأن صياغة هذه التعديلات.

وقبل كلمة البشير، قال شهود إن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع لتفريق ما لا يقل عن ٢٠٠ محتج في الخرطوم. ودعا تجمع المهنيين السودانيين، المنظم الرئيسي للاحتجاجات، إلى مزيد من الاحتجاجات.

ووصل البشير، وهو ضابط سابق في الجيش، إلى السلطة عام ١٩٨٩ بعد انقلاب عسكري. وفاز في الانتخابات في ٢٠١٠ و٢٠١٥ بعد تعديلات في الدستور عقب اتفاق سلام مع متمردي الجنوب الذين انفصلوا في ذلك الحين لتقوم دولة جنوب السودان.

ويقول نشطاء إن نحو ٦٠ شخصا قتلوا في الاحتجاجات بينما تشير الأرقام الرسمية إلى مقتل ٣٢ شخصا منهم ثلاثة من رجال الأمن.

واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي لتفريق المتظاهرين واعتقلت اشخاصا من بينهم أعضاء في حزب معارض ونشطاء وصحفيون.

والبشير مطلوب في المحكمة الجنائية الدولية بتهمة تدبير إبادة جماعية في منطقة دارفور لكنه ينفي التهم الموجهة إليه، ويضغط من أجل رفع اسم السودان من قائمة الدول التي تعتبرها واشنطن راعية للإرهاب.

ويقول اقتصاديون إن الإدراج بالقائمة حال دون حصول البلاد على مساعدات مالية أو تدفق استثمارات كان ينتظرها بعد قرار واشنطن رفع العقوبات عن السودان في ٢٠١٧.

وواجه البشير الاحتجاجات ضده بتظاهرات مؤيدة لحكمه وعد خلالها بتنمية اقتصادية في البلاد والدفع باتجاه احلال السلام في المناطق التي تشهد نزاعات.

المعارضة تتمسك بتنحي البشير وتتوعد بالتصعيد

أكد تجمع المهنيين السودانيين (تجمع نقابي غير رسمي)، وهو الجهة المنظمة للاحتجاجات في السودان، الجمعة، أن التظاهرات ستستمر حتى يتنحى البشير عن الحكم الذي يتولاه منذ ١٩٨٩.

وقال التجمع في بيان ردا على خطاب البشير "ندعو الشعب السوداني إلى مواصلة التظاهر حتى تحقيق أهداف هذه الانتفاضة والتي هي تنحي رأس النظام ورئيسه وتصفية مؤسساته".

وكان التجمع وحلفاؤه في إعلان قوى الحرية والتغيير في السودان، استبقوا خطاب البشير، مساء اليوم، بإصدار بيان مشترك اعتبرا خلاله "أن أي محاولة للالتفاف على مطالب الشعب السوداني مرفوضة".

وأورد بيان، اطلعت عليه "القدس العربي" أن "هذه التسريبات أحد ردود فعل النظام لثورة ديسمبر التي هزت عرش النظام وأقضت مضجعه".

وتوعدت قوى إعلان الحرية والتغيير حكومة البشير، معلنة تمسكها بتنحيه من الحكم وتفكيك مؤسسات النظام.

وقالت في بيانها "نؤكد أن أي محاولة للالتفاف على مطالب الشعب السوداني لن تجد منا سوى المزيد من الفعل الثوري السلمي في الشوارع. مطالب هذه الثورة واضحة ولا يمكن القفز عليها، وعلى رأسها تنحي النظام ورئيسه وتفكيك مؤسساتهم القمعية وتسليم السلطة لحكومة قومية مدنية انتقالية بحسب إعلان الحرية والتغيير."

ويشهد السودان منذ ما يزيد عن الشهرين سلسلة تظاهرات، تولى تجمع المهنيين السودانيين زمام الدعوة لها للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية والمطالبة بإسقاط النظام.

وتجددت التظاهرات في عدد من أحياء العاصمة السودانية عقب صلاة الجمعة اليوم حيث خرج المئات في أحياء بالخرطوم وأم درمان مرددين هتافات تطالب بإسقاط النظام، وعملت الشرطة السودانية على تفريقهم بالغاز المسيل للدموع.

غرينبلات يكشف عن موعد صفقة القرن ويصف وارسو بالتاريخي

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٢/٢٢

ذكرت وسائل اعلام عبرية، اليوم الجمعة، أن جيسون غرينبلات مبعوث الرئيس الأمريكي للشرق الأوسط أوضح أن التحضيرات لنشر خطة السلام الأمريكية " صفقة القرن "، لا تزال تجري على قدم وساق بعد انتخابات الكنيست الإسرائيلي في ابريل/نيسان المقبل.

وقالت "القناة السابعة" العبرية، نقلا عن غرينبلات إن الخطة الأمريكية ستكون نزيهة ولن تضع متطلبات.

وبحسب القناة العبرية، وصف غرينبلات، مؤتمر وارسو بالتاريخي، إذ تمكن زعماء دول عربية وإسرائيل من البحث معا في القضايا والتحديات العالقة وفي مقدمتها إيران.

ووفقا لهيئة البث العبرية، سيبدأ فريق السلام الأمريكي جولة شرق أوسيطة الأسبوع المُقبل، يتناول خلالها الجانب الاقتصادي من الخطة الأمريكية.

ضابط إسرائيلي: "وارسو" طبعت علاقات العرب معنا على حساب فلسطين

عربي ٢١ ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

قال يوني بن مناحيم الخبير الإسرائيلي في الشؤون الفلسطينية، إن "قمة وارسو شكلت يوما عصيبا على الفلسطينيين في حين شكلت إنجازا سياسيا لإسرائيل، فقد اعتبرتها السلطة الفلسطينية مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية، وتابع الفلسطينيون بعيون مكسورة صور بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية مع المشاركين العرب رفيعي المستوى".

وأضاف في مقال نشره المعهد المقدسي للشؤون العامة، وترجمته "عربي٢١" أن "المندوبين العرب في قمة وارسو تحدثوا عن المبادرة العربية للسلام، لكنهم في الوقت ذاته يدعمون صفقة القرن الأمريكية الخاصة بالرئيس دونالد ترامب، وقد أعلن ذلك بصورة واضحة مستشاره الشخصي جيراد كوشنير الذي أشاد بالمبادرة العربية، لكنها لم تحقق السلام في المنطقة".

وأشار بن مناحيم، الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" إلى أن "معظم الدول العربية، باستثناء مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، التي وقعت على اتفاقات سلام مع إسرائيل، اعترفت عمليا بها حين وافقوا على المبادرة السعودية للسلام في ٢٠٠٢ خلال القمة العربية في بيروت".

وأكد أن "الدول العربية ذاتها تبدي استعدادها لتشكيل تحالف مشترك مع إسرائيل ضد إيران، وبذلك تدفع باتجاه التسريع بعملية التطبيع في علاقاتها مع إسرائيل، دون أي آثار جانبية سلبية".

وأوضح أن "الحكام العرب يسعون لتحقيق هذا التطبيع مع إسرائيل بعملية تدريجية مع الشعوب العربية في الشرق الأوسط، من خلال تكرار أخذهم صورا مشتركة تجمعهم مع المسؤولين الإسرائيليين، على اعتبار أن إسرائيل باتت حقيقة قائمة في الشرق الأوسط يجب التسليم بها".

وأكد أن "الشعور السائد في السلطة الفلسطينية، أنه لا يمكن غض الطرف عن مشاركة عشر دول عربية ضمن قمة وارسو، بجانب الممثلين الإسرائيليين، على اعتبار أن هذه القمة عملت على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل على حساب الفلسطينيين".

وأشار إلى أن "الغضب الفلسطيني من قمة وارسو جاء شديدا، وقاطعت السلطة الفلسطينية هذه القمة، وأدانتها، رغم أنها شعرت بالعزلة، وباتت تجد نفسها في حصار اقتصادي كبير من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل".

وأكد أن "الفلسطينيين شعروا أن الهدف الأول والأساسي من قمة وارسو هو تصفية القضية الفلسطينية، وإقامة تحالف عسكري عربي إسرائيلي ضد تنامي النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، واعتبار القمة مؤشرا على بداية الجهود الأمريكية لوضع اللمسات الاقتصادية على صفقة القرن".

وختم بالقول، إن "قمة وارسو أعقبت اتخاذ إدارة ترامب سلسلة خطوات سياسية، منها اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده إليها، والإعلان عن إزاحة موضوع القدس عن طاولة المفاوضات".

الانتخابات الإسرائيلية: غانتس يفوز... نتنياهو يؤلف الحكومة؟

الأخبار ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

قبيل ما يقارب شهراً ونصف شهر على إجرائها في التاسع من نيسان/ أبريل المقبل، يبدو غياب الحسم هو الغالب على مشهد الانتخابات الإسرائيلية، التي باتت أكثر ديناميكية مع تسارع مستجداتها على نحو لم يكن متصوراً حين تقرّر إجراؤها، وتحديداً في ما يتعلق بالتنافس على رئاسة الوزراء، بين رئيس حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو، ورئيس «حصانة لإسرائيل» بيني غانتس.

جراء هذه الديناميكية، لم يعد بالإمكان الحديث عن فوز تلقائي لليمين، خاصة بعدما اتّحد عدد من منافسي «الليكود» من خارج اليمين ضمن لائحة انتخابية واحدة: حزب رئيس الأركان السابق غانتس، وحزب وزير المالية السابق يائير لابيد (يوجد مستقبل)، إضافة إلى وزير الأمن السابق موشيه يعلون (يقود حزب «تيلم» المستحدث)، مع انضمام رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي إلى اللائحة محتلاً الموقع الرابع.

هذه التشكيلة التي يحكى أنها ستكون منافسة لنتنياهو وبإمكانها إسقاطه، مكوّنة من خلطة شخصيات متباينة، وعلى خلاف غير بسيط على المستويين الشخصي والسياسي، وإن كان يجمعها هدف واحد: إسقاط نتنياهو. كذلك، تجمع تلك الخلطة الوسط ويمين الوسط واليسار، و ـ للمفارقة ـ اليمين أيضاً. وتشير التقديرات حتى الآن

إلى إمكان فوز اللائحة بعدد أكبر من المقاعد مما هو مُقدّر لـ«الليكود» وحلفائه، ومن ثم تسمية رئيس اللائحة، بني غانتس، لتشكيل الحكومة بدلاً من نتنياهو. لكن، هل سيتمكن الأول فعلاً من تشكيلها؟ المهمة ستكون شائكة وصعبة، إن لم تكن غير ممكنة، خاصة في ظلّ تقديرات بأن العدد المطلوب من أعضاء الكنيست من خارج اليمين لتشكيلها غير متوافر.

بالطبع، لا يمكن استبعاد أي فرضية أو تبنّيها، ولا سيما أن استطلاعات الرأي تتأرجح في ما بينها. لكن ما سيبقى ثابتاً حتى إجراء الانتخابات هو أن اليمين، بأحزابه وشخصياته وجمهوره العريض المتنامي في تطرفه خلال السنوات الماضية، هو الأقوى في الساحة السياسية الإسرائيلية، وبإمكانه ردم، ومن ثم تجاوز، الفجوة التي أظهرتها استطلاعات الرأي بين «الليكود» (٣٠ مقعداً) ولائحة غانتس («أزرق أبيض» ٣٦ مقعداً)، علماً بأن الأحزاب الدينية تُعدّ حليفاً طبيعياً لـ«الليكود»، فيما يُعدّ مجموع المقاعد العربية (فلسطينيو الـ٤٨)، التي يصعب على غانتس ضمّها إلى ائتلافه (إن رضيت)، في عداد الوسط واليسار، لدى الحديث عن إمكان تفوق الأخير وفوزه على اليمين.

الأكيد أيضاً أن نتائج استطلاعات الرأي ستتسبّب في تنافس وتجاذب حادّين إلى حين إجراء الانتخابات، وهي نتيجة نقيضة لما كان مسلّماً به ابتداءً إزاء حتمية فوز «الليكود» بلا منازع. وهذا الحراك وحِدّته يستدعيان المتابعة، خاصة أن إرادة جذب الأصوات قد تدفع إلى اتخاذ مواقف متطرفة، من شأنها التسبّب في تصعيد أمني أو مجازفة ما على هذه الجبهة أو تلك. ومن الآن، بدأ نتنياهو يلعب دور الضحية، والمتآمَر عليه من اليسار ووسائل الإعلام التي اتهمها بالوقوف ضده لإسقاطه، مع تحذير جمهور اليمين من أنه سيسقط أيضاً مع إسقاطه شخصياً، الأمر الذي يراهن على أن يؤمّن له تكاتفاً يمينياً معه.

في المقابل، بدا غانتس ورفاقه «سُكارى» بنتيجة الاستطلاعات، إلى حدّ تأكيدهم الفوز وتقسيمهم الحكومة في ما بينهم من الآن؛ إذ وُزعت مقاعد الوزراء وفق الأحجام التي أظهرتها استطلاعات الرأي، على أن يتولى غانتس رئاسة الحكومة، ولابيد الخارجية، فيما يتولى يعلون الأمن، ليعود لابيد لتولي رئاسة الوزراء بعد عامين في أعقاب غانتس. وعلى رغم أهمية الشراكة بين الجانبين، سقطت محاولات تشكيل لائحة مشتركة من اليسار مكوّنة من حزب «العمل» (يسار الوسط) و«ميرتس» (يسار)، الأمر الذي كان بإمكانه منع تشتت الأصوات اليسارية وانزياحها إلى يسار الوسط (غانتس وحلفائه)، وإن كانت في المحصلة تصبّ في السلة الكلية لمعارضي نتنياهو، رغم الخلافات في ما بينهم.

في موازاة ذلك، دفع خطر اتحاد الوسط، وتزايد الحديث عن احتمالات فوزه وفقاً لاستطلاعات الرأي، نتنياهو، إلى العمل على تحقيق اتحاد مقابل لمنع انزلاقه عن كرسي رئاسة الوزراء، لكن التجاوب كان محدوداً؛ إذ امتنعت معظم الأحزاب اليمينية عن تلبية دعوات نتنياهو («إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان، وكذلك حزب «اليمين الجديد» برئاسة نفتالي بينِت). جراء عدم التجاوب، اكتفى «الليكود» (نتنياهو) بالاتحاد في قائمة مشتركة مع «البيت اليهودي» المتطرف، الذي تلقى وعوداً في شأن مكانته في الحكومة المقبلة في حال تشكيلها برئاسة نتنياهو، وكذلك مع عدد من الأحزاب والشخصيات التي يُشكّ في ضمان تجاوزها نسبة الحسم (العتبة

الانتخابية). هذا الإخفاق من شأنه الضغط أكثر على نتنياهو قريباً، وتحديداً لجهة التنافس على أصوات اليمين بين اللوائح اليمينية نفسها، فضلاً عن تهديد غانتس ورفاقه من الوسط واليسار.

في المحصلة، لم تعد حتمية فوز «الليكود» ونتنياهو في الانتخابات قائمة، وإن كان أصل التكليف في نهاية المطاف وارداً بقوة. فالتقدير الأولي يدور حول فوز غانتس بعدد مقاعد أكبر وتكليفه ابتداءً تشكيل الحكومة، لكن مع تعذر القدرة على ذلك. وهي صورة قد تتغير لاحقاً، وإن كان يستبعد تحقق مكونات هذا التغير حتى نيسان المقبل. مع ذلك، لدى نتنياهو تحديات غير سهلة لا ترتبط حصراً بالسعي إلى زيادة عدد المقاعد اليمينية في الكنيست بهدف بلورة ائتلاف أكثر استقراراً وانسجاماً، بل في أصل إمكانية تشكيل هذا الائتلاف الذي بات موضع شكّ في الحد الأدنى، وإن كان الأمر لا يصل إلى تعذر التشكيل كما هي الحال لدى غانتس، للاختلاف في القوة والمكانة بين الجانبين.

في الموقع الآخر، خارج الساحة الإسرائيلية حيث انعكاسات المعركة الانتخابية وتأثيراتها، تجدر الإشارة وتجب إلى أن هناك مَن يراهن معانداً على إمكان التوصل إلى تسويات مع هذا الفريق الإسرائيلي أو ذاك في حال نجاحه في الانتخابات المقبلة، معتمداً على طروحات هذا الفريق في تفريقه عن طروحات الآخر، مع العلم بأن كليهما يعملان بتطرف، وإن بصورة متباينة، على إنهاء القضية الفلسطينية بلا أي أثمان مقابلة. ومن جهة أخرى، قد يرى بعضهم أن هذه الانتخابات تشكل محطة مفصلية في تاريخ إسرائيل السياسي والأمني، خاصة مع إمكانية تغيير الهوية السياسية للحكومة المقبلة، نظرياً. وفق هذه «الرؤية»، قد يتجلى في أعقاب الانتخابات، وربما في سياقها، تعاطٍ مختلف في مجمل المشهد الإقليمي، خاصة أن التحديات تتنامى، ويختلف الإسرائيلي في كيفية التعاطي معها.

لكن في نظرة مغايرة لا تستبعد صحتها، تبقى هناك التحديات التي تواجه إسرائيل هي نفسها مهما كانت هوية الفائز في الانتخابات، إن في الجبهة الشمالية الأقرب مع سوريا ولبنان، وإن في الجبهة الأبعد مع إيران، أو في الجهة الجنوبية مع قطاع غزة، وكلها تحديات متعاظمة، مع خيارات إسرائيلية ضيقة لا تسمح لتل أبيب بتغيير طريقة تعاطيها، مهما كانت هوية الفائز أو الساعي إلى الفوز.

تحليلات | انتخابات الكنيست: لعبة كراسي لخدمة مصالح شخصية وفئوية

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/٢٢

افتتحت معركة انتخابات الكنيست رسميا اليوم، الجمعة، بعد تقديم الأحزاب قوائمها التي ستخوض من خلالها هذه الانتخابات، في التاسع من نيسان/أبريل المقبل. ويتبين من القوائم التي قُدمت، أن هذه الانتخابات هي لعبة كراسي فحسب، والتحالفات بين الأحزاب الإسرائيلية جاءت لخدمة مصالح شخصية أو فئوية، ولا توجد اصطفافات على خلفية أيديولوجية، بحسب التحليلات المنشورة في الصحف الصادرة اليوم. ورغم أن هذه

التحليلات لم تتطرق إلى الأحزاب العربية، التي تخوض الانتخابات بكتلتين، إلا أنه واضح أن ما يسري على الأحزاب الصهيونية يسري على الأحزاب العربية أيضا.

واستهجن معظم المحللين المجهود الذي بذله رئيس الحكومة الإسرائيلية وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، من أجل تشكيل قائمة مشتركة، تحت اسم "البيت اليهودي"، تجمع غلاة اليمين المتطرف، وبضمنهم أتباع الحاخام الفاشي المأفون، مئير كهانا، مؤسسة حركة وحزب "كاخ"، وذلك في إطار صراعه على البقاء، ومحاولة الإفلات من محاكمته في أعقاب توصيات الشرطة والنيابة بمحاكمته وتوجيه اتهامات إليه، إثر التحقيقات الجنائية ضده بشبهات فساد خطيرة، في مقدمتها الرشوة وخيانة الأمانة.

وكتب المحلل السياسي في صحيفة "معاريف"، بن كسبيت، أن "نتنياهو لا يحارب من أجل 'أرض إسرائيل'، وإنما هو يحارب من أجل حريته الشخصية. وجهوده من أجل إدخال الذين يسيرون على درب الحاخام كهانا لا يهدف إلى إنقاذ الاستيطان أو لجم اليسار، وإنما هدفه واحد فقط، وهو إدخال اصبعين أو ثلاثة لا يتأثرون من قرار المستشار القضائي للحكومة بتقديم لائحة اتهام بتهمة الرشوة ضد رئيس حكومة إسرائيل". وتوقع كسبيت أن يتفكك "البيت اليهودي" إلى ثلاثة أحزاب، تتشكل منها هذه القائمة، بسبب الخلافات بينها.

وأضاف كسبيت أنه "لا يوجد أي خطر على 'أرض إسرائيل'. ولا يوجد يسار حقيقي، لا بين الجمهور ولا في الكنيست. ومعظم الإسرائيليين موجودون في الخانة نفسها. (رئيس كتلة "كاحول لافان") بيني غانتس ليس قادرا على تفكيك مستوطنة واحدة، أو حتى قطعة حديد واحدة في بؤرة استيطانية عشوائية غير قانونية، حتى لو أن المستوطنين أنفسهم رجوه أن يفعل ذلك. كما أن (المرشح الثاني في "كاحول لافان") يائير لبيد بعيد عن أن يكون كائنا هجينا بين يوسي بيلين وشمعون بيرس".

ورأى كسبيت أن "الذعر حول 'صعود اليسار' (أي "كاحول لافان") اصطناعي ومفتعل وسخيف. ونجاح نتنياهو في إقناع الجميع بهذا الواقع البديل مذهل، وغايته الاستمرار فقط في حربه اليائسة من أجل التهرب من المحكمة".

ولفت المحللون إلى أنه من أجل تشكيل كتلة "البيت اليهودي"، ألغى نتنياهو لقاء مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بعد أن سعى إليه طوال الأشهر الأخيرة.

واعتبرت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، سيما كدمون، أن نتنياهو "في الحضيض كسياسي وزعيم. ومن أجل الصراع على بقائه الشخصي، هو مستعد لأن يبيع الكنيست والدولة للذين يسيرون على درب الحاخام كهانا، ميخائيل بن آري وإيتمار بن غفير. إنهم ثلة من العنصريين الذين يؤمنون بطهارة العرق وكراهية الغرباء، وينثرون الاحتقار تجاه كل ما هو مختلف وآخر. وسيتذكرون حزب الليكود إلى الأبد كمن ساعد في ذلك بصمت... لم ينهض أحد في الليكون ليقول إنه لن يتعاون مع شخص مثل (عضو الكنيست المتطرف في "البيت اليهودي" بتسلئيل) سموتريتش، الذي أعلن أنه ليس مستعدا أن تنجب زوجته فيما ترقد إلى جانبها في الغرفة والدة عربية، والذي وعده نتنياهو بتعيينه وزير التعليم القادم لأولاد إسرائيل".

واقتبست كدمون من تفوهات بن آري، من أجل توضيح الخطوة "الرهيبة" بتشكيل "البيت اليهودي": "ينبغي الاعتراف باستقامة أن الديمقراطية تتناقض مع الجذور الأساسية للصهيونية"؛ "على الحكومة تنفيذ تدفيع ثمن وطرد سكان القرية (الفلسطينية) التي خرج منها القتلة. وتدمير القرية وبناء شقق للأزواج الشابة والمسرحين من الجيش الإسرائيلي مكانها"؛ "يجب أن تتشكل المحكمة العليا من خبراء قانون حصفاء، ويحملون أفكارا تلائم قيم شعب إسرائيل في بلاده. ويجب أن يعمل القضاة في إسرائيل من أجل مصلحة اليهود وجنود الجيش الإسرائيلي الذين هم أعزاء أكثر من حياة آخرين"؛ "نمحو غزة. لا يوجد أبرياء في غزة. ماذا يعني ٢٠٠ غارة ومقتل ١٥ فقط؟ إننا نريد ١٥ غارة وآلاف القتلى. وأن تكون غزة كلها مقبرة".

تشكيلة الحكومة المقبلة

نقلت كدمون عن قيادي في حزب الليكود قوله إن "حملة الانتخابات للحزب تُدار من بلفور (أي من منزل رئيس الحكومة الإسرائيلية). والرسالة التي تُنقل إلى وزراء وأعضاء الكنيست من الليكود، هي أنه بإمكانهم السفر في إجازة والعودة بعد الانتخابات. وهم ليسوا ضالعين في أي شيء".

وشددت كدمون على أن "الأمر الواضح هو أن المعركة الانتخابية ستُحسم وفقا لمعيارين: ما هو الفارق في عدد المقاعد في الكنيست بين الليكود وحزب غانتس ولبيد، وما هو حجم الكتلتين (اليمين والوسط – يسار). وحجم الكتلتان سيتحدد وفقا للأصوات التي ستخسرها كل كتلة بسبب نسبة الحسم. لذلك فإن فقدان نواب هو أمر مصيري بالنسبة لكل كتلة".

إضافة إلى ذلك، أشارت كدمون إلى أنه ما زالت هناك أسئلة ليست واضحة الإجابات عليها، "مثل، على ستواصل يهدوت هتوراة (الحريدية) رفضها للانضمام إلى ائتلاف مع لبيد. وهل سيفي أرييه درعي (رئيس شاس) بتعهده بدعم نتنياهو. وماذا سيفعل (رئيس حزب "كولانو") موشيه كحلون إذا تجاوز نسبة الحسم. وأين ستكون (رئيسة حزب "غيشر") أورلي ليفي أبيكاسيس بعد الأقوال التي أدلت بها ضد غانتس هذا الأسبوع، وهل ستتجاوز نسبة الحسم".

ورأت كدمون أنه "حتى لو فاز غانتس بأربعين مقعدا، وأصبح أكبر حزب، فإنه ليس مؤكدا أن يتمكن من تشكيل الحكومة. والسخرية هي أنه بعد الانتخابات سيتضح أن غانتس لا يستطيع تشكيل ائتلاف من دون الليكود. والعكس صحيح أيضا. وها هي حكومة مع ثلاثة تناوبات"، بعد أن نص اتفاق التحالف بين غانتس ولبيد على أن يتناوبا على رئاسة الحكومة.

"الأمل بلائحة اتهام ضد نتنياهو

رغم أن غانتس معروف للجمهور الإسرائيلي، كرئيس أركان سابق للجيش الإسرائيلي، إلا أن رئيس تحرير صحيفة "هآرتس"، ألوف بن، أشار إلى أن "تطلعاته السياسية كانت ضبابية، وهو لم يفعل شيئا ذا قيمة وصدى جماهيري منذ أن تسرح من الجيش، كما أن رصيده في الزي العسكري لم يُدرس في تراث القتال".

رغم ذلك، أضاف بن، فإن "سر غانتس هو بتشخيصه الدقيق للمشاعر في معسكر مؤيديه المحتملين الآن. وهؤلاء أناس سئموا حكم بنيامين نتنياهو، وكانوا محبطين من عجز خصومه في المؤسسة السياسية، يائير لبيد

وآفي غباي، الذين اعتبروا فاقدون للخبرة والوزن السياسي في الشؤون السياسية والأمنية. وغانتس يزود ردا لناخبيه بفضل رتبه العسكرية، خبرته العسكرية، وحذره من أفعال وتصريحات مثيرة للخلاف. وقد خدّر غانتس خصومه في الوسط واليسار، حتى وجدوا أنفسهم مرتبطين بعربته".

وتابع بن أنه بعد تشكيل قائمة "كاحول لافان"، فإن "اختبار غانتس الآن فرض طاعة على شركائه مقابل تهجمات اليمين وخطوات نتنياهو اليائسة، والتي ستزداد شدة لدى إعلان المستشار القضائي للحكومة عن توجيه لائحة اتهام متوقعة ضد رئيس الحكومة".

وحول فرص فوز غانتس، كتب بن أن "الحوافز والقدرة السياسية تميل لصالحه، لكن الانتخابات تُحسم في ديوان الرئيس، والطريق إلى هناك ملتوية. إذ يوجد خلف نتنياهو معسكر متكتل حول أيديولوجيته، أي الحفاظ على المناطق (المحتلة) وكراهية معلنة للعرب. وغانتس بحاجة إلى دعم كتلة أحزاب تبدأ من موشيه يعالون ويوعاز هندل (من "كاحول لافان") وتنتهي بأحمد طيبي وأيمن عودة".. لم يذكر وبحق الكتلة العربية الأخرى للتجمع والحركة الإسلامية.

وأكد بن على أنه "لا يوجد اتفاق على أي شيء في هذه الكتلة، باستثناء تغيير نتنياهو. وتوجد فيها خطر فناء، لأن جزبي العمل وميرتس لم يتحدا. ويتعين على غانتس أن يأمل بأن موشيه كحلون وأورلي ليفي أبيكاسيس سيسقطان تحت نسبة الحسم، وأن تُنقذ أحزاب اليسار، والأهم أن تُبعد لائحة اتهام وخدع نتنياهو ناخبي اليمين المعتدل إلى أذرع 'كاحول لافان' أو أن يبقوا في البيت في التاسع من نيسان/أبريل".

لدى المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين شاغل كبير: حقيبة GPS الإيرانية التي تحول قذائف حزب الله إلى صواريخ موجهة

عربي بوست . ٢٠١٩/٢/٢٣

لا يبدو أنَّ مؤتمر وارسو للسلام في الشرق الأوسط والأمن، الذي عُقد الأسبوع الماضي، قد قدم الكثير فيما يخص السلام أو الأمن للدول المتوائمة التي حضرته. كان هناك، بالتأكيد، الكثير من الكلام القاسي ضد إيران، في الوقت الذي اجتمع فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وعدد من كبار المسؤولين العرب بغرفة واحدة. ومع ذلك، فبعيداً عن الأضواء الساطعة لهذه القمة التي نظمها ترامب، في الجزء العملي من المعركة ضد إيران، لدى المسؤولين الأمنيين الإسرائيليين شاغل وحيد: الحقائب. إذ عرض كبار ضباط الجيش الإسرائيلي، في مقابلات مع موقع The Daily Beast الأمريكي، تفاصيل جديدة عن خطط إيران لتحويل ترسانة واسعة من الصواريخ «الغبية»، أي غير الموجهة، نسبياً في سوريا ولبنان، إلى مجموعة قاتلة من الصواريخ الموجهة بدقة. ومفتاح تحقيق ذلك الأمر، بحسب إسرائيل، يكمن في «جهاز» لمنظومة التموضع العالمي (GPS) متنقل بحجم حقيبة مسافر صغيرة، بحسب موقع The Daily Beast الأمريكي.

نقلة في ساحة الصراع السوري

وقد تطورت حرب الظل بين إسرائيل وإيران بسوريا (وسمائها) وفي البلدان المجاورة خلال السنتين الأخيرتين. فبحلول أوائل عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من الحرب الأهلية المستمرة، فقد كان بقاء الرئيس السوري بشار الأسد مضموناً، نسبياً، بفضل تدخل روسيا وإيران وحزب الله اللبناني وميليشيات أخرى عديدة تدعمها من إيران. وبعد أن أصبح حليف إيران أكثر أمناً، شرعت في خطة ضخمة تهدف إلى زيادة نفوذها بهذا البلد الممزق. وكما قال الفريق غادي إيزنكوت، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المتقاعد مؤخراً، لصحيفةThe New York Times الأمريكية: «تمثلت رؤيتهم في... بناء قوة تصل إلى ١٠٠ ألف مقاتل شيعي من باكستان وأفغانستان والعراق. بنوا قواعد استخباراتية وقاعدة جوية داخل كل قاعدة جوية سورية، وجلبوا مدنيين لتلقينهم». وفي نهاية المطاف، حاولت إيران تقديم أنظمة مضادة للطائرات وقذائف وصواريخ وبرنامج للطائرات من دون طيار. واستمرت المحاولات الإيرانية لنقل أسلحة متطورة إلى حزب الله عبر سوريا، واعتبرتها إسرائيل «خطاً أحمر». وقال إيزنكوت إنه بحلول منتصف عام ٢٠١٧، كان الجيش الإسرائيلي يضرب داخل سوريا عدة مرات في الأسبوع، لإيقاف ما يصفه المسؤولون الإسرائيليون بـ «التحصين» الإيراني عبر حدودها الشمالية. وقيل إنَّ مئات من الغارات الجوية قد نُفذَّت. وقال إيزنكوت إنَّ ٢٠٠٠ قنبلة قد أُسقطت في عام ٢٠١٨ وحده. كان تأثير ذلك حاسماً، إذ قال نتنياهو لوكالة VOA Persian الأمريكية، الأسبوع الماضي، إنَّ الإيرانيين «لا يزالون هناك، لكنَّ وجودهم كان سيكون أعظم بكثير ما لم نفعل ذلك. وفي الواقع، لقد تضاءل وجودهم إلى حد ما».

وضربات جوية من السماء

وبداية من العام الماضي (٢٠١٨)، بدأت القوات الإيرانية بسوريا في القصاص مباشرة من إسرائيل: إذ أدى توغل بطائرة من دون طيار مسلحة، في شهر فبراير/شباط، إلى ضربات جوية إسرائيلية استهدفت برنامج الطائرات من دون طيار سالف الذكر؛ وأطلق وابل من الصواريخ في شهر مايو/أيار؛ وفي شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، استهدف هجوم بصاروخ موجَّه منتجعاً إسرائيلياً للتزلج في مرتفعات الجولان. ويُعتقد أنَّ هذا الصاروخ هو أول صاروخ من نوعه يُطلَق على إسرائيل من سوريا، وقد اعترضه منظومة القبة الحديدية. ومع ذلك، فقد كانت إسرائيل تفوز في حرب الظل –وهي نقطة لم يتوقف القادة السياسيون والعسكريون بإسرائيل عن التصريح بها في الأسابيع الأخيرة. وبطريقة شخصية غريبة، عادة ما يتحدث أولئك القادة مباشرة عن المنسق والمدبر الغامض لهذا الجهد الإيراني: قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، قوة النخبة في الحرس الثوري الإيراني.

إيران تتوقف عن تحريك الأسلحة الثقيلة

إذ قال إيزنكوت في إشارة إلى سليماني: «كان خطؤه اختيار ساحة هو فيها ضعيف نسبياً. فلدينا تفوق استخباراتي كامل في هذه المنطقة، ونتمتع بتفوق جوي كامل، ولدينا ردع قوي ومبرر للتصرف». وبالنظر إلى أنَّ كثيراً من أنظمة الأسلحة، والرجال، كانوا يذهبون سدى باستمرار، فقد أُجبرت إيران على تغيير اتجاهها بسرعة. وكذا فقد اختفت حاويات نقل العتاد الحربي –وضمن ذلك الصواريخ الدقيقة– التي تُنقل إلى سوريا. وعند نقطة ما، اعتبرت أجزاء الصواريخ المفككة هي الأخرى أكبر من أن تنقل. وقال أحد كبار ضباط الجيش الإسرائيلي: «ما الذي تظن أننا نضربه في سوريا؟ منذ فترة طويلة، الآن لم يحركوا أسلحة ثقيلة».

حسناً، ما الذي كانت إسرائيل تضربه في سوريا إذن؟

يبدو أنَّ ما كانت إسرائيل تستهدفه بالضربات الجوية، في غالب الأمر، مكونات لنظام تموضع عالمي بحجم حقيبة صغيرة، يمكن أن يتحول بالقدرة التقنية المناسبة –والتي يمكن تثبيتها في أي صاروخ (غبي) غير موجَّه– إلى صاروخ (ذكي) موجَّه بدقةٍ، قادر على الهبوط على بُعد أمتار من الهدف. ثمة الكثير لتزكية هذا النهج من وجهة نظر إيران. فأنظمة الأسلحة الأكبر يسهل تعقبها وتدميرها، أما الحقائب فيمكن نقلها بسرية من إيران على الأرض (عبر العراق)، أو من جواً إلى سوريا أو لبنان.

إنها الحقيبة الخطيرة

في الواقع، ذكرت شبكة Fox News الأمريكية، في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، أنَّ مكونات نظام التموضع العالمي هذه أحياناً ما كانت تُنقل مباشرة إلى بيروت على متن طائرات مدنية إيرانية. (وربما يكون هذا التقرير، الذي يعد واحداً من التقارير القليلة خلال العامين الماضيين عن موضوع نظام التموضع العالمي هذا، قد سربته الاستخبارات الإسرائيلية، لتسليط الضوء على هذه الممارسة). المتغير الوحيد في هذا النهج هو، ببساطة، عدد الصواريخ وأجهزة نظام التموضع العالمي المتاحة. فهناك مخزون معروف من الصواريخ المتبقية في سوريا، ومن الواضح أنَّ هناك صواريخ أكبر، كما ظهر من إطلاق الصواريخ الشهر الماضي (يناير/كانون الثاني ٢٠١٩). لكنَّ زعيم العالم بهذا المضمار هو حزب الله في لبنان، بعدد من الصواريخ يقدَّر بـ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف صاروخ من جميع النطاقات والحمولات الموجهة إلى إسرائيل. والميزة الإضافية للبنان أنَّ إسرائيل لا تقصف هناك، بخلاف سوريا، وذلك تحديداً بسبب هذه الترسانة الرادعة الضخمة.

بلد صغير وأسلحة صارت دقيقة التوجيه

وكما لا يسأم المسؤولون هنا في إسرائيل من الإشارة، فإنَّ هذا البلد صغير وضيق. وكذا، فمن شأن الضربات على حفنة من الأهداف الاستراتيجية –مطار بن غوريون الدولي، ومفاعل ديمونة النووي، وعدد قليل من محطات الطاقة والقواعد الجوية– أن تكون مدمرة. وأظهر أحد الفيديوهات الدعائية الأخيرة لحزب الله، التي كانت حافلة بصور الأقمار الاصطناعية والإحداثيات، هذه المواقع ومواقع أخرى بوضوح. وكذا، فمن شأن جعل المقذوفات أكثر دقة أن يزيد من مستوى التهديد، وهو ما يزيد بدوره من تقدير إسرائيل المخاطر.

تكنولوجيا إيرانية في أيدٍ لبنانية

وقال أحد كبار الضباط، متحدثاً من قاعدة في وسط إسرائيل لموقع The Daily Beast: «يمكنهم ضبط صاروخ على المبنى الذي نجلس فيه الآن. هناك قدرة غير محدودة لوضع نظام تموضع عالمي على هذه الصواريخ، يعتمد الأمر فقط على عدد الأجهزة التي يمتلكونها». في الحقيقة، فإنَّ وجود كل من الأجهزة والصواريخ أمر مهم، لكن القدرة التقنية وموقع تنفيذ هذه التحديثات مهمان بالقدر ذاته. ومعروف أنَّ هذه البراعة التقنية موجودة بفضل التقدم الإيراني في البحث والتطوير، كما أنَّ الشبكة العسكرية الواسعة للحرس الثوري الإيراني التي تنقل المعرفة (والمكونات) إلى لبنان وسوريا والعراق واليمن راسخة. وبحسب تقرير مفصل أصدره حديثاً مركز الأبحاث والاتصالات البريطاني الإسرائيلي (BICOM)، فإنَّ التركيز، على الأقل في لبنان،

منصبٌّ على تحديث المخزون الحالي لحزب الله والبالغ عدده ١٤ ألف صاروخ من صواريخ «زلزال-٢» طويلة المدى.

غرف صغيرة لكنها مدمرة

أما المواقع، فهي قصة مختلفة، إذ استغل نتنياهو فرصة انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك، العام الماضي (٢٠١٨)، للكشف علناً عن ٣ مواقع بالقرب من مطار بيروت الدولي، زعم أنها استُخدمت لتحويل القذائف إلى صواريخ موجهة. ووصفت بعض التقارير الصحفية هذه المواقع بأنها «مصانع» للصواريخ، لكنَّ ذلك كان خطأً في التسمية بحسب الضابط الكبير الذي قال، مشيحاً بيده: «ليست هذه حظائر طائرات ضخمة كما يتخيل البعض، بل قد تكون غرفة صغيرة مثل غرفتنا هذه».

لعبة القط والفأر

وأكدت مصادر الجيش الإسرائيلي أنَّ حزب الله أغلق هذه المنشآت بعد تسمية نتنياهو إياها وفضح مكانها. ومع ذلك، فالأمر، كما وصفه الضابط الكبير: «لعبة قط وفأر معهم، وهم يقومون بعمل جيد في تغطية مساراتهم. يمكنهم فتح مكان آخر غداً».

يتحول الصاروخ إلى صاروخ ذكي موجَّه في ٣ ساعات

وقيل إنه ما إن تتوافر مكونات جهاز التموضع العالمي والصاروخ، فسوف يستغرق الأمر ساعتين إلى ٣ ساعات ليتمكن فريق مدرب في أحد هذه المرافق من تحويل صاروخ «زلزال» إلى صاروخ موجَّه، من خلال إزالة جزء أوسط يقع بين المحرك ورأس الصاروخ، ووضع نظام تحكم داخلي في التوجيه والملاحة بدلاً منه. وقال الضابط الكبير: «أدخِل إحداثيات نظام التموضع العالمي (للهدف المقصود)، ثم أطلِق وانس». ليس ثمة أي قيادة وتحكُّم لتصيب الهدف النهائي، «الأمر يشبه تطبيق الملاحة Waze».

الدقة الصاروخية للحزب تتصاعد

يصر المسؤولون الإسرائيليون على امتلاك حزب الله، في الوقت الحالي، حفنة صغيرة فحسب من الصواريخ الموجهة، وهو زعم نازعهم فيه الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله. لو صدقنا الرواية الإسرائيلية، فإنَّ جهود إطلاق النار الحر للجيش الإسرائيلي في سوريا قد آتت أكلها. لكنَّ القلق في بعض الأوساط من أنَّه لهذا السبب، فإنَّ إيران سوف تتحرك بقوة أكبر في الفضاء اللبناني الذي يبدو محصناً، لتعزز برنامج الدقة الصاروخية. ووعد إيزنكوت في مقابلة مع القناة الأولى الإسرائيلية، الشهر الماضي (يناير/كانون الثاني ٢٠١٩)، قائلاً: «لو جرى تمترس عسكري إيراني في لبنان، فسوف يكون هدفاً للفعل». وفي غضون ذلك، فقد زادت إسرائيل، منذ الخريف الماضي، من الاهتمام الإعلامي بهذا التهديد؛ على أمل أن يطبّق المجتمع الدولي ما يكفي من الضغوط على إيران وحزب الله والحكومة اللبنانية لإحباط مثل هذه الاحتمالية. هذه هي الفكرة على الأقل، من أجل تجنب حرب هائلة، لا يريدها أحد على الأرجح. وفي الوقت الحاضر، يبدو أنَّ كل شيء يتوقف على ما إذا كانت إيران سوف تختار المضي قدماً في مناورة الصواريخ الدقيقة. وقال المسؤول الإسرائيلي لموقع The Daily Beast: «نحن نطارد حقائب. لا يمكننا السماح بحدوث ذلك، ولن نسمح به».

سليماني يحذر من اتفاق على دور إيران الإقليمي
قال إن المصالح القومية لبلاده أولوية في كل القرارات

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

أغلق قاسم سليماني، قائد «فيلق القدس» الذراع الخارجية لـ«الحرس الثوري» الإيراني، أمس، الباب بوجه المفاوضات بين طهران والدول الغربية حول دورها الإقليمي، محذراً من السعي وراء اتفاق «إقليمي» على غرار الاتفاق النووي.

وتساءل سليماني، من دون أن يتطرق إلى اسم الحكومة، عن الغاية وراء السعي إلى اتفاق إقليمي، موضحاً أن اتفاقاً من هذا النوع «يهدف إلى تجفيف روح وحركة إيران الإسلامية».

واستخدم سليماني في خطاب ألقاه أمس، في مدينة بابل شمال ايران اثناء تأبين قتلى «الحرس الثوري» الايراني، مفردة «برجام»، التسمية الإيرانية لـ«خطة العمل المشترك حول البرنامج النووي الإيراني» (الاتفاق النووي).

وقال سليماني: «إذا خضعنا لاتفاق ثانٍ فسنضطر إلى تطبيق اتفاقيات أخرى. إنهم يريدون أن تخسر البلاد هويتها في المضمون».

وهذه المرة الأولى التي يشير فيها قيادي بارز من «الحرس» إلى وجود مفاوضات بين طهران والدول الأوروبية حول الدور الإقليمي الإيراني.

وتميل الحكومة الإيرانية إلى إبقاء هذه النوع من المفاوضات طي الكتمان، لكن تصريحات سليماني تسلط مرة أخرى الأنظار إلى القضايا التي ظهرت للعلن، بعد احتدام الخلافات بين أجهزة صنع القرار، وذلك في تقليد لأسلوب المرشد الإيراني علي خامنئي، الذي عادة ما يكشف خلافاته مع الرئيس الإيراني عبر تحذيرات تصدر بشكل مفاجئ في خطاباته حول قضايا داخلية وخارجية.

وكان الاتحاد الأوروبي أصدر الشهر الماضي بياناً يدين برنامج الصواريخ الإيرانية ودورها الإقليمي، ولوحت دول الاتحاد بفرض عقوبات مشددة على طهران، على الرغم من دفاع تلك الدول عن بقاء الاتفاق النووي.

وكان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف قد رفض الأسبوع الماضي في مؤتمر ميونيخ الضغوط الأوروبية على طهران لوقف البرنامج الصاروخي، وعزا تمسك بلاده بتطوير الصواريخ بسبب فرض عقوبات على إيران ومنعها من شراء الأسلحة.

وتمارس الإدارة الأميركية ضغوطاً متزايدة على إيران منذ إعلان دونالد ترمب الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو (أيار) ٢٠١٨، وأعلن وزير الخارجية مايك بومبيو ١٢ شرطاً، على رأسها احتواء دور إيران الإقليمي، وتطوير برنامجها الصاروخي، للتوصل إلى اتفاق شامل مع طهران.

وترفض طهران الحوار حول برنامجها الصاروخي، لكنها أبدت استعدادها للتفاوض حول الملفات الإقليمية. وحذر سليماني ضمناً من الخلافات الداخلية حول مبدأ دورها الإقليمي، وحاول في هذا الصدد العزف على وتر

القوميين، عندما أصرّ على الجمع بين الأمن والمصالح القومية من جهة، وسلوك النظام من جهة ثانية، وانتقد «بعض من يميز بين خطوات النظام دون وعي». وقال إن «التاريخ سيحكم على الخطوات المؤثرة للنظام» مشدداً على أولوية المصالح القومية.

كما دافع سليماني عن دعم «حزب الله» اللبناني، وحركة حماس، وقال إن «النظام الصهيوني لا يجرؤ على مهاجمتنا بسبب أساس وجود ركائز صلبة مثل (حزب الله) و(حماس) في المنطقة»، مضيفاً: «لا يتبلور أي خطوة وقرار إلا يأخذ المصالح القومية الإيرانية بعين الاعتبار». وفي جزء آخر من خطابه، علق سليماني على التفجير الانتحاري الذي استهدف حافلة من قوات «الحرس» في زاهدان، وأدى إلى مقتل ٢٧ وجرح ١٣ آخرين. ورغم تأكيده على أن الهجوم «موجع» لـ«الحرس الثوري»، قال إن مقتل عناصر الحرس «لم يكن في مواجهة مع الأعداء، وإنما قوات الحرس كانوا في الحافلة وقتلوا بلا ذنب».

وأعلنت جماعة «جيش العدل» البلوشية المعارضة مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري على بعد عشرات الكيلومترات من الحدود الباكستانية. وتقول الجماعة إنها تدافع عن القومية البلوشية ضد ما تعتبره مخططات ينفذها «الحرس الثوري» لتغيير التركيبة السكانية وممارسة التمييز القومي والطائفي ضدهم. فيما يقول «الحرس» الذي يتولى مسؤولية أمن المحافظة منذ ٢٠١١ إنه مشروعاته تستهدف اجتثاث الفقر في المحافظة.

ورفض سليماني استعداد باكستان للتعاون مع إيران، للتحقيق حول أسباب الهجوم: «لديكم قنبلة نووية، لماذا تعجزون عن مواجهة مجموعة إرهابية تضم مئات المقاتلين في المنطقة؟ كم سقط من شعبكم في الهجمات الإرهابية؟ نحن لا نريد تعازي منكم، أي تعازي تملكون لتقدموها للشعب الإيراني؟».

وقالت محكمة زاهدان إن قوات الأمن أوقفت ٨ يشتبه بضلوعهم في الهجوم، وقال رئيس المحكمة أمس إن التهم ضد ٦ من الموقوفين «مؤكدة». وقبل ذلك، قالت إيران إن ٣ بين الخلية التي زعمت تفكيكها بمدينة خاش جنوب شرقي البلاد، قالت إن الانتحاري الذي فجر نفسه «باكستاني الجنسية».

ولم ترد باكستان على المزاعم الإيرانية حول وجود باكستانيين.

وانطلاقاً من هجوم زاهدان، جدد سليماني اتهاماته للسعودية بالوقوف وراء الهجوم، قبل أن يوجه انتقادات لاذعة إلى باكستان بسبب التقارب مع السعودية. وتباهى سليماني بالنفوذ الإيراني، المدعوم بالقوة، وذلك في إشارة إلى إرسال إيران قوات عسكرية إلى مناطق تشهد نزاعات في داخل إيران، وقال إنها «لا تملك القوة في داخل إيران فحسب، بل في كل العالم». وفي المقابل، احتج على تطورات العلاقات الباكستانية – السعودية، واتهم الرياض بتعزيز دورها الإقليمي عبر «إنفاق المال»، مشيراً إلى أن بلاده «كانت تتصور أن باكستان تعتبر إيران عمقها الاستراتيجي».

ولم تقف انتقادات سليماني للسياسة الخارجية الباكستانية عند ذلك، بل وجّه عدة أسئلة بنبرة لا تخلو من الغضب، وقال مخاطباً الحكومة الباكستانية: «إلى أين أنتم ذاهبون؟» متهماً باكستان بزعزعة أمن حدود دول الجوار، وقال: «هل لديكم جار آخر تريدون أن تهددوا استقراره؟». وحاول سليماني تجاهل الحكومة، ووجّه

خطابه للجيش والشعب الباكستاني وحثّ قادة الجيش على الدخول في خط العلاقات الباكستانية – السعودية، وخاطب الحكومة الباكستانية: «ماذا أبقيت لباكستان؟».

ومع ذلك، حذّر سليماني الحكومة الباكستانية من «اختبار إيران»، وقال إنه «من اختبر إيران تلقى رداً قاسياً»، مضيفاً: «أقول ذلك من باب الصداقة لباكستان، لا تسمحوا أن تصبح حدودكم سبباً في تهديد الآخرين».

وهدّد سليماني بأخذ «الثأر» من أعضاء المجموعة المنفذة للهجوم في أي نقطة من العالم.

مناورات للجيش الإيراني في بحر العرب تبدأ اليوم

أعلن قائد القوة البحرية الأدميرال حسين خان زادي، أن بحرية الجيش الإيراني ستطلق مناوراتها البحرية السنوية اعتباراً من الجمعة، ولثلاثة أيام، في منطقة شاسعة بين مضيق هرمز والمحيط الهندي، بما يشمل طريقاً حساساً للشحن الدولي، كما أفاد التلفزيون الإيراني الخميس.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن خانزادي، قوله إن «المناورات ستجري في مياه مضيق هرمز وبحر عمان وشمال المحيط الهندي، في منطقة تغطي مليوني كلم مربع وتستمر ٣ أيام».

وأضاف أن هدف التدريبات تقييم «الأسلحة والمعدات، وتدريب الكوادر البشرية» من أجل «الجهوزية لمعركة حقيقية».

ويحظى مضيق هرمز بأهمية كبرى لإمدادات الطاقة العالمية، ويمر عبره يومياً ثلث كميات النفط التي تنقل عبر الشحن البحري، ولكن المضيق لا يعد ضمن مهام بحرية الجيش، وإنما ضمن مهام بحرية «الحرس الثوري»، الجهاز الموازي للجيش الإيراني.

وتعد بحرية «الحرس الثوري» مسؤولة عن حماية حدود إيران المائية في الخليج، بينما يتكفل الجيش الإيراني بحماية حدود إيران في بحر العرب.

ويشكل مضيق هرمز ممراً دولياً، تعبره القوات الأميركية بشكل روتيني.

والمناورات التي أطلق عليها اسم «الولاية ٩٧» ستشمل غواصات إيران، وسفنها الحربية، ومروحيات، وطائرات مسيرة، بحسب الأدميرال. وستشمل التدريبات أيضاً إطلاق صواريخ من سفن، كما أضاف خان زادي.

تسخين "صفقة القرن" في القدس وواشنطن

محمود الريماوي ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

في الأخبار أن مستشار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وصهره، جاريد كوشنير، والمبعوث جيسون غرينبلات، يتهيآن للقيام قريباً بجولة عربية، تحضيراً للإعلان عن صفقة ترامب المسماة صفقة القرن، قبل منتصف إبريل/ نيسان المقبل، وغداة انتهاء الانتخابات الإسرائيلية. كما تتزامن جولة المستشار والمبعوث المزمعة مع التحضيرات لعقد دورة جديدة للقمة العربية في تونس. وليس هناك على أي حال من طرف عربي رسمي يجازف بإعلان قبول الصفقة أو التعاطي الإيجابي معها، غير أن هناك من يتحدّث عن أن قضية فلسطين لا تمثّل أولوية، وأن مواجهة الخطر، أو التحدّي، الإيراني تجيز التطبيع مع دولة الاحتلال تحت باب تقاطع (التقاء) المصالح، وكما بيّنها لقاء "مؤتمر وارسو للأمن والسلام"، فيما يستعد رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، لزيارة واشنطن خلال مارس/ آذار المقبل، لاجتذاب مزيد من الدعم لسياساته، ولفُرص فوزه في الانتخابات.

على أن هذا الحراك السياسي والدبلوماسي، والمنتظر أن تزداد وتيرته في الأسابيع المقبلة، لا يرتدي من الأهمية الكثير، على الرغم مما يحفل به من إشارات سلبية، مقارنةً بالجموح الإسرائيلي في محاولة فرض وقائع على قلب القدس المحتلة، وبالذات على المسجد الأقصى ومحيطه في البلدة القديمة. ويبدو الاحتلال، في تغولاته الجديدة، كأنه يتمتع بغطاء دولي لتسويغ سلوكه، مستقوياً بالتسليم الأميركي، لتسمية الاحتلال للقدس عاصمة له، وذلك مع استخدام عباراتٍ فخمة وجوفاء، مثل مكانة القدس والسيادة عليها والقدس الموحّدة. وفي واقع الأمر، تم البدء في تنفيذ الصفقة العتيدة قبل الإعلان عنها، مع تسليم إدارة ترامب بالأمر الواقع في المدينة، والسعي إلى إضفاء شرعية على ما تم الاستيلاء عليه بالقوة الغاشمة. وما شهدته مداخل المسجد الأقصى، خلال الأسبوع الماضي، في محاولة للسيطرة عليها (بوابة الرحمة بالذات في الجدار الشرقي للمسجد)، ومنع المقادسة من أداء الصلاة في المسجد، وتحويل منطقة المسجد إلى ثكنة عسكرية، إنما يندرج في خطة للاستيلاء المتدرّج على المسجد، ومحاولة تقسيمه على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل، وتشريع انتهاكات المستوطنين له، وتظهير المكان على أنه مُلك مشترك بين اليهود والمسلمين، فيما السيادة عليه هي لمن يملك السيادة على كامل القدس.

يعرف الإسرائيليون المكانة الروحية والوطنية للأقصى، ولهذا يبذلون كل ما تملك يمينهم من أنشطة لكسر الارتباط الروحي بهذا المكان، ويلحظون الردود العربية الخافتة والمتلعثمة، حين تصدر ردود فعلٍ ما عن هذه العاصمة أو تلك، حيال ما يتعرّض له بيت المقدس. ومع مواصلة الأنشطة الاستيطانية للإطباق العمراني والديمغرافي على المدينة المقدّسة، فإن حكومة نتنياهو ليست بحاجة إلى مزيد من الدعم الأميركي، متمثلاً في صفقةٍ قد تمنح الفلسطينيين وجوداً إدارياً في بعض أحياء المدينة، إذ إن سطوة العسكرة والتحكم في مداخل المدينة وفصلها عن بقية الضفة الغربية سيكفل السيطرة على المدينة وسرقة ما تبقّى من بيوت المقادسة في البلدة القديمة، فيما تتم المراهنة على أن الجانب الفلسطيني سوف "يُفسد" فرص التوصل إلى السلام، بقطع

الاتصالات مع الإدارة الأميركية، ورفض الصفقة التي لن تتحمّس لها، ولن تُعلن موقفا إزاءها أحزاب اليمين الأكثر تطرفاً، ومنها تكتل الليكود الذي يقوده نتنياهو. والراجح أن تكتفي بإعلان الموافقة على ما يُرضيها في الصفقة، ولن يكون قليلاً أو هامشياً.

وفي غمرة الحديث عن مخاطر الصفقة وارتداداتها، وهو ما يتردد صداه واضحاً في فلسطين والأردن، كان لافتاً الإعلان قبل أيام عن تشكيل مجلس أردني فلسطيني لمتابعة شؤون القدس، يضم ١٨ شخصية، وفي الواقع أن المجلس كان قائماً وممثلاً في إدارة شؤون الأوقاف، والجديد أنه تمت توسيعه من ١١ إلى ١٨ عضواً، والأعضاء الجدد يمثلون السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وبعضهم وزراء فلسطينيون سابقون، ومنهم وزير شؤون القدس الحالي، عدنان الحسيني. فيما شدّد وزير الأوقاف في حكومة تسيير الأعمال الفلسطينية، يوسف ادعيس، على أن هناك "جهوداً حثيثة ومتواصلة" على المستويين السياسيين، الأردني والفلسطيني، لمواجهة صفقة القرن. وصرّح ادعيس بأن الجهود الأردنية والفلسطينية تهدف إلى "وضع آليات وخطط لمواجهة أية خطة تهدف إلى تهويد مدينة القدس، خاصة صفقة القرن".

وكان مثيراً للانتباه أن دوائر صهيونية اعتبرت ما جرى أنه يمسّ بمكانة القدس، ويتناقض مع اتفاقية أوسلو! وفق ما أورد المحلل الإسرائيلي، يوحي بن مناحيم، لصحيفة "إسرائيل اليوم"، والذي ذكر أن تل أبيب تمتنع عن الاحتجاج على هذه الخطوة، خشية إثارة أزمة دبلوماسية مع الأردن. ولحساباتٍ أردنية، فإنه لم يُعلن في عمّان عن تشكيل هذا المجلس المشترك، على الرغم من الإعلان عنه بصورة غير رسمية في رام الله. وليس خافياً أن التغوّل الإسرائيلي في القدس واستهداف الأقصى يمثّلان، في أحد جوانبهما، استخفافاً بالوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في المدينة. ومن شأن هذه الانتهاكات أن تتسبب في أزمة حقيقية بين الجانبين، علماً أن الانتهاكات ليست حديثة العهد، وتتم برعاية شرطة الاحتلال وبعض الوزراء والنواب الصهاينة. ويقف الرأي العام الأردني بقوة ضد الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة للاحتلال، وضد الانتهاكات المنهجية التي تستهدف الأقصى، وكذلك ضد الاستيلاء الإسرائيلي على أملاك مسيحية في المدينة، فيما تبرز محاذير من اشتمال صفقة ترامب على دعم اقتصادي "سخي" للمناطق الفلسطينية وللأردن على السواء، بهدف تمرير الصفقة، ولاحتواء موجات السخط المنتظرة على ضفتي نهر الأردن، وذلك لاستغلال الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها الأردن، وكذلك استغلال تجفيف موارد السلطة الفلسطينية، ومنها استيلاء حكومة الاحتلال على أموال الجمارك العائدة للسلطة.

ولا شك أن تصليب الموقف الفلسطيني والأردني من الصفقة سيمثّل عاملاً أساسياً في تفادي أي انزلاق عربي للتعامل معها بخفةّ، بالادعاء مثلاً أنه يتعيّن رؤية النصف الممتلئ من الكأس! إذ يُراد بالصفقة، في المقام الأول، تشريع الاحتلال، والحؤول دون نشوء كيانٍ سيادي فلسطيني، وتصفية قضية اللاجئين، والعبور من خلال ذلك من أوسع الأبواب إلى "تعاون عربي إسرائيلي" تكون فيه السيطرة للجانب الأقوى، ولمن يملك مشروعاً استراتيجياً للنفوذ والتوسّع، وليس لمن يفتقد أي مشروع قومي وإقليمي، ولمن تضطرب لديه بوصلة تحديد الأصدقاء والأعداء.

انتخابات «إسرائيلية» بين اليمين!

د. ناجي صادق شراب . الخليج . ٢٠١٩/٢/٢٣

المتتبع لتطور النظام السياسي «الإسرائيلي» يلاحظ أن ظاهرة الانتخابات المبكرة تلازم النظام البرلماني، وقد يتفرد هذا النظام بهذه الظاهرة عن غيره من النظم البرلمانية التي تقوم على قاعدة حجب الثقة التي بيد البرلمان في مواجهة الحكومة. ويتفرد أيضاً بهذه الظاهرة لعلاقتها بالتعددية الحزبية الكبيرة، وظاهرة الشخصانية القيادية، وانتفاء ظاهرة الحزب الكبير الذي كان يحقق أكثر من أربعين مقعداً. هذه الظاهرة لم تعد قائمة، وأكثر ما فاز به حزب الليكود مثلاً حتى الآن هو حوالى الثلاثين مقعداً، مما يحتم ظاهرة الائتلافات مع أحزاب أخرى، ما يجعل الحزب الحاكم تحت رحمة أصغر الأحزاب في الحكومة، لأنها يمكن أن تسقط بسبب مقعد واحد.

ولهذا فإن معظم الحكومات «الإسرائيلية» تقع تحت رحمة ابتزاز الأحزاب الصغيرة. لهذه الأسباب وغيرها تعتبر الانتخابات المبكرة إحدى آليات النظام السياسي «الإسرائيلي». والحكومة تتشكل عادة وفق نتائج الانتخابات التي من المفترض أنها تجري كل أربع سنوات حيث يقوم الحزب الفائز بأكثرية المقاعد بتشكيلها. وحيث إنها انتخابات تتم بالتمثيل النسبي، ولا يوجد حزب حصل على الأكثرية المطلقة، فهذا يعني أن أي حكومة لا بد وأن تكون ائتلافية، وهذا الأمر يجعلها تحت رحمة أي من الأحزاب المشاركة فيها، ويشترط لحصول الحكومة على الثقة أن تنال ٦١ صوتاً في الكنيست، وهي نفس النسبة اللازمة لحجب الثقة عن الحكومة. ولهذا فإن إحدى آليات النظام السياسي «الإسرائيلي» هي الانتخابات المبكرة، وهي ظاهرة عامة وتتكرر دائما. والأمثلة على ذلك كثيرة، فحكومات ١٩٥١، و١٩٦١، و١٩٨١، و ١٩٨٤،و١٩٩٢،لم تعمر حيث جرت انتخابات مبكرة، وأيضا جرت ثلاثة انتخابات مبكرة ما بين حرب غزة الأولى ٢٠٠٨ وحرب ٢٠١٤.

هذا التوجه للانتخابات المبكرة يتم عندما يكون للحزب المسيطر ما يقدمه للجمهور، ويريد الدعم الشعبي. وفي أعقاب التصعيد الأخيرعلى غزة لم يكن لدى نتنياهو ما يقدمه للجمهور، وخصوصاً بعد انسحاب ليبرمان وتقديم استقالته من الحكومة وخروج حزبه من الائتلاف الحاكم، سوى الدعوة لانتخابات مبكرة.

أراد نتنياهو أن يقدم شيئاً ملموساً ليرفع من شعبية حزبه، كأن يعقد صفقة لتبادل الأسرى بعد اتفاق التهدئة، أو القيام بحرب جديدة على غزة، ولكنه لم يتمكن، ثم حول الأنظار شمالاً باتجاه أنفاق «حزب الله» ولم يحقق شيئاً ملموساً أيضاً. ثم سعى لاستثمار بعض اتصالاته العربية، لكن النتيجة لم تأت بما كان يتوقع، فاضطر للذهاب إلى الانتخابات المبكرة في شهر أبريل القادم.

المهم الآن ليس إجراء الانتخابات لكن ما هو شكلها وتحالفاتها؟ وما هي أجندات وأولويات الأحزاب المشاركة والمتنافسة فيها؟.

تجري هذه الانتخابات ولأول مرة في ظل تحولات وتحالفات غير متوقعة وفي سياقات سياسية تعمل لصالح المعسكر اليميني المتطرف، في ظل ضعف قوى اليسار التي من المستبعد أن تحقق اختراقات كبيرة في الانتخابات القادمة، وأيضا انسحاب زعيمة حزب «كاديما» تسيبي ليفني من الحياة السياسية، وعدم مشاركة

حزبها في الانتخابات. ويبقى التحدي الأكبر أمام العرب، وقوائمهم، وهل هم قادرون على الحفاظ على عدد المقاعد التي كانوا يتمتعون بها (١٣ مقعداً)، أم أن الانقسام سيصيبهم أيضاً ويخسرون أكثر من مقعد.

هذه الانتخابات تتسم بالفوضى الحزبية، وبالتركيز على الأحزاب اليمينية التي تخوض صراعات ضد بعضها، فهي كما توصف بأنها انتخابات بلا خلافات أيديولوجية. هي انتخابات حول شخص وليس حول أيديولوجيا، فلأول مرة يصبح العامل الشخصي أساسياً في السياسة «الإسرائيلية»، مع بروز شخصيات جديدة دخلت المسرح السياسي مؤخراً مثل غانتس ويعالون وليبيد.

قد تعيد الانتخابات المقبلة نتائج الانتخابات السابقة بعدم قدرة أي حزب على الحصول على أغلبية مطلقة تضمن له الحكم، وهو ما يعني توقع المزيد من عدم الاستقرار السياسي، وتجدد الانتخابات المبكرة.

مرحلة ماتت.. وأخرى لم تولد بعد

عوض عبد الفتاح ـ عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٢/٢٢

لم يعد هناك مفر من الاعتراف بواقع الجسم السياسي العربي في الداخل، الذي أعادت الكشف عن بؤسه جولة الانتخابات الحالية للكنيست، وبأنه واقع بات نسخةً من واقع الساحة الفلسطينية عمومًا؛ واقع التشظي والضياع، وبالتالي لا مفر من الاستنفار لتجديد مجمل الحالة السياسية لفلسطينيي ٤٨.

هكذا عرفنا كيف تنتحر الأحزاب، في وقت نحتاج فيه إلى استشهادها، ليس بمعنى الموت، بل بمعنى التعالي والتضحية بالمصالح الفئوية من أجل الهدف الأكبر، ومن أجل مجابهة ما ينتظرنا، داخليا وإسرائيليا. وليس بالضرورة أن يعني الانتحار الاختفاء الفيزيائي، بل اختفاء الهوية وتآكل الأيديولوجيا، وهذا التآكل وصفة لتفشي الخواء الأخلاقي والانتهازية، ومنفذ للبعض للانبطاح تحت أقدام المستعمر.

ربما هناك من تنبأ، أن ما وُلد بالقسر، يصبح عصيًا على العيش والديمومة. ما معناه أن بعض مركبات القائمة المشتركة، لم تقبل بالانخراط بالمشتركة عام ٢٠١٥ إلا بعد إقدام المستعمر على رفع نسبة الحسم. وبالفعل هناك من كان يتصرف طيلة الوقت وكأنه بالع للسم، وكان ينتظر اللحظة التي تتيح له التخلص من هذا "السم". وعندما حانت الفرصة، بدل التخلص منه ورميه بعيدا، حاول ويحاول قذفه بوجه الجمهور مضيفا عليه هموما على هموم. هكذا نكون قد دفنا تجربة نادرة، بأيادينا، ولم نمنحها فرصة النمو الطبيعي.

سوف يدرك السياسيون، بغالبيتهم، حجم الخراب الذي ألحقه سلوكهم على المستوى الشعبي في الأسابيع المقبلة.، أما تشعباته الأكثر خطورة، ستتكشف بعد التاسع من نيسان/ أبريل المقبل، يوم الانتخابات، ولن تُخفف من آثاره الوخيمة، حتى لو نجحت القائمتان في تجاوز نسبة الحسم.

لن تنجح كل المحاولات، خصوصًا محاولات البعض، أثناء ممارسة الحملات الانتخابية في تبرير أسباب عدم التوصل إلى اتفاق يوحد القوائم. ما سيرسخ في أذهان الناس ليس ما كان يمكن أن يكسبوه من ثقافة سياسية تخص الاختلافات الأيديولوجية والسياسية الشرعية بين مركبات المشتركة المنحلة، بل الصراع على الكراسي. وحتى الذين لا يتحملون المسؤولية عن فرط المشتركة، كالتجمع والحركة الإسلامية، ستطاولهم الهجمات القادمة، من قبل المركبات التي تدعي الحرص على الوحدة. والحقيقة أن شرائح من الناس تُحمل الطرفين المذكورين أيضًا جزءًا من المسؤولية عن الإخفاق في تطوير التجربة الوحدوية، أو على الأقل في منع التدهور، وكذلك المسؤولية عن مواصلة التعامل مع المشاركة في انتخابات الكنيست، وكأن شيئًا لم يتغير في بنية السياسة الاستعمارية التي لا تتوقف عن استحداث قوانين وآليات، تجعل من وجودنا في الكنيست مجرد غطاء لنظامها الكولونيالي العنصري لم تعش القائمة المشتركة إلا سنة واحدة من التعاون النسبي، ظهرت خلالها كعنوان وازن في الداخل والخارج، وأكسب الفلسطينيين في الداخل احتراما إضافيا لدى أبناء شعبنا في كل مكان.

بدت هذه التجربة، وتجربة هذا الجزء من شعب فلسطين في إدارة وجوده وتطوره وفي حماية هويته الوطنية، بدت للفلسطينيين خارج الخط الأخضر، الشعلة الوحيدة على الساحة الفلسطينية، والتي كان يمكن أن تكون مصدر

إلهام لوحدة وطنية ممتدة. منذ الأشهر الأولى، كانت هناك نقاشات حادة داخل المشتركة وداخل الأحزاب بخصوص المقاربات السياسية والخطاب السياسي، وطريقة العمل وهذا أمرا طبيعيا بالنسبة للناس. ولكن العلاقة الداخلية أو الاختلافات السياسية بدأت تنحدر عندما أخذت طابعا شخصيا، خصوصا الصراع بين أحمد طيبي وأيمن عودة، ولم تُبقه الإذاعة الإسرائيلية طيّ الكتمان، بل بثته على الهواء، وكرست نصف ساعة عن هذا الصراع التافه. لم يكن دافع نقمة طيبي هبوط خطاب أيمن عودة، بل النجومية، إذ كان يشعر بغيرة منه، وهو الشاب الذي يصبح عضوًا في الكنيست لأول مرة ويسرق الأضواء منه، فجأة.

أما السلوك المشين الأكبر، فهو السطو على مقعد التجمع، أولا من قبل طيبي ولم يتنازل عنه إلا بعد ضغوط شديدة، وإشغال الناس بهذا الأمر لأشهر طويلة. وما زاد الطين بلّة هو حذو الجبهة حذو طيبي، وكان هذا صادما من حزب لديه مؤسسات ويتبوأ رئاسة الإطارين التمثيليين الأساسيين: لجنة المتابعة والقائمة المشتركة.

وجاء موقف الحركة الإسلامية الأخلاقي، التي رفضت الاحتفاظ بمقعد التجمع، لتوجه صفعة لهذا السلوك غير الأخلاقي وغير المسؤول من الطرفين، طيبي والجبهة، ولتقدم نموذجا بالوفاء بالعهود. وبدل أن تسعى الجبهة وطيبي إلى إصلاح الوضع والاعتراف بالخطأ، أمعنت في موقفها وذلك من خلال إعلان طيبي الانشقاق عن المشتركة، فقط بسبب المقاعد لا غير. وبدل أن تنضم الجبهة إلى التحالف الثنائي ليصبح تحالف ثلاثيا بين أحزاب لها برامجها ومؤسساتها، فضلت في اللحظة الأخيرة التحالف مع طيبي بدل معاقبته.

إطلاق الرصاص على الذات

ليس أدق من الوصف الذي يقول إن ما يمارسه الجسم السياسي العربي هو حالة عبثية، وإطلاق النار على ما تبقى من مكانة للعمل السياسي. ففي الوقت الذي يتوحد اليمين الصهيوني، القديم والجديد، في دولة الاستعمار، يتفرق ضحايا الاستعمار بسبب المقاعد.

لا يفرّط السياسيون بوحدة انتخابية قائمة، ردًا على محاولة المستعمر تصفية التمثيل العربي في الكنيست فحسب، بل يفرّطون أيضا بسلاح"يوم الدين"، سلاح المقاطعة الذي كان على الأحزاب السياسية أن تحتفظ به، وتمارسه في اللحظة المناسبة. إن مواصلة التشبث حتى الموت بالتمثيل في الكنيست وبطريقة انقسامية، قد تجعل سقوط القائمتين ممكنا، بسبب احتمال عزوف المزيد من الناس عن التصويت احتجاجًا، هو بمثابة تفريط بهذا السلاح، بل أشبه بانتحار سياسي. إنه تقديم هدية مجانية للمستعمِر، الذي يحاول نظامه السياسي وبعد سطوع نجم التجمع أواخر التسعينيات، وتأثيره الإيجابي على أداء قوى أخرى، تصفية هذا التمثيل كليا. لقد واجه هذا النظام عقبات أمام تحقيق مطامعه، تتمثل بتركيبة المحكمة العليا التي كانت ترى ببقاء هذا التمثيل العربي أفضل للديمقراطية الإسرائيلية. واليوم، وبعد التغيرات العميقة التي أحدثها نظام الأبارتهايد، والقيود التي تجعل التمثيل العربي في الكنيست أقل شأنا مما كان، وأكثر هامشية، ربما لم يعد يشعر بحاجة إلى ممارسة أشكال إضافية من التضييق، باستثناء التجمع الذي سيظل ملاحقًا في ظل تفاقم عدوانية المؤسسة الصهيونية. وإذا ما فقد العرب تمثيلهم بسبب انقساماتهم، وليس بسبب إجراء قمعي، فهذا أفضل للمؤسسة الصهيونية، إذ يريحهم من ضجة عالمية يمكن أن تكون أقوى ضربة أيديولوجية ضد إسرائيل.

البديل!

كثير من المقاطعين، خصوصًا الأيديولوجيين، لا يكترثون باستشراف ما بعد المقاطعة، إذ لا يجتهدون فكريا وعمليا في رسم تصور عملي يستطيع جذب الناس أو جزء منهم. ويُشهر بعض المراقبين والمعلقين تجربة الحركة الإسلامية الشمالية وتجربة حركة أبناء البلد، أو المجموعة الكبيرة من رفاق الحركة التي انسحبت من التجمع بعد انطلاقته بوقت قصير، في محاججة المقاطعين. وملخص الكلام أن الحركة الإسلامية الشمالية رغم ما قامت به من بناء مؤسسات كثيرة، تعليمية واجتماعية وخيرية خارج الكنيست، إلا أنها فقدت كل ذلك بعد حظرها. كما لم تحسن تسييس كوادرها سوى في الدفاع عن المسجد الأقصى، وهو أمر هام جدًا ويحسب لها، إلا أن هذه الكوادر، بعد حظرها، لم يكن رد فعلها بحجم الضربة التي أنزلها نظام الأبارتهايد بها.

أما حركة أبناء البلد، فعدا انخراط كوادرها في المواجهات الميدانية ضمن الحراك الشبابي، الذي يضم أيضا ناشطي التجمع الشباب والكثيرين من غير المنتمين حزبيا، لم تقدم برنامجا حقيقيا، بل انكمشت أكثر، ولم تتحول إلى لاعب كبير في السياسة. ليس هذا فحسب، بل عاشت مشاكل داخلية مزمنة لمدة طويلة ليست لها علاقة بالموقف من المقاطعة البرلمانية. بالإضافة إلى ذلك، فإنها قامت بالتصويت في انتخابات رئاسة لجنة المتابعة للمرشح الذي يمثل نقيض مشروع أبناء البلد ومشروع التجمع بطبيعة الحال، أي تحويل لجنة المتابعة إلى برلمان فلسطينيي ٤٨، ومن خلاله بناء المؤسسات المهنية المختصة وفي مقدمتها الصندوق القومي.

بناء على هذا التشخيص، تصبح الأزمة مزدوجة؛ أي ليست مقتصرة على الأحزاب البرلمانية بلا استثناء، إنما، أيضًا، كامنة في البديل أو القوى التي تعرض نفسها كبديل من خارج الأحزاب المذكورة، أو من خارج الهيئات التمثيلية العليا بتركيبتها الحالية.

إذًا نحن جميعًا، سواء أحزاب برلمانية أو حركات مقاطعة، في أزمة عميقة، وبالتالي فإن الفراغ الذي سينجم عن تفاقم أزمة الأحزاب البرلمانية ولجنة المتابعة، لن تملأه قوى وطنية بالضرورة، إذ قد يمتد زمن الفراغ إلى أطول مما نتخيل، وقد يملأه جزئيا عرب صهاينة أو انتهازيون آخرون. وهنا التحدي الكبير، الذي يقف أمام جميع الناقدين والراغبين في توليد ثقافة سياسية بديلة، وبنى حزبية أو حركية أفضل ومتجددة وجذابة وفاعلة.

ما يطمئن على المستوى المتوسط والبعيد، هو وجود طاقات وكفاءات تعليمية وثقافية وسياسية من الأجيال الجديدة، كخريجي الجامعات والأكاديميات، رجالا ونساء. هناك، أيضًا، مؤسسات تنمو ويتطور دورها، منها الروابط الأدبية والثقافية والفكرية السياسية، التي باتت تحتاج إلى سقف وطني جامع، ذي دور في الفعل السياسي.

إذًا، ما يجب أن ينصب عليه العمل فورًا، هو استحداث تصور بديل، يقوم على الإنجازات التي حققها فلسطينيو ٤٨، وهذا لن يتحقق إلا عبر لقاء كل الناقدين المخلصين. إنّه المشوار الطويل الذي ينتظر فرسانه. لا يجب أن يكون هذا البديل في مواجهة أو على حساب الأحزاب والحركات، التي لعبت دورا هاما في الماضي، وتستطيع أن تلعب دورا أفضل في المستقبل إذا أجرت مراجعة عميقة، وخرجت من أزمتها.

أبعاد ومدلولات توسعة "الإدارة المدنية" الإسرائيلية

عوض مسحل ـ مركز مسارات ـ ٢٠١٩/٢/٢١

مقدمة

فعّلت إسرائيل سياستها الرامية إلى التعامل مع ملف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بشكل مباشر، عبر التوجه إلى إقرار خطة تعزز دور "الإدارة المدنية"، وتوسعتها، وزيادة عدد العاملين فيها.

نقلت صحيفة "يسرائيل هيوم"، بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١، أن اللجنة الفرعية في "الكنيست" لشؤون "يهودا والسامرة" (المسمى العبري للضفة الغربية) وضعت خطة تقضي بزيادة ٢٨٠ عنصرًا بشريًا للإدارة المدنية لتوسعتها[١]، مما يؤثر على طبيعة العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، كون ذلك يقود إلى تقليص صلاحيات السلطة المقيدة أصلًا بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، ويساهم في إضعافها ويؤثر على دورها الوظيفي (المدني).

تثير مؤشرات مهمة جملة من الأسئلة حول ما إذا كان هذا التحول نحو توسيع نطاق عمل وصلاحيات "الإدارة المدنية" يندرج في سياق تعميق وتسريع "الضم الزاحف" غير المعلن، أم هو استعداد إسرائيلي (سياسي أمني اقتصادي) تحسبًا لانهيار السلطة الوطنية في حالة تطور الأوضاع باتجاه مواجهة سياسية وميدانية؟ وهل هو تخلٍ عما جاء في برتوكولات اتفاق أوسلو الموقع بين السلطة ودولة الاحتلال في العام ١٩٩٣؟ فاتفاق أوسلو يعتبر مقدمة لإنهاء الحكم الإسرائيلي المباشر في المناطق المصنفة (أ)، أي في ١٨% من الضفة الغربية، وجزئيًا في مناطق (ب)، حيث عرفت ورسمت حدود العلاقة مع الجانب الإسرائيلي، ونصت ملاحقها على نقل صلاحيات إدارة ملف السكان المدني للسلطة وتقليص عدد الكوادر البشرية العاملة في "الإدارة المدنية" تدريجيًا.

يقود هذا إلى أن الهدف من وراء تفعيل وتوسيع دور الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولو من حيث نتائجه على أرض الواقع، يتمثل في تعميق منظومات السيطرة الإسرائيلية والتعامل مع السلطة كوكيل تحت الطلب فقط تحت سقف هذه السيطرة، وهي تمعن في سياستها وإجراءاتها لفرض وقائع على الأرض من خلال مصادرة المزيد من صلاحيات السلطة، وبسط مزيد من السيطرة على الأرض من جهة، والاستعداد لليوم التالي من جهة أخرى في حالة مقاومة الفلسطينيين لهذا التوجه الإسرائيلي بطريقة تفضي إلى مواجهة تهدد بانهيار مؤسسات السلطة، أو حدوث حالة من الفوضى.

أما الترجمة العملية لذلك، فتظهر من خلال إعادة توثيق الصلة والارتباط المباشر مع السكان الفلسطينيين وإن بدا في ظاهر الأمر أن ذلك يأتي في سياق منح مزيد من "التسهيلات" للفلسطينيين في الضفة الغربية، وتماشيًا مع الازدياد المطرد للمستوطنين في المستوطنات. ومن باب أمني أيضًا، حيث يتم توسعة إطار العمل الأمني الإسرائيلي في مناطق السلطة الفلسطينية للتضييق على الفلسطينيين واستغلال احتياجاتهم، مقابل تقليص مطّرد لحجم "التسهيلات" التي تمنح للجانب الفلسطيني الرسمي، بما في ذلك اقتطاع مخصصات عائلات الشهداء والأسرى من عائدات الضرائب الفلسطينية.

نشأة "الإدارة المدنية"

بعد حرب حزيران ١٩٦٧، أحكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبضتها على الأراضي الفلسطينية، وفرضت عليها الحكم العسكري الإسرائيلي تحت سلطة وقوانين ما يعرف بـ "الحاكم العسكري" الذي استمر عقدين كاملين في ظل سيطرة حزب العمل على مقاليد الحكم في إسرائيل، إلى أن تشكلت أول حكومة يمينية بقيادة حزب الليكود برئاسة مناحيم بيغن (١٩٧٧-١٩٨٣)، الذي أخذ على عاتقه فكرة تغليف مسمى "الحكم العسكري"، ووسمه بطابع سياسي مدني أكثر منه

احتلالي، بتقديم خدمات مغلفة بالإنسانية والأخلاقية لتخفيف وقعه أمام المجتمع الدولي، وتطويع وتكييف الفلسطينيين للتعامل مع الحكم العسكري بعيدًا عما يحيط بالمسمى من مخاوف وإجراءات أمنية.[٢]

في العام ١٩٨١، نُشِر القرار العسكري رقم٩٤٧، وقام أرئيل شارون الذي شغل، آنذاك، منصب وزير الحرب الإسرائيلي في حكومة بيغن، بالإعلان عن إنشاء إدارة تابعة لوحدة التنسيق في وزارة الحرب يدير شؤونها ضباط وجنود إسرائيليون، وتكون تحت إشراف القيادة العسكرية، ومسؤولة عن تطبيق السياسة الأمنية والمدنية في الأراضي الفلسطينية، وعُرفت بـ "الإدارة المدنية" التي تعمل ضمن اختصاصات تشمل كل مناحي الحياة، من تطوير البنى التحتية، وتوفير الخدمات، وتلبية الاحتياجات اليومية.[٣]

عملت "الإدارة المدنية" منذ نشأتها، وبوتيرة متصاعدة على سلب الأرض ومصادرتها في سبيل فكرة ضم الأراضي في سياق الفكر الاستعماري الاستيطاني الإحلالي، وتصميم "جسم تمثيلي" فلسطيني على هيئة "دمى" تعمل وفق السياسة الإسرائيلية. فعمدت حكومة الاحتلال إلى تشكيل روابط القرى لتكون حلقة وصل بين الفلسطينيين و"الإدارة المدنية"، وبغرض إحلالها كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.[٤]

كان مناحيم ميلسون أول من ترأس "الإدارة المدينة" خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٣). ومنذ تعيين يوآف مردخاي (٢٠١٤-٢٠١٨) رئيسًا لها توسع دور الإدارة ليأخذ منحى آخر يشمل عمليات التطوير والتدشين والنهوض بمشاريع متعددة.

مارس مردخاي دوره بشكل مباشر وأوسع، خصوصًا بعد ما أنشِئ موقع إلكتروني باسم "وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" (باللغة العربية)، يستقبل طلبات السكان عبر نماذج إلكترونية متعددة الأغراض. وجاء من بعده كميل أبو ركن، ليواصل مهمة التواصل مع سكان الضفة بوتيرة متسقة ومتصاعدة مع السياسة الإسرائيلية لحصر دور السلطة واستبعادها عن تقديم التسهيلات للفلسطينيين وفق ما هو وارد في الاتفاقات بين الجانبين.[٥]

صفحة "المنسق" على شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)

استغلالًا للتطور التكنولوجي والاهتمام المتزايد بمواقع التواصل الاجتماعي، أنشأت "الإدارة المدنية" برئاسة موردخاي في العام ٢٠١٦ صفحة إلكترونية عرفت بصفحة "المنسق" للتواصل مع الفلسطينيين،. وتحظى هذه الصفحة باهتمام المنسق الذي يطل فيها باستمرار وببث مباشر.

تجيب هذه الصفحة عن تساؤلات الفلسطينيين، من خلال طاقم مختص وثق بالفعل حجم التفاعل حول ما يُطرح، فضلًا عن مخاطبة الراغبين بحل مشاكلهم، والإعلان عن موعد جديد لسكان منطقة معينة ضمن "حملة لرفع المنع الأمني" وإخضاعهم للابتزاز، وربط ذلك بالهدوء العام والخاص.[٦]

تُدار الصفحة بصورة ممنهجة ومتطورة، تستخدم فيها كل وسائل الاتصال والتواصل باستخدام أيقونات (الفيس بوك) كاملة، إضافة إلى بث فيديوهات، وضخ تحذيرات، ومعلومات، وإحصائيات أسبوعية وشهرية عن النشاطات والخدمات والتسهيلات المقدمة، ومدى انعكاسها على حياة الفلسطينيين.

وقد طُوِّرت آليات العمل بوضع نماذج لتقديم الطلبات إلكترونيًا تيسيرًا للمواطن، من خلال الحصول على إجابة عن طلبه وهو في بيته، دون الحاجة إلى تعبئة طلبات، ووضع الطوابع، والتنقل من مكتب إلى آخر.

في هذا السياق، أُعلن بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٠، عن إطلاق البث الأول لراديو المنسق كوسيلة جديدة للتواصل عبر الانترنت، كما افتتحت ثلاث مراكز لرفع المنع الأمني (الشمال، الوسط، الجنوب).[٧]

وصل عدد متابعي الصفحة بنهاية العام ٢٠١٨ حوالي نصف مليون متابع، وقد عبر "المنسق" عن غبطته بذلك من خلال تجدر عمل هاشتاج على جدار الصفحة (#نصف_مليون_بيغلطوش)، عززها برسائل موجهة لمتابعي الصفحة "ونحن في إسرائيل، نعمل كل ما بوسعنا للتفريق بين السكان المدنيين الذين يتطلعون لمستقبل أفضل والمنظمات الإرهابية".[٨]

مواقف الأطراف من الإدارة المدنية

الموقف الإسرائيلي

تنكر الحكومات الإسرائيلية، وخصوصًا المتطرفة منها، وجود شريك فلسطيني في ظل سعيها لإقامة حكم ذاتي مسلوب الإرادة. وينكر الساسة الإسرائيليون على الفلسطينيين رغبتهم في السلام على أساس حقهم في الحرية والاستقلال والسيادة. فقد اتُّهم الرئيس الراحل ياسر عرفات (١٩٩٣-٢٠٠٤) بتنصله من الاتفاقيات، وأنه ليس هناك شريك فلسطيني، ما أدى ذلك الى انهيار مفاوضات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، ومن ثم واندلاع الانتفاضة الثانية في ذلك العام. كما اجتاحت قوات الاحتلال مناطق السلطة، وتحت ذريعة عدم وجود شريك فلسطيني، بدأ تصدير ذلك للعالم كغطاء على ما يقوم به الاحتلال من سيطرة على الأرض والقيام بجرائم بحق الشعب الفلسطيني التي تتنافى مع كافة الأعراف والمواثيق الدولية.

في العام ٢٠١٦، اعتمد أفيغدور ليبرمان، الذي كان يشغل وزير الحرب آنذاك، في حكومة بنيامين نتنياهو، سياسة "العصا والجزرة" تجاه الفلسطينيين، التي أشار إليها شلومو غازيت، الحاكم العسكري الإسرائيلي الأسبق للضفة الغربية (١٩٦٧-١٩٧٤)، في كتابه "الطعم في المصيدة"، تعبيرًا عن مدى التفكير الإستراتيجي لدى حكومة الاحتلال بأن المصلحة تقتضي الجمع في إدارة المناطق ما بين الإدارة المدنية والأمنية وعدم الفصل بينهما.[٩]

وبعد تولي ليبرمان منصبه، أعرب في أكثر من مرة عن عدم وجود شريك فلسطيني، ورافق ذلك العمل على إعادة إحياء الإدارة المدنية التي بدأت بسلسلة مشاريع جديدة، والإعلان عن تسهيلات ومشاريع تطويرية بارزة، جزء منها بالاتفاق مع السلطة، كافتتاح محطة كهرباء الشمال، وتحسين محطة كهرباء بني نعيم، ومنح ترخيص البنية التحتية للجيل الثالث في الشبكات الخلوية، والرؤية بعيدة الأمد حتى العام ٢٠٤٠ لحل مشكلة المياه التي تواجه جميع سكان المنطقة (الفلسطينيون والمستوطنون)، وفتح آفاق أوسع من التواصل المباشر مع رجال أعمال فلسطينيين لتسجيل شركات فلسطينية استثمارية وشراكات تجارية مع الإسرائيليين دون العودة إلى مؤسسات لسلطة الفلسطينية، إضافة إلى زيادة عدد التصاريح الممنوحة في شتى المجالات تحت شعار "تحسين حياة السكان".[١٠]

منظمة التحرير الفلسطينية

تصدت المنظمة لمخطط "الإدارة المدنية" منذ بدايته، ودعت قوى الشعب الفلسطيني لمواجهتها ومقاطعتها، ووجهت تحذيرات للمنضمين لروابط القرى حينذاك، ودعت رؤساء البلديات لمواجهة مخططات ميلسون الخطيرة. وبرزت في الأوساط الطلابية خلال ثمانينيات القرن الماضي الدعوة لمقاومة هذه السياسات وتركزت في جامعات الضفة، وخصوصًا جامعة بيرزيت التي أغلقت مرتين في العام ١٩٨٢، بسبب المظاهرات الكبيرة التي نظمها الطلبة، وساهمت في تشكّل وعي مقاوم جمعي، أدى في النهاية إلى إسقاط مشروع روابط القرى الهادف لإقامة حكم ذاتي بمقاييس إسرائيلية.[١١]

تجدر الإشارة إلى أن الاجتماعات الأخيرة للمجلسين الوطني والمركزي للمنظمة لم يصدر عنها موقف صريح حول الإدارة المدنية وتوسعتها، إلا أن هناك قرارات عدة صدرت بخصوص قطع العلاقة مع الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، ومراجعة مجمل العلاقات والاتفاقات مع الجانب الإسرائيلي.

السلطة الوطنية الفلسطينية

اعتبرت الحكومة الفلسطينية أن عمل الإدارة المدنية قفزٌ عن الملحق المدني في الاتفاقيات بين الجانبين، فبموجب ذلك يتعين على الجانب الإسرائيلي تقليص عدد كادر "الإدارة المدنية"، لا توسعهتها، فضلًا عن نقل صلاحياتها تدريجيًا إلى هيئة الشؤون المدنية الفلسطينية كجهة اختصاص مدنية مخولة بالتواصل مع الجانب "الإسرائيلي" وحل الإشكاليات المختلفة بين الطرفين، للإشراف على ملفات ذات صلة، كملف السكان، والمعابر، ومنح التصاريح، ودخول البضائع، ولم الشمل الداخلي والخارجي.[١٢]

في هذا السياق، أكدت الحكومة الفلسطينية في اجتماع مجلس الوزراء في جلسته (١٦٥) في حزيران ٢٠١٧، أن قرار التوسعة تقويض لعمل السلطة الوطنية، وترسيخ للاحتلال الذي يبسط سيطرته ونفوذه على الأرض، وقفز عن كل الاتفاقات التي حددت مع الجانب الإسرائيلي عند تولي السلطة زمام إدارة الحكم الذاتي.[١٣]

إن هذا الموقف من قبل المستوى القيادي والرسمي للسلطة ناجم من الإدراك الحقيقي، والملموس على أرض الواقع، لطبيعة وخطورة عمل ومساعي الإدارة المدنية، وأساس ذلك المطالبة بحلها، وطرح فكرة دراسة خيارات جديدة للتعامل مع هذه التطورات وهذه السياسة الموغلة.

وطالبت الحكومة الجهات الراعية لعملية السلام بالتدخل ووقف سياسة الاحتلال الاستعماري، ومطالبة إسرائيل التخلي عن خطتها لمضاعفة عدد العاملين في"الإدارة المدنية" كون ما تقوم به من سياسات التضييق والتواصل المباشر مع المواطنين ورجال الأعمال ما هو إلا "إلغاء إسرائيلي واضح لاتفاق أوسلو وتخليها وتراجعها من طرف واحد عن الاتفاقيات الموقعة".[١٤]

كما حذرت الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية، بتاريخ ٢٠١٩/١/٣، من مغبة التعامل المباشر مع ما يسمى بـ"الإدارة المدنية" ومواقع التواصل الاجتماعي التي تديرها، خشية على الجمهور الفلسطيني ومؤسساته من الآثار المترتبة على ذلك، وحفاظًا على حقوقهم واحتياجاتهم.[١٥]

قطع صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الشك باليقين في حواره مع القناة الثانية العبرية، بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٠، وفق تصريحه الجريء: "سأقول أمورًا قد تغضب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أنا أعتقد أن الرئيس الحقيقي للشعب الفلسطيني هو وزير الجيش أفيغدور ليبرمان، أما رئيس الوزراء الفلسطيني فهو المنسق مردخاي".[١٦]

وفي وقت سابق، كان له تصريح مماثل عبر إذاعة صوت فلسطين، بتاريخ ٢٠١٦/١/٢٥، بأن نتنياهو أحيا الإدارة المدنية، وأن مردخاي "بات الرئيس الفعلي للشعب الفلسطيني".[١٧]

كما حذر محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٦، من خطورة مساعي الإدارة المدنية، مشددًا على أن ما تقوم به هو تقويض لسيطرة السلطة.[١٨]

من جهته، اعتبر عصمت منصور، الباحث في الشأن الإسرائيلي، أن الهدف الأساسي من هذه الحملات استغلال المواطنين من قبل جهاز "الشباك "الإسرائيلي" الذي كان يُسقط سطوته على أي خدمة تسديها الإدارة المدنية، وتحييد الشباب عن النضال، وربطهم بشبكة مصالح الإدارة المدنية، فضلًا عن حصر نفوذ السلطة.[١٩]

الخاتمة

عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لا سيما اليمينية منها، إلى اعتماد سياستها الإحلالية واستخدام سياسة "العصا والجزرة"، من خلال "الإدارة المدنية"، التي تبسط سيطرتها على الأرض كذراع لدولة الاحتلال، تمارس دور الحاكم الفعلي على المناطق المدارة فلسطينيًا بدعم أميركي متصل بالمساعدات التي تستخدم كأداة ضغط على الفلسطينيين، ولا يمكن

القفز عن حقيقة أن "الإدارة المدنية"، ومنذ نشأتها، ترسم حدود العلاقة مع السكان الفلسطينيين لتشجيع ظهور طرف فلسطيني يتبنى فكرة الحكم الذاتي الذي دأبت سياسة اليمين المتطرف على تبنيها.

إن مواقف المستوى القيادي والرسمي للسلطة حيال مساعي الإدارة المدنية لم ترتق إلى حجم الخطر الداهم، طالما لم تتخذ أي خطوات عملية وحاسمة تلجم هذه السياسات الرامية إلى تقويض دورها ككيان سياسي من ناحية، واستبعاد لدورها التنموي والسكاني من ناحية أخرى.

على صعيد آخر، لم توضع أي إستراتيجية مقاومة لفصائل العمل الوطني والإسلامي، وهناك غياب لدور الحركة الطلابية، بوصلة الوعي الشعبي، لمواجهة مخططات الإدارة المدنية، التي تُسخّر كل الإمكانات وتفتح كل النوافذ للوصول إلى أكبر قدر ممكن للتعامل المباشر مع سكان الضفة الغربية الذي يزداد يومًا بعد يوم، مما يعزز من دورها وبسط نفوذها، مرسخةً بذلك مشروعها الاستعماري الذي يتناقض مع مشاريع التسوية.

الهوامش

[١] خطة لزيادة موظفي "الإدارة المدنية" في الضفة، وكالة معًا الإخبارية، ٢٠١٨/١٠/٣١. bit.ly/2SdKMvu

[٢] الإدارة المدنية الإسرائيلية: خلفية تاريخية، موقع البوابة، ٢٠٠٢/٤/٢٢. bit.ly/2sv0Kll

[٣] الموقع الإلكتروني لوحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (المنسق). bit.ly/2ABggO4

[٤] الإدارة المدنية الإسرائيلية: خلفية تاريخية، مصدر سابق.

[٥] الموقع الإلكتروني لوحدة تنسيق أعمال الحكومة، مصدر سابق.

[٦] الإدارة المدنية الإسرائيلية: خلفية تاريخية، مصدر سابق.

[٧] صفحة المنسق على شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك). bit.ly/2nhG6Da

[٨] صفحة المنسق، مصدر سابق.

[٩] شلومو غازيت، الطعم في المصيدة "السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧-١٩٩٧"، ترجمة عليان الهندي، مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة، القدس، ٢٠٠١، ص٤٥.

[١٠] الموقع الإلكتروني لوحدة تنسيق اعمال الحكومة، مصدر سابق.

[١١] شلومو غازيت، مصدر سابق.

[١٢] موقع الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية. www.gaca.gov.ps

[١٣] اجتماع مجلس الوزراء في جلسته رقم (١٦٥)، موقع مجلس الورزاء الفلسطيني، ٢٠١٧/٦/١٣. bit.ly/2RZsFt0

[١٤] المصدر السابق.

[١٥] الشؤون المدنية تدعو لعدم التعامل مع "الإدارة المدنية" الإسرائيلية، وكالة معا، ٢٠١٩/١/٣. bit.ly/2MLCSTW

[١٦] صائب عريقات: الرئيس الحقيقي لشعبنا هو وزير الجيش الإسرائيلي، موقع اليوتيوب، ٢٠١٨/٢/٢٠. bit.ly/2D5NKrt

[١٧] عريقات: مردخاي بات الرئيس الفعلي للشعب الفلسطيني، شبكة راية الإعلامية، ٢٠١٦/١/٢٥. bit.ly/2RCZQNO

[١٨] قيادي فتحاوي: إسرائيل تدفع بالإدارة المدنية بديلًا عن السلطة الفلسطينية، صحيفة المشرق الإلكترونية، ٢٠١٨/١٢/١٦. bit.ly/2EjHuhn

[١٩] مقابلة مع عصمت منصور، الباحث في الشأن الإسرائيلي، ٢٦ /٢٠١٨/١١.

عندما يدفع المؤرخ بيني موريس إلى استئناف "النكبة"

حسام شاكر . الجزيرة نت . ٢٠١٩/٢/٢١

إن قرّرت قيادة الاحتلال الإسرائيلي خوض "نكبة" جديدة ضد الشعب الفلسطيني، فإنها ستحتاج إلى أيديولوجيا تحفِّزها وإلى دعاية تبرِّرها. سترتكز ذرائع حملة التطهير العرقي الجديدة في فلسطين على فكرة "استحالة" تطبيق مشروع "الدولتين"، الذي تبنّته "الرباعية" الدولية ثم تخلّت عنه إدارة ترمب عملياً.

يترتّب على ذلك القول إنّ فلسطين لا تحتمل "حق تقرير المصير لشعبين"، وبالتالي ينبغي الدفع بأحدهما إلى الخارج إن لم يرضخ للأمر الواقع؛ أي الشعب الفلسطيني الذي لا مكان له في "الدولة القومية اليهودية" التي ستشمل الضفة الغربية أو معظمها.

لا تنتهي المرتكزات الذرائعية عند هذا الحدّ؛ فالنكبة الجديدة ضرورة وجودية كي لا ينتهي الإسرائيليون إلى "المنافي" ويعيشوا مطاردات جديدة، فهم لا يملكون "ترف" الالتزام بالقانون الدولي والمواثيق الإنسانية والأخلاقية وقرارات الأمم المتحدة في "هذه المنطقة الخطرة"؛ كما سيُقال.

أما "مكافحة الإرهاب" فستكون غطاء مثالياً لاجتياح المدن والقرى الفلسطينية حتى تلك المحتلة سنة ١٩٤٨، وهو ما تم تجريبه في الضفة الغربية على مرأى من العالم خلال العقد الماضي.

وتقوم هذه الذرائع المحبوكة بعناية على فكرة الحاجة الوجودية إلى خيار "حاسم ونهائي" سيكون "أقل تكلفة من أي حرب"، وسينتهي الأمر إلى لوم الضحية (الشعب الفلسطيني) التي سيتم اعتبارها مسؤولةً عن مأساتها.

مرشد حكومة نتنياهو

تختمر هذه الذرائع ضمن نخب الاحتلال السياسية والأكاديمية، وحتى لدى المؤرخ الأشهر بيني موريس الذي يعلم تحديداً ماذا تعني "النكبة" لكنه يوحي بالحاجة إلى استئنافها، وقد تكون النكبة المقبلة أكثر ذكاء وحسماً من تلك التي وقعت في فلسطين منتصف القرن الماضي؛ كما يُفهَم من كلامه.

اشتهر موريس –وهو من أبرز المؤرخين الإسرائيليين– بمراجعة ملف "التهجير القسري" الذي جرى في السنوات ١٩٤٧–١٩٤٩ وإن تحاشى استعمال مصطلح التطهير العرقي، أي "النكبة" التي أفرغت مدناً فلسطينية عدّة ومئات القرى من سكانها وحوّلت معظم الشعب إلى لاجئين. وساهمت أعماله –مع آخرين ممّن يسمّون "المؤرخين الجدد"– في انقشاع مزاعم دعائية إسرائيلية تم ترويجها عن قضية اللاجئينالفلسطينيين.

لكنّ موريس الذي اشتغل بالمراجعة التاريخية لم يُعبِّر عن مواقف مبدئية رافضة لما جرى إلاّ من وجه محدّد أظهره لاحقاً، وهو أنّ التهجير لم يكتمل؛ خلافاً لزملاء أظهروا التزاماً مبدئياً وأخلاقياً، مثل إيلان بابِّه صاحب العمل الشهير "التطهير العرقي في فلسطين" (٢٠٠٦).

يظهر بيني موريس على الملأ في القرن الواحد والعشرين بتوجّهات يمينية سافرة، ويتحدّث اليوم وكأنه المرشد الأيديولوجي لحكومة اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو.

صار موريس يستعمل خبرته كمؤرخ مرموق في تجميل سلوك التهجير القسري عبر التهوين منه من جانب، واعتباره حاجة وجودية لبقاء الدولة من جانب آخر؛ فهو خيار ليس سيئاً كما يحسب العالم ودعاة القيم والحقوق والمبادئ والمواثيق، والبديل الأوحد عنه هو الإبادة؛ حسب مَنطِقِه.

إنه يُعرِب عن قلق وجودي متزايد على "مصير إسرائيل"، لكنّ القلق يبدو هنا مجرّد ذريعة مُتذاكية لتسويغ "الحسم" مع الشعب الفلسطيني دون اعتبار أخلاقي في هذا الشأن، فعندما تكون المسألة "نكون أو لا نكون" يصير دوْس القيم والتنكّر للالتزامات خياراً معقولاً لدى هذه الأصوات.

إنه التأويل المنطقي لتعبيرات تثير فزع الإسرائيليين أطلقها المؤرخ السبعيني في مقابلة أجرتها معه "هآرتس" يوم ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩. تشاءَم بيني موريس للغاية في هذه المقابلة التي جاء في عنوانها الصحفي أنّ هذا المكان سيغرق، وأنّ اليهود سيبقون أقلية مُطاردة، وقد يفرّون إلى أميركا! وقال: "سينحطّ هذا المكان كدولة شرق أوسطية بأغلبية عربية. وسيبقى اليهود أقلية صغيرة في بحر عربي كبير من الفلسطينيين؛ أقلية تتعرض للاضطهاد أو للذبح".

تبدو خلاصات هذا المؤرخ مثالية كي تستخدمها نخبة الحكم المتطرفة في الحضّ على اقتراف حملة "حسم" نهائية ضد الشعب الفلسطيني؛ وهذا تحت عنوان من قبيل: إن لم نفعلها هلكنا.

رسم بيني موريس في المقابلة صورة متوحشة للفلسطينيين دون أن يجرؤ على وصفهم بالشعب أساساً، وهذا ملائم لتبرير الفتك بهم مع لومهم على مصيرهم.

إنّ موريس ليس مؤرخاً وحسب؛ فهو منظِّر بارع للتهجير القسري والتطهير العرقي أيضاً، وهو ما عبّر عنه بوضوح في مقابلة أجراها معه آري شافيط في "هآرتس" سنة ٢٠٠٤ عندما قال "لم يكن للدولة اليهودية أن تقوم بدون اقتلاع سبعمئة ألف فلسطيني. لهذا كان ضرورياً اقتلاعهم".

مؤرخ في خندق أيديولوجي

الانطباع الذي يتشكّل من المواقف المتلاحقة التي أبداها موريس عبر سنوات مضت، هو أنّ عدم إكمال مهمة التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني أو "النكبة" كان خللاً فادحاً.

إنه يُدرِك –على الأرجح– بحسٍّ المؤرخ أنّ بقاء شعوب أصلية في بلادها دون إبادتها بالكامل أو تهجيرها جميعاً أدّى إلى إنهاء تجارب احتلال استعماري عرفها العالم من قبلُ، لأنّ محاولة التحكّم المُطلَق في شعب آخر وقهره وإخضاعه لسلطة احتلال عسكري إلى الأبد لم تكن خياراً عقلانياً فيما مضى، فكيف يمكن الإبقاء عليه في الألفية الثالثة؟

ويعبِّر موريس عن هذا المعنى بمؤشِّرات ديموغرافية تلحظ تنامي تعداد الفلسطينيين في عموم فلسطين التاريخية بصفة تتجاوز تعداد الإسرائيليين اليهود، رغم كل عمليات الاستجلاب والاستيطانالدؤوبة المموَّلة بسخاء.

ومشكلة موريس الديموغرافية هنا لا تنحصر في الضفة والقطاع وحدهما، فهو يبدو حانقاً بصفة زائدة على فلسطينيي ٤٨ الذين تم فرض الجنسية الإسرائيلية عليهم بعد النكبة، وهي مشاعر يشاطره إياها علناً وزراء في

حكومة نتنياهو. لا يكفّ موريس عن استعمال تعبيرات ازدراء تكفي لوصمه بالعنصرية، وهو ينظر إلى عموم الشعب الفلسطيني بموقف استعلائي لا يحتمل منطق الحقوق والعدالة.

رغم جلوسه بين صفوف الكتب المتزاحمة؛ يتخلّى موريس –في إطلالاته الإعلامية– عن صورة المؤرخ العلمي الرصين التي رسمها لذاته طويلاً، فهو يظهر في خندق أيديولوجي يستعمل المنصب الأكاديمي والتعبيرات العلمية لصالح مشروع احتلال استثنائي في هذا العالم. وبدا في مقابلة "هآرتس" (٢٠١٩) متحمِّساً للغاية لبنيامين نتنياهو قبل شهرين من الانتخابات الإسرائيلية.

ما لا يقوله موريس هو أنّ حكومة نتنياهو –التي تضم مستوطنين ووجوهاً معروفة بنزعتها الفاشية المُعلَنة– وضعت تهجير الفلسطينيين قسرياً من بلدات معيّنة على برنامجها بالفعل، وهو ما يتعلّق على الأقل بالمنطقة "ج" في الضفة ذات الأهمية الإستراتيجية، وليست قرية الخان الأحمر سوى مثال على ذلك، كما يتصرّف الاحتلال على نحو مُشابه مع نحو ٤٥ قرية فلسطينية لا يعترف بها في النقب.

لكنّ المعضلة هي أنّ تطبيق التهجير القسري المصغّر في هذه البقعة الإستراتيجية ليس نزهة، فالفلسطينيون في الخان الأحمر ما زالوا صامدين رغم قسوة الظروف المعيشية المسلّطة عليهم، وأطلقوا نضالاً مدنياً أسمع العالم الذي أخذ يتضامن معهم، وهم يواصلون التشبّث بالمكان الذي تريد سلطات الاحتلال تفريغه لأغراض التوسّع الاستيطاني.

بصفة أعمّ؛ تواصل حكومات الاحتلال بدأب سياستها الدافعة إلى التهجير القسري البطيء والهادئ، التي تقوم على التوسّع الاستيطاني والتضييق على فرص الفلسطينيين في العيش ومصادرة أراضيهم والسيطرة على مواردهم المائية والاقتصادية والإنتاجية، وتكثيف الظروف الطاردة مثل فرض قيود على البناء السكني والتوسع العمراني.

هذا علاوة على افتعال المتاعب لهم بحملات اعتقال يومية، وبعدد هائل من الحواجز التي تفصل المدن والقرى بعضها عن بعض، زيادة على الجدار المشيّد على أراضي الضفة الغربية الذي واصل الاحتلال تشييده رغم اعتراضات العالم على بنائه؛ بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.

مخاطر السياق الراهن

تراقب أوساط قيادية إسرائيلية مفعول هذه الظروف الضاغطة في الضفة الغربية، ومن هؤلاء مثلاً عضو "الكنيست" بتسلئيل سموتريتش الذي يتابع باهتمام بالغ كيف يضطر واقع الاحتلال عشرين ألف فلسطيني في الضفة إلى مغادرتها سنوياً حسب تقديراته، لكنّه يراهن على توجّهات لحسم الموقف الديموغرافي متحدثاً عن أن ٣٠% من سكان الضفة يرغبون بالهجرة.

وهو يعني أنهم قابلون للتهجير بمزيد من المساعي الطاردة. تبنّى سموتريتش –المعروف بتصريحاته العنصرية– وزملاؤه في حزب "البيت اليهودي" (المشارك في الائتلاف الحكومي في سبتمبر/أيلول ٢٠١٧) ما سمّوها خطة "الحسم" التي ستكون "أقل تكلفة" من الحرب.

يقوم "برنامج الحسم الإسرائيلي" الذي اعتمده الحزب المذكور على خيار "تحديد المصير الصارم والأبدي" في دولة ينبغي أن تكون يهودية فقط، عبر مضاعفة نشطة للتفريغ السكاني الفلسطيني من كل أرض فلسطين وليس

الضفة وحدها، وتنشيط الاستيطان من جانب آخر، مع إحباط أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية، علاوة على تعامل "حاسم" مع كل من يرفض الاحتلال.

كان منطقياً أن يصف بعضهم برنامج التطهير العرقي والفصل العنصري (الأبارتايد) هذا بالخطة الفاشية، لكنّ الدعم الأيديولوجي لتوجّهات كهذه يأتي من مواقع "أكاديمية" أيضاً، كما توحي بذلك تصريحات موريس الذي يُطلِق آراء تكفي لقرع نواقيس الخطر عبر العالم.

يهوِّن موريس مثلاً من مجازر جماعية اقترفتها القوات الصهيونية خلال أحداث النكبة، مثل مجزرة دير ياسين قرب القدس التي تكتسب رمزية خاصة في وعي الشعب الفلسطيني، كما يرى التهجير القسري خياراً أخفّ وطأة من الإبادة.

لا يأتي تنظير موريس بمعزل عن تطوّرات مهمة؛ فهو يتحدّث في ظل حكم رئيس أميركي "اختاره الربّ لهذا المنصب"، بتعبير الناطقة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز في حديثها لشبكة "سي بي إن" في أواخر يناير/ كانون الثاني ٢٠١٩؛ وهو تعبير يتوافق مع نظرة إلى دونالد ترامب بكونه "مبعوثا من السماء لأجل إسرائيل".

وقد بلغت الحماسة ببعض الأوساط المصابة بالهوس أن أصدرت عملة تذكارية يظهر عليها قورش الفارسي وترامب الأميركي بصفة توحي بالعظمة التاريخية. وإن نُسِب إلى قورش تخليص اليهود من السبي البابلي، فإنّ الذي يريده هؤلاء من سيد البيت الأبيض تحديداً هو أن يحسم نهاية التاريخ بالضربة القاضية التي ستطوي القضية الفلسطينية إلى الأبد، وإن اقتضى ذلك افتعال نكبة جديدة.

وبعيداً عن الخيالات التاريخية الخصبة؛ يبدو واضحاً أنّ ترامب قطع في ذلك أشواطاً بالفعل، فهو الذي حسم مصير القدس بدون مفاوضات ونقل سفارته إليها دون أسلافه، ومقرّبوه يشاركون في نشاطات استيطانية علنية، وإدارته ماضية في الضغط على اللاجئين الفلسطينيين ومحاولة تجويعهم وإفقارهم، ودفعهم إلى الهجرة بالتضييق على موارد "الأونروا" لإنهاء هذه "العقدة"، وفي عهده سنّت "الكنيست" قانون الدولة "القومية اليهودية".

ينسجم بيني موريس مع هذه التوجّهات بنبرته المتحاملة حتى على فلسطينيي ٤٨، وهم الذين لا مكان لهم في هوية هذه الدولة أو ثقافتها حسب القانون العنصري ذاته.

يقوم المؤرخ بوظيفته الأيديولوجية في دولة ترفض رسم حدودها حتى الآن، ويتحمّس بعض صانعي القرار فيها لخوض حملات تطهير عرقي حاسمة. ومن يدري؛ فقد يقول أحدهم في واشنطن العاصمة تعليقاً على النكبة التي يحلم بها متعصبو الاحتلال: إنّ الربّ أراد ذلك!

"أطبع مع إسرائيل لأواجه إيران".. هي الحماقة أعيت من يداويها!

أحمد جلال . الجزيرة نت . ٢٠١٩/٢/٢٢

انعقد في العاصمة البولندية وارسو مؤتمر تحت مسمى (مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط) وكانت القضايا المطروحة في صورتها العامة هي كيفية مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وصبغت الولايات المتحدة الأمريكية المؤتمر بصبغة مجلس إعلان الحرب، هذا بعد أن صرح وزير الخارجية الأمريكي بومبيو أن هدف المؤتمر هو التركيز على تأثير إيران وإرهابها في المنطقة، هكذا أيها الشرق أوسطيون مشكلتكم هي إيران وعدوكم هو إيران وعدم استقراركم سببه إيران، تجهزوا لقتال إيران، انسوا خلافاتكم واتحدوا ضد إيران.

وفي خلفية المشهد تظهر مشاهد أخرى وزراء عرب يدخلون سراً من أبواب جراج فندق انتركونتنتال في العاصمة البولندية حيث يقيم رئيس وزراء العدو الصهيوني وتلاحقهم الكاميرات وعلى رأسها كاميرات مراسلي أجهزة الإعلام الصهيونية لتكون اللقطات سلاحاً في يدي الصهاينة لتدمير معنويات الشعوب العربية والإسلامية وجعلها تستلم للأمر الواقع، لكن أنى لهم ذلك؟

وبهذا يكون الأمريكي قد ضرب عصفورين بحجر واحد استطاع توجيه ضربة لإيران لا تقضي عليها ولكن تحجم نفوذها بما يخدم مصالحه هو والعصفور الثاني إقامة علاقات علانية بين الدول العربية والإسلامية ودولة الكيان الصهيوني، استفاد الأمريكي وكذلك الصهيوني وحتى البولندي استفاد من انعقاد المؤتمر في بلاده، حيث وجدت حكومة المحافظين دعماً أمريكياً في مقابل ما تلاقيه من عزلة متزايدة داخل الاتحاد الأوربي بسبب نزاع حول التزام الحكومة بمعايير سيادة القانون، الجميع استفاد ماعدا العرب عادوا بخفي حنين.

بغض النظر عن كون القضية قضية المسلمين وليس الفلسطينيين وحدهم، فهل يسبح عقلك في الخيال لتظن أن المفاوضات ستعيد مسجداً وقدساً وأرضاً؟

ما أود أن أسلط الضوء عليه عبر مقالي هذا هو حماقة الفرضية التي انتهجها بعض العرب من كون التعاون مع العدو الأول والأخطر والأشد خبثاً وهو الصهاينة، هذا التعاون هو سبيل النجاة من الخطر الإيراني الذي لا أنكره لكن ليست هكذا تورد الأبل يا قومي!، هناك خطر قادم من إيران يتمثل في تصدير الثورة أو على الأقل صنع مجموعات ضغط تخضع للتوجيهات الإيرانية داخل كل الدول خصوصاً العربية والإسلامية، مجموعات الضغط هذه قد يصل الأمر إلى دعمها عسكرياً لتكون ظهيراً للإيراني داخل دولتها، كل هذا يمكن مواجهته بالعمل والفكر وبالتودد للشعوب، لا بشن حرب تصب في مصلحة الأمريكي والصهيوني بلا أي فائدة للعرب الذين لديهم مشاكل واحتكاكات مع الإيرانيين، ثم إن العرب فيما بينهم يحيكون المكائد لبعضهم البعض ويتعاملون مع بعضهم البعض من منطلق العداوة لا من منطلق الصداق.

إن كل الجالسين على مائدة وارسو من العرب والمسلمين –إلا من رحم ربي– لا أقول يحيكون المكائد لبعضهم بل يخططون لمسح بعضهم من على الخريطة وإن تواضع أحدهم ورضي بقاء الآخر على خريطة العالم فلا يرضى منه إلا أن يكون كغنم أبيه يهشها بعصاه، لذا إذا تم القضاء على إيران (وأشك في ذلك لأن الأمريكي

سيعمل على تحجيم الدور الإيراني بما يخدم مصالحه ومصلحة الأمريكي في ضعف كل ما هو عربي أو إسلامي)، أعود فأقول إذا انتهى بين مزدوجين (الخطر الإيراني) فسيبدأ العرب بالقضاء على بعضهم البعض بعد أن تزكى العدوات وتستجلب الثارات ويتولى الأمر إما غر أبله أو سكير فاجر.

ألم يخطر ببال واحد ممن يخطبون ود الصهاينة، أنه بهذا يخدم إيران أعظم خدمة فبعد أن فقدت إيران الكثير من قوتها الناعمة عندما تورطت في سوريا وحدث شرخ عميق في العلاقة بينها وبين الشعوب العربية والمسلمة، يأتي الآن من يرمم هذه العلاقة حينما يُظهر إيران في خندق المواجهة للعدو الصهيوني ويَظهر هو كتفاً بكتف في خندق العدو الأول للأمة، الشعوب تكره الصهيونية وتعلم علم اليقين أنها العدو الأول الذي يسفك الدماء عقيدة ومهما تظاهر هذا العدو بالود والمحبة فإنه يضمر البغض والعداوة.

ماذا صنع الصهاينة مع مصر التي وقعت معهم اتفاقية سلام منذ العام ١٩٧٩ م؟ أدخلوا البذور المسرطِنة وخربوا الزراعة المصرية، ساهموا في ازدهار تجارة السلاح والمخدرات والإباحية بمعدلات شيب لها الولدان، وأدوا الحرية وأفشلوا التجربة الديموقراطية ليس عبر ضمان بقاء من يتعاون معهم في الحكم وإنما عبر تسهيل مجيء متعاونٍ جديد يرعى لهم مصالحهم، لذا والله لن يحفظوا لكم عروشكم، أكم قضية تجسس على مصر منذ اتفاقية السلام وحتى يومنا هذا، أتدرون لماذا؟ لأنهم لا يثقون في أي أحد غير أنفسهم مهما كان مطيعاً وخاضعاً لهم.

هل الصهاينة الموجودون اليوم أفضل من صهاينة العام ١٩٤٨ م؟ بالطبع لا، بل هم أضل سبيلاً، على ماذا قامت الحركة الصهيونية؟ على عقيدة أبناء الله وأحبائه وأن كل ما دون اليهود – واليهودي عندهم هو من يوقن بالمبادئ الصهيونية – هم جوييم خلقوا لخدمة الصهيوني لا قيمة لعرض هؤلاء الجوييم أو مالهم أو دمهم فهم أحط من الأنعام في عقيدة الصهيوني.

هؤلاء هم من يرجوا البعض نصرتهم له! وقد يجادل مجادل فيقول إن هدف المطبعين ليس مصلحة شخصية وإنما حل القضية الفلسطينية وإقامة دولة للفلسطينيين تحمي بيضتهم، أخي على من تضحك بهذا الكلام، فبغض النظر عن كون القضية قضية المسلمين وليس الفلسطينيين وحدهم، فهل يسبح عقلك في الخيال لتظن أن المفاوضات ستعيد مسجداً وقدساً وأرضاً؟ إن من فاوضوا الله في بقرة هل سيعطونك كل هذا عبر المفاوضات؟! واهم أنت يا أخي.

فما الحل؟! الحل أن توقن في وعد الله، الحل أن تجلس مع إيران وتحل مشاكلك، الحل أن تصفو لأخيك العربي الذي تكيد به ليل نهار، الحل في تكامل عسكري، اقتصادي، اجتماعي بين كل المسلمين في كل أصقاع المعمورة، الحل أن تؤمن بالله رباً له مطلق الربوبية، فالرب هو الرازق وهو المعطي وهو المانع وهو على كل شيء قدير.

أعلم أن صوتي لن يبلغ مسامع صانع قرار، لكن رسالتي في الأساس لك أنت أيها القارئ يا من شوشوا ثوابته، وأضاعوا بوصلته، حدد بوصلتك، اعرف ثوابتك، وتيقن من نصر الله، (أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ) (البقرة، ٢١٤).

محاولات ملء فراغ الانسحاب العسكري الأميركي من سورية

محمد سيد رصاص . الحياة . ٢٠١٩/٢/٢٣

منذ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب في ١٩كانون الأول (ديسمبر٢٠١٨) بسحب القوات الأميركية من سورية تم طرح السيناريوهات التالية لملء فراغ ذلك الانسحاب المقرر اتمامه في ٣٠ نيسان – (إبريل):١- اتفاق تركي- روسي(مع موافقة ايران، وهي ثالثة ثالوث سوتشي) من أجل إقامة منطقة «آمنة»على منطقة الحدود التركية- السورية ابتداءاً من منبج حتى المالكية عند نهر دجلة، ١- اتفاق تركي- أميركي على تلك المنطقة، ٣- اقترح الروس كبديل القيام بعملية تفعيل اتفاقية أضنة الموقعة عام١٩٩٨من قبل الحكومتين التركية والسورية، ٤- قيام قوات من البشمركة التابعة لمسعود البرزاني، وتضم أكراداً سوريين، بالترادف مع قوات تابعة لأحمد الجربا، وهو من مشايخ شمر، بإدارة تلك المنطقة «الآمنة»، ٥- جرت وساطة من قبل (حزب الشعوب الديمقراطية)، وهو حزب تركي ممثل في البرلمان وله صلات مع حزب العمال الكردستاني، من أجل اتفاق بين الحكومة التركية وحزب الاتحاد الديموقراطي، وهو امتداد سوري لحزب العمال الكردستاني، يخص إقامة تلك المنطقة، ٦- دعوة ألدار خليل، وهو الممثل الرئيسي لحزب العمال الكردستاني في سورية، الموجهة للفرنسيين «إلى العمل في الأمم المتحدة من أجل إقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع تركية على غرار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة على طول حدود لبنان مع اسرائيل. وأوضح خليل أن الكرد سوف يتفاوضون مع النظام من أجل نشر قوات الأخير على طول الحدود السورية- التركية في حال فشل الغرب بوضع حد للاعتداءات التركية»(وكالة أنباء هاوار، ١٨شباط – فبراير).

خلال شهرين مضيا ظهرت تلك السيناريوهات الستة على سطح المداولات الدولية- الاقليمية- المحلية، ويبدو من خلال استعصاء ولادة أي منها وتحولها للتطبيق العملي أن هناك لعبة كباش كبرى نتجت عن قلب حقيقي لطاولة اللعب في الأزمة السورية قاد إليه قرار ترامب.أول مايلاحظ هنا هو تزعزع ثلاثي سوتشي وخلافاته فيمايخص الاقتراح التركي لإقامة منطقة»آمنة» تأخذ غطاءاً روسياً (وايرانياً) كمافعلت موسكو مع عمليتي أنقرة العسكريتان في خط جرابلس – الباب- أعزاز عام٢٠١٦وفي عفرين عام٢٠١٨، وفي الوقت نفسه رفض الأتراك للاقتراح الروسي- الايراني بتفعيل اتفاقية أضنة بكل ماتعنيه من مصالحة أردوغان مع السلطة السورية.

عندما جرت مفاوضات تركية- أميركية حول الموضوع كان الخلاف الرئيسي هو حول بقاء «قوات سورية الديمقراطية» في المنطقة (بمايخص أبناء المدن والبلدات، من تلك القوات) التي تشملها «المنطقة الآمنة»، وحول ضمانات يقدمها الأتراك للأميركان بعدم التعرض للأكراد.رفضت واشنطن التنازل لأنقرة حتى ولوكان المقابل هو فرط(ثالوث سوتشي)، ويبدو أنها تريد الاحتفاظ ب»الورقة الكردية السورية»، أوبجزء منها.في المفاوضات التي جرت في الصيف الماضي بدمشق بين وفد من (مجلس سوريا الديمقراطية) والسلطة السورية كان وضع الأكراد أقوى، فيماأصبح وضعهم أضعف بعد يوم١٩كانون الأول٢٠١٨، وبالتأكيد فإن الفيتو الروسي سيكون جاهزاً ومتوثباً في نيويورك لتفشيل اقتراح ألدار خليل، وذلك الاقتراح من غير الممكن تطبيقه بمبادرة دولة

أطلسية ضد دولة مثل تركية هي عضوة في حلف الأطلسي، وهو على الأرجح ورقة يلوح بها ألدار خليل لتقوية موقع الأكراد السوريين في المفاوضات مع دمشق التي يطرح بها الأكراد مطالب، مقابل تسليم المناطق التي يسيطرون عليها لعهدة السلطة السورية، مثل(ضمانات دستورية مسبقة تعطى للأكراد)و(دمج قوات سورية الديمقراطية بهيكلية الجيش السوري مع بقائها في مواقعها الحالية).قبل تصريح ألدار خليل بأيام قليلة أعلن جيمس جيفري، المبعوث الأميركي المختص بالملف السوري، بأن اتفاق الأكراد مع دمشق أوموسكو يعني سحب الدعم الأميركي للأكراد.

هنا، إذا تفحصنا هذه اللوحة المعقدة، فإننا نلاحظ بأن أنقرة هي المحور الرئيسي في السيناريو الأول والثاني، وهي أحد طرفي العملية في السيناريوهين الثالث والخامس، وهي ستكون أحد الضامنين للسيناريو الرابع، فيماالسيناريو السادس سيكون موجهاً ضد العاصمة التركية .

يمكن لتصريح جيمس جيفري أن يضمر سيناريو سابع وهو إقامة «منطقة آمنة»كحصيلة لاتفاق ترعاه واشنطن بين الأكراد والأتراك، أومن دون ذلك الاتفاق من خلال فرض منطقة حظر جوي في شرق الفرات السوري في مرحلة (مابعد٣٠نيسان٢٠١٩) كمافعلت واشنطن في شمال العراق بين عامي١٩٩٢و٢٠٠٣.

كتكثيف :يمكن القول بأن التداعيات المذكورة عن قرار ترامب، الذي جرى أخذه رغم معارضة وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس الذي استقال إثر ذلك، تعبر عن حجم الوزن الكبير لواشنطن في الأزمة السورية.قرار ترامب يعبر عن تراجع النزعة التدخلية العسكرية الخارجية المباشرة في واشنطن، كماجرى في العراق٢٠٠٣وليبيا٢٠١١، والملفت للنظر أن يكون هذا عند يميني جمهوري مثل ترامب، وليس فقط عند رئيس من الحزب الديمقراطي مثل باراك أوباما الذي عارض عندما كان سيناتوراً في مجلس الشيوخ الحرب على العراق.الإدارة الأميركية الحالية تملك بدائل أحدها (قانون قيصر)الذي طرح أمام مجلسي الكونغرس الأميركي بدءاً من يوم٢٣كانون الثاني (يناير)٢٠١٩ويهدف للتحكم الأميركي بالمسارت القادمة للأزمة السورية، والضغط على اللاعبين الدوليين– الاقليميين– السوريين بالأزمة، عبر (الاقتصاد)بدلاً من (الجندي الأميركي)الذي سيتم سحبه في نهاية نيسان المقبل.

هل يقطع ترشّح بوتفليقة الطريق على التغيير في الجزائر؟

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات . ٢٠١٩/٢/٢٢

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش..

أعلن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة (٨٢ عامًا)، في رسالة وجهها إلى الشعب، قرار ترشّحه لولاية رئاسية خامسة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٩. وبهذا يكون قد حسم مسألة بقائه في السلطة بعد فترة من الضبابية والتكهنات المتصلة بإمكانية اعتذاره عن الترشّح نظرًا إلى ظروفه الصحية التي قد تعوق ممارسته مهماته الرئاسية. وربما يدفع هذا القرار عددًا من أبرز مرشحي المعارضة إلى إعادة النظر في قرارات ترشّحهم لاعتقادهم عدم وجود فرصة حقيقية للنجاح في ضوء هذا الترشّح المجمع عليه من الحزبين الكبيرين والجيش، وشكوك في عدم حياد الإدارة التي تشرف على العملية الانتخابية.

رسالة ترشّح أم برنامج انتخابي؟

حرص الرئيس بوتفليقة في رسالة الترشّح التي وجهها إلى الشعب على تقديم ما يشبه جرد حساب للإنجازات التي حققتها إدارته على امتداد العقدين الماضيين، فذكّر الجزائريين بجهوده في إنهاء الصراع الدموي الذي عاشته البلاد في تسعينيات القرن الماضي بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وتسمى في الجزائر بـ "العشرية السوداء". وعدّد إنجازاته الاقتصادية المتمثلة في "التخلص من المديونية وجمع احتياطات الصرف وتكوين ادخار عمومي معتبر" على نحوٍ مكّن "الجزائر من الصمود أمام انهيار أسعار البترول في السنوات الأخيرة وسمح لها بالاستمرار في مسار التنمية"[١]. وتناول إنجازات إدارته في المجال الاجتماعي؛ فتحدث عن توفير السكن والمياه والطاقة والتعليم والصحة وفرص العمل ومكافحة البطالة والرفع من شأن المرأة ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وعبّر عن إصراره على الاستمرار في مهماته الرئاسية، رغم إقراره بوضعه الصحي، مذكّرًا بدوره في حرب التحرير الوطني التي قادت إلى استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٢.

واعترف الرئيس بوجود تحديات وصعاب ينبغي مواجهتها، أبرزها ضرورة بناء "اقتصاد منتج وتنافسي" يتحرر من التبعية المفرطة للنفط، كما أقر بتأكّل موارد البلاد، وانتشار الفساد وضعف الإنتاجية، ودعا إلى توافق وطني وسياسي لمواجهة هذه التحديات. ووعد في حال فوزه في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٩ بدعوة "في غضون هذه السنة كل قوى الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عقد ندوة وطنية ستكرس تحقيق التوافق حول الإصلاحات والتحولات التي ينبغي أن تباشرها بلادنا بغرض المضي أبعد من ذي قبل في بناء مصيرها".

وحذّر الرئيس من انتشار حالة الإحباط والعزوف عن المشاركة السياسية في أوساط الشباب، داعيًا إلى استقطابهم عبر تعزيز دورهم وحضورهم في الهيئات التنفيذية والمجالس المنتخبة، كما دعا إلى مشاركة أكبر للمجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتعزيز مساهمة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، ودور أكبر للقطاع الخاص في خلق فرص العمل وزيادة مداخيل البلاد.

يدلّ إصرار المؤسسة الحاكمة في الجزائر على ترشيح بوتفليقة، رغم النقد الشعبي الواسع الذي لامس السخرية في كثير من الحالات، على عدم وجود بديل "طبيعي" متفق عليه من داخل النخبة الحاكمة، ورغبة في تأجيل الصراع حول هذا الموضوع. والحقيقة أن المسألة التي تهم الجزائريين (على الرغم من التذمر والسخط من حصر الترشيح في شخص واحد وكأنه لا وجود لغيره في الجزائر) ليست استبدال شخص بآخر من داخل النخبة الحاكمة، بل الإصلاحات وطبيعة النظام القادم. وإن أهم إرث يمكن أن يخلفه بوتفليقة عدا تقليصه دور الجيش السياسي، الذي أنجزه إلى حد بعيد، هو الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تجري في فترة رئاسته.

آلية الانتخاب

تعدّ هذه الانتخابات الرئاسية الأولى عقب التعديل الدستوري الذي عرفته الجزائر في آذار/ مارس ٢٠١٦، والذي تم بموجبه إعادة تحديد الولايات الرئاسية لتصبح قابلة للتجديد مرّة واحدة فقط (مدتها ٥ سنوات). وتنظّم انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٩ بموجب القانون العضوي رقم ١٦-١٠ الصادر في آب/ أغسطس ٢٠١٦[٢]، والقاضي بإجراء الانتخابات الرئاسية بالاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية المطلقة، مع إمكانية الانتقال إلى دورة ثانية يشارك فيها المرشحون الفائزون بأكبر قدر من الأصوات في الدورة الأولى في حالة عدم تحقق الأغلبية المطلقة[٣]. وتمر الانتخابات الرئاسية بحسب نص القانون العضوي بأربع مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: استدعاء الهيئة الناخبة بموجب مرسوم رئاسي (المادة ١٣٦) ويتمّ ذلك في غضون ٩٠ يومًا من إجراء الاقتراع.

المرحلة الثانية: تقديم ملف الترشّح إلى المجلس الدستوري. ويجب أن يحتوي الملف على مجموعة من المستندات والوثائق الشخصية، وقائمة تتضمن على الأقل ٦٠٠ توقيع فردي لأعضاء منتخَبِين في مجالس بلدية أو ولائية أو برلمانية موزعة عبر ٢٥ ولاية (من أصل ٤٨) كحد أدنى، أو ٦٠ ألف توقيع فردي على الأقل لأفراد مسجلين في القوائم الانتخابية موزعة بالشروط السابقة نفسها، على ألّا يقلّ عدد التوقيعات في كل ولاية عن ١٥٠٠ توقيع، وأن يتم تقديم هذا بعد انقضاء ٤٥ يومًا على نشر المرسوم الرئاسي القاضي باستدعاء الهيئة الناخبة (المادة ١٤٢).

المرحلة الثالثة: تتضمن النظر في صحّة الترشيحات وصدور قرار من المجلس الدستوري بشأنها، ويتم ذلك في غضون ١٠ أيام عقب تقديم الملفات. وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

المرحلة الرابعة: رحلة التصويت وفقًا للنظام المحدد بالقانون المذكور أعلاه.

أبرز المتنافسين

تقدّم نحو ١٧٢ شخصًا بترشيحاتهم بحلول آخر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩، منهم رؤساء أحزاب ومستقلون (ما زال يتعين على المجلس الدستوري النظر في صحة ترشيحاتهم)[٤]، لكن المنافسة ستنحصر على الأرجح بين ثلاثة مرشحين، هم:

عبد العزيز بوتفليقة

يعدّ عبد العزيز بوتفليقة المرشّح الأقوى في الانتخابات الرئاسية القادمة، كونه مرشّحَ ما يعرف في الجزائر بالتحالف الرئاسي الذي يضم حزب جبهة التحرير الوطني الذي يحكم البلاد منذ الاستقلال، وحزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يتولى أمانته العامّة الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى، وتجمع أمل الجزائر، والحركة الشعبية الجزائرية[٥]. ويمكن القول إنّ بوتفليقة يحظى بدعم الجيش أيضًا. وتتمثل نقطة قوته الرئيسة في سيطرته على الإدارة، وذلك بسبب تغلغل التحالف الرئاسي في الحكومة، والمجالس المنتخبة محليًا، وعلى مستوى الولايات (المحافظات). يضاف إلى ذلك نفوذه داخل المجلس الدستوري الذي يتكوّن من ١٤ عضوًا يعيّن بوتفليقة ثلثهم بما في ذلك الرئيس ونائبه[٦]. وسيتم تعيين رئيس جديد لهذا المجلس خلال الأيام القادمة عقب وفاة رئيسه مراد مدلسي[٧].

وبوتفليقة مرشّح طبقة رجال الأعمال التي تدعم النظام أيضًا. وقد عبّر رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد بوضوح عن دعمه بوتفليقة حال ترشحه لولاية خامسة[٨]. وتكمن أهمية سيطرة التحالف الرئاسي المؤيد لبوتفليقة على الإدارة في النقطتين التاليتين:

انتزاع قرار إيجابي من المجلس الدستوري: تبدو مهمّة تمرير ملف ترشّح الرئيس الحالي للعهدة الخامسة إجراءً روتينيًا، رغم وضعه الصحّي؛ فالقانون ينص على تقديم شهادة طبية توضح الوضع الصحي للراغبين في الترشّح[٩]. ونجح بوتفليقة، رغم ذلك، في الحصول على موافقة المجلس لدى ترشحه في انتخابات ٢٠١٤.

تسخير بيروقراطية الدولة ومواردها في دعم حملة بوتفليقة: يستفيد جميع المرشحين من بيروقراطية الدولة ومواردها أثناء حملاتهم الانتخابية. لكن الرئيس بوتفليقة سيكون أكبر المستفيدين بحكم تغلغل أحزاب التحالف الرئاسي في المجالس المنتخبة والإدارات ووسائل الإعلام الرسمية التي تتحوّل إلى أجهزة دعاية في خدمة حملة الرئيس.

عبد الرزاق مقري

قررت حركة مجتمع السلم "حمس" المشاركة في الانتخابات الرئاسية وترشيح رئيسها عبد الرزاق مقري[١٠]. ويعبّر ذلك عن عودة للحركة بعد غياب عن الانتخابات الرئاسية منذ عام ١٩٩٥ التي ترشّح فيها مؤسس الحركة محفوظ نحناح وحلّ حينها في المرتبة الثانية بعد اليمين زروال بحصوله على ٢٦ في المئة من الأصوات. بينما دعمت الحركة في انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٩ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقاطعتها عام ٢٠١٤ احتجاجًا على ترشّحه[١١].

تعدّ حركة مجتمع السلم (المحسوبة على خط الإخوان المسلمين) من أقوى التشكيلات السياسية الإسلامية في الجزائر. لكن ذلك لا يجعل مقري مرشحًا توافقيًا بين الإسلاميين بمختلف أطيافهم. بل على العكس، فترشيحه

يأتي وسط انقسامات شديدة داخل الأحزاب السياسية الإسلامية بين وجهات نظر متعددة تخصّ العلاقة بالنظام والمعارضة. ووصل التباين وسط التيار الإسلامي إلى تقديم مرشحين ينافسون مقري، مثل حزب حركة البناء الوطني الذي رشح رئيسه عبد القادر بن قرينة، وحركة الإصلاح الوطني الجزائري التي تدعم ترشّح الرئيس بوتفليقة، ولم يعلن عبد الله جاب الله رئيس جبهة العدالة والتنمية حتى الآن دعمه أي مرشح[١٢].

ويعبّر ترشّح مقري عن تغيّر مفاجئ في قراءة "حمس" للساحة السياسية وجدوى المشاركة في الانتخابات؛ حيث أنّ مقري، قبل شهورٍ فقط من استدعاء الهيئة الناخبة، اعتبر مشاركة الحركة أمرًا صعبًا في حالة وجود مشروعٍ لولاية خامسة للرئيس[١٣]. من هنا، يُفتح الباب واسعًا لتساؤلات حول الضمانات التي تلقتها الحركة خاصة فيما يتعلق بموقعها بعد الانتخابات.

علي بن فليس

بدأ علي بن فليس عملية جمع التوقيعات التي ينص عليها قانون الانتخابات. لكن الفصل النهائي في صحة ملفات الترشّح لم يتم حتى الآن خاصّة مع إعلان الرئيس بوتفليقة. وقد انقسم حزب طلائع الحريات الذي يرأسه بن فليس بين وجهتي نظر فيما يتعلّق بالانتخابات؛ تتمثل الأولى في توافق على فكرة المشاركة وتراها وسيلة للتسويق للحزب وأهدافه وبرنامجه. أما الثانية فترفض تكرار سيناريو انتخابات ٢٠١٤ التي فاز بها عبد العزيز بوتفليقة، وتفضل مقاطعتها باعتبار أن حصول منافسة حقيقية غير ممكن عمليًا في ضوء ترشح بوتفليقة وعدم حياد الإدارة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات[١٤].

حظي بن فليس بشعبية عند إعلان ترشّحه ضدّ بوتفليقة عام ٢٠١٤، على الرغم من أنه كان جزءًا من النظام الحاكم، وكان في ذلك الحين يبدو الأقدر على مواجهة الرئيس لأنه كان جزءًا من النظام ويدرك طبيعته وخفاياه. لكنه لم يتمكن مع ذلك من الفوز، لأن حزبه طلائع الحريات كان جديدًا على الساحة وقتها ولم يكن يحظى بنفوذ مهم أو دعم بيروقراطية الدولة أو الجيش ولم يدخل في تحالفات مع أحزاب أخرى، وما زال حتى الآن لا يملك وسائل إعلام قويّة تتحدث باسمه.

خاتمة

يعدّ ترشّح بوتفليقة للانتخابات الرئاسية بمنزلة غلق للعملية السياسية، وحسم لنتائج الانتخابات مسبقًا باعتباره مرشّح الحزب الحاكم والتحالف الرئاسي الذي يسيطر على الجهاز البيروقراطي للدولة الجزائرية، إضافة إلى تمتع الرئيس بدعم قيادة الجيش وطبقة رجال الأعمال، ورهانه على توق الناس إلى الاستقرار. في ضوء ذلك، ليس مستبعدًا انسحاب بعض أبرز المرشحين أمام بوتفليقة (بن فليس، أو مقري) في الأيام القادمة، كونهم غير قادرين على المنافسة في ضوء موارد التحالف الذي يقف وراء الرئيس؛ سواء أكانت مالية أم إعلامية، فضلًا عن نفوذه في أجهزة الحكم والإدارة.

الهوامش:

[١] "النص الكامل لرسالة الرئيس بوتفليقة إلى الأمة للإعلان عن ترشحه للانتخابات الرئاسية"، موقع الإذاعة الجزائرية، ٢٠١٩/٢/١٠، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٣، في: https://bit.ly/2Sm6Q74

[٢] الجمهورية الجزائرية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قانون عضوي رقم ١٦-١٠ مؤرخ في ٢٢ ذي القعدة عام ١٤٣٧ الموافق ٢٥ غشت ٢٠١٦، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد ٥٠، شوهد في ٢٠١٩/٢/٨، في: https://bit.ly/2SLlEvy

[٣] انظر: المادتان ١٣٧، ١٣٨.

[٤] "رئاسيات: ١٧٢ راغبا في الترشح منهم ١٤ رئيس حزب يسحبون استمارات التوقيعات"، وكالة الأنباء الجزائرية، ٢٠١٩/١/٣١، شوهد في ٢٠١٩/٢/٧، في: https://bit.ly/2WVvUQP

[٥] عثمان لحياني، "الجزائر: أحزاب التحالف الرئاسي تعلن رسميًا ترشيح بوتفليقة لولاية خامسة"، العربي الجديد، ٢٠١٩/٢/٢، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في: https://bit.ly/2HX6cYG

[٦] المادة ١٨٣ من الدستور الجزائري.

[٧] "وفاة رئيس المجلس الدستوري مراد مدلسي"، وكالة الأنباء الجزائرية، ٢٠١٩/١/٢٨، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في:
https://bit.ly/2GzD3AA

[٨] أسماء ب.، " رئيس منتدى رؤساء المؤسسات علي حداد: أنا مع العهدة الخامسة إذا ترشح بوتفليقة"، الشروق أونلاين، ٢٠١٨/١/٣، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في: https://bit.ly/2DmZiqh

[٩] المادة ١٣٩ من قانون الانتخابات.

[١٠] "البيان الختامي للدورة العادية الثانية لمجلس الشورى الوطني (يناير ٢٠١٩)"، حركة مجتمع السلم، ٢٠١٩/١/٢٦، شوهد في ٢٠١٩/١٠/٢، في: https://bit.ly/2GADECk

[١١] عثمان لحياني، "إخوان الجزائر يحشدون الإسلاميين لمرشحهم الرئاسي عبد الرزاق مقري"، العربي الجديد، ٢٠١٩/٢/٦، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في: https://bit.ly/2HSkF8m

[١٢] ج سليمان، "الإسلاميون أقرب إلى بوتفليقة منهم إلى بعضهم بعضا"، الخبر، ٢٠١٩/٢/٣، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في: https://bit.ly/2SsCGPK

[١٣] حركة مجتمع السلم، "رئيس الحركة د. عبد الرزاق مقري: رئاسيات ٢٠١٩ تطبخ على نار الأزمة الحالية"، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في: https://bit.ly/2TGl8ft

[١٤] عبد الله نادور، "الرئاسيات تثير الجدل في حزب بن فليس"، البلاد، ٢٠١٩/٢/٩، شوهد في ٢٠١٩/٢/١٠، في: https://bit.ly/2UUPo6BB

الدروس التي يجدر بواشنطن ـ وإيران ـ اكتسابها من مؤتمر وارسو

دينيس روس . معهد واشنطن . ٢٠١٩/٢/١٩

"الدروس المكتسبة" هو المصطلح المعهود الذي تستخدمه واشنطن متى أرادت وصف نتائج الاجتماعات الدبلوماسية التي تعقد على مستوى رفيع. وفي هذا الصدد، دُعيتُ الأسبوع الماضي لإدارة إحدى جلسات "المؤتمر الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط" الذي استضافه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ووزير الخارجية البولندي ياتسيك تشابوتوفيتش في وارسو بين ١٣ و١٤ شباط/فبراير. وتضمنت تلك الجلسة ثلاثةً من كبار المسؤولين العرب – هم وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، ووزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، ووزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة – وقد أجريتُ بعد ذلك مقابلةً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي شارك ايضاً في هذا المؤتمر. وكشفَتْ هذه المحادثات وغيرها عن العديد من الدروس المثيرة للاهتمام – وكانت واعدة في العديد من الحالات.

أولاً، تميز المؤتمر بمجموعة من التقاربات في وجهات النظر، التي يجدر بإيران التنبه إليها. فقد أقرّ وزير الخارجية بومبيو منذ بداية الاجتماعات بوجود اختلافات واضحة في الرأي بين المشاركين بشأن بعض القضايا الإقليمية، وحثّ الجميع على مناقشة هذه الخلافات بشكل صريح وصادق أثناء عملهم على تعزيز مواقفهم المشتركة. وفيما يخص إيران، أعاد الوزراء الأوروبيون التأكيد على أن دولهم لن تنسحب من الاتفاق النووي، ولكنهم تمسكوا مع ذلك بالحاجة إلى التصدي للسلوكيات الإيرانية غير المقبولة، من بينها اختبارات الصواريخ البالستية والتهديد باتخاذ إجراءات عسكرية في الشرق الأوسط.

ثانياً، شعر الأوروبيون بالقلق من الأخبار المماثلة اللافتة للنظر التي سمعوها من الوزراء العرب ومن نتنياهو عن الأعمال التي وصفت الجهود التي تقوم بها إيران لزعزعة الاستقرار في المنطقة واستغلال النزاعات فيها، سواء عن طريق تهريب الأسلحة إلى البحرين والسعودية، أو استخدام الميليشيات الشيعية لفرض إرادتها على الحكومات، أو تزويد الصواريخ إلى «حزب الله» و«حماس» والحوثيين، أو تشجيع الإرهاب، أو التخريب، أو نشر الصواريخ في قواعد في سوريا وغرب العراق، أو إنشاء مصانع لتزويد آلاف الصواريخ بخصائص التوجيه الدقيق في كل من لبنان وسوريا. ومبدئياً، فإن الأطراف المتواجدة على الخطوط الأمامية للصراعات في المنطقة أخبرت أصدقاءها الأوروبيين أن إيران لن تتوقف عن إثارة المشاكل في الخارج ما لم تصبح تكاليفها أكثر حدة. ومن اللافت للنظر أن الوزراء العرب أشاروا إلى أن العقوبات ليست سوى جزء من الحل. فمن وجهة نظرهم، إن تحميل إيران عواقب أفعالها يستلزم أيضاً توحيد جهودهم في جبهة معارضة راسخة وجماعية، فضلاً عن بذل المزيد من الجهود لإطلاع الرأي العام الإيراني على التكاليف المترتبة عن مغامرات حكومتهم.

ثالثاً، يبدو أن المشهد الاستراتيجي العربي – الإسرائيلي يتغير حتى وإن لم يكن "الشرق الأوسط الجديد" الذي تصوره الراحل شمعون بيريز على وشك أن يبصر النور. فمؤتمر وارسو لم يكن شبيهاً بالتجمعات الدولية الأخرى أو مؤتمرات السلام التي شارك فيها كبار المسؤولين العرب والإسرائيليين. ففي اللقاءات السابقة، بدءاً من

مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ووصولاً إلى مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧، كان كل طرف يلقي خطابات معدّة مسبقاً دون حدوث أي نقاش فعلي أو مشاركة حقيقية. ولكن الأمر اختلف في وارسو: فقد كان المؤتمر عبارة عن جلسة أسئلة وتعليقات مُدارة [من قبل رئيس الحلقة] حيث جلس جميع المشاركين في قاعات مغلقة وأصغوا مباشرةً لبعضهم البعض، بمن فيهم وزراء الخارجية العرب ورئيس الوزراء الإسرائيلي.

على سبيل المثال، أشرتُ خلال مناقشة حول كيفية التصدي للتكتيك المنخفض التكلفة الذي تلجأ إليه إيران والمتمثل في استخدام الميليشيات الشيعية في الخارج، أن إسرائيل نفّذت أكثر من ٢٠٠ عملية ضد القوات الإيرانية والقوى الوكيلة لها التي كانت تحاول ترسيخ وجودها في سوريا. وحين سألتُ أحد الوزراء العرب عن رد فعله، أجاب أن إسرائيل كانت تمارس "حقها في الدفاع عن نفسها". وكان نتنياهو حاضراً عندما تم إبداء هذه الملاحظة وغيرها من الملاحظات الملفتة للنظر التي صرّح بها الوزراء العرب السبعة الحاضرين، وقد وافق على تحليلاتهم للأمور في تعليقاته اللاحقة التي أدلى بها لي ولآخرين. وقد لا يرقى هذا الأمر إلى مصافي التطبيع، ولكنه يُوْجِد حالة طبيعية جديدة.

رابعاً، بينما أعلن الفلسطينيون بوضوح أنهم لا يرغبون بقيام أي "وضع طبيعي جديد" طالما لم يحدث أي تطوّر من أجل المضي قدماً بعملية السلام أو تغيير وضع الاحتلال الإسرائيلي، فقد خسروا من خلال مقاطعة المؤتمر. ومن المفارقات، أنه لو اكتفى مسؤولو السلطة الفلسطينية بحضور المؤتمر فقط، لكان جميع الوزراء العرب والأوروبيين قد أثاروا بالضرورة مطالب الفلسطينيين، وليس فقط بشكل عابر. لكن أكثر ما يقال هو أن هذه المسألة مرّت كفكرة لاحقة في أحسن الأحوال، طغت عليها التهديدات ذات الأولوية الكبرى. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين أعادوا التأكيد على سمعتهم بأنهم "أهل التحدي"، إلا أنهم فشلوا مرة أخرى في الدفع قدماً بحركتهم القومية – وهذا عيبٌ مهلك في أي استراتيجية تقوم حصراً على التحدي.

خامساً، أظهر المشاركون توافقاً في الآراء حول عدة مسائل رئيسية تتعلق بسوريا. فقد فضّل الجميع تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية، وصياغة دستور جديد، وتنفيذ عملية انتقال سياسي على مدى ثمانية عشر شهراً. ولم تكن هناك مفاجأة، لكن ما لفت نظري هو وجود توافقٌ آخر في الآراء، تمثل بتباين المصالح الروسية والإيرانية في سوريا، وإمكانية استغلال هذه الخلافات للحد من الوجود الإيراني في البلاد وربما حتى تطبيق القرار ٢٢٥٤. ولكنني أشك كثيراً في إمكانية توسيع هذه الخلافات في أي وقت قريب، حتى إذا تم صرف النظر عن واقع عدم نيّة بشار الأسد التنحي من منصبه، وعدم إظهار موسكو أي استعدادٍ لتقليص دعمها له. وطالما يستمر التمرد في سوريا، ولو على مستوى متدنٍّ، ستبقى روسيا بحاجة إلى وجود عسكري إيراني/شيعي على أرض المعركة.

[ومع ذلك]، لا تصرف هذه الشكوك النظر عن الدروس الأخرى المكتسبة من مؤتمر وارسو. ولكن في النهاية، سيبقى الاختبار الحقيقي لهذا المؤتمر فيما إذا كان سيفضي إلى خطوات أوروبية ملموسة تؤدي إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد التدخلات الإيرانية في المنطقة. وقد ناقش المشاركون بعض التدابير لتحقيق هذه الغاية (على سبيل المثال، إدراج «حزب الله» بأكمله كمنظمة إرهابية بدلاً من التمييز بين "أجنحته" السياسية

والعسكرية)، ولكن لم يتم التوصل إلى أي استنتاجات. يبقى أن نرى ما إذا كانت مجموعات العمل المقترحة في وارسو مستعدّة لعقد اجتماع قريباً وإحراز تقدم بشأن القضايا الحساسة. وعلى أي حال، ما لم يبدأ صانعو القرار في إيران بإدراك ثمن تدخل «فيلق القدس» وغيره من الأجهزة في الخارج – وليس فقط فوائد ذلك التدخل – ستبقى احتمالات قيام النظام الإيراني بتغيير سلوكه ضئيلة.

«المقتطف».. ٢٠١٩/٢/٢٣م

النفوذ الأمريكي البريطاني إلى أين؟

مارك غونغلوف ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٢/٢٣

من ضمن الأشياء المتوقعة بالنسبة للإمبراطوريات، أنها إلى زوال مهما طال بها الزمان وربما نشاهد إحداها تسقط الآن.

منذ أيام مارغريت ثاتشر ورونالد ريغان، والعالم يحكمه تحالف أمريكي – بريطاني، أطلق عليه مدير تحرير وكالة «بلومبرغ» للأنباء، جون ميكلثويت، اسم «أنغلوسفير». لكن بعد مرور ٤٠ عاما، وهي غمضة عين بمقياس التاريخ، فإن هذه الهيمنة تبدو كأنها بدأت في التلاشي.

رأينا الضربات القاصمة تتوالى عام ٢٠١٦ مع النتائج الصادمة لاستفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، وانتخاب الرئيس دونالد ترامب، وكلاهما شكل منعطفا دراماتيكيا بعيدا عن رؤية العالم التي حددت معالم الشراكة. وربما وجدت دول أخرى أن «الأنغلوسفير» متخم أو مدمر، وربما هناك من يشعر بالشماتة. لكن جون جادل بأن «الأنغلوسفير» قد عادت عليهم بالنفع أيضا، وأن مشكلاته ليست بهذه الضخامة.

هناك دلائل تدعو إلى التفاؤل مهما كانت ضآلتها، حيث يشير جون إلى أن نفوذ «الأنغلوسفير» عميق ومتسع يتخطى حجم لندن وواشنطن. وحتى في هذه المدن هناك من عاد إلى صوابه؛ فها قد انشق ١١ عضوا برلمانيا بريطانيا عن أحزابهم ليشكلوا تحالفا وسطيا صغيرا للدفاع عن تلك الأفكار البديهية، لمنع الاندفاع صوب منحدر «بريكست». وفي هذا الصدد، كتب محررو الرأي بوكالة «بلومبرغ» يقولون، إن هذا ليس بالكثير لكنه يمثل بابا للأمل.

يقول الكاتب نوح سميث: «هنا في المستعمرات، لا يزال التدهور ملحوظا وستراه جليا إن قدت سيارتك عبر جسر أو ركبت قطارا متجها إلى نيويورك». ويشير سميث إلى أن التنمية الاقتصادية تتحرك في اتجاهين، وأن زيادة الفساد وارتفاع التكلفة والبنية التحتية المتداعية والنتائج المتفاقمة، جميعها توحي بأن الأمور تسير في الاتجاه الخطأ. لقد رأينا ذلك من قبل في إيطاليا، القوة الاقتصادية الكبيرة التي تعثرت في ظل قيادة قائد شعبوي تنقصه الكفاءة. الشيء نفسه يمكن أن يحدث هنا.

حذر ترامب أنصاره من أنهم سيرهقون من كثرة الفوز، ولحسن حظهم تعاطوا جرعة خسائر صحية، أشهرها عدم نجاحه في إجبار المكسيك أو أي جهة على سداد تكلفة بناء الجدار الحدودي مع المكسيك. والأسبوع الجاري توقف ترامب عن محاولة تحقيق حلمه بتشكيل قوة فضائية جديدة، وعلمنا كذلك أن الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، قد تجاهلت فكرته الحصول على أموال للمساعدة في إخماد الحرائق من ولاية كاليفورنيا.

كتب المحلل الاقتصادي براين شباتا يقول، إن الأمر استغرق بعض الوقت قبل أن يتمكن بنك الاحتياطي الفيدرالي أخيرا من معالجة نوبة الغضب العارم، حيث أعطى محضر اجتماع أول من أمس الأسواق ما تحتاجه، بأن منحها قدرا من السكينة وباتت أسواق السندات الآن هادئة.

ويقول الخبير الاقتصادي محمد العريان، إن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يستقر بسهولة، حيث لا يزال هناك عدد من الألغام في طريق التواصل؛ بدءا من اجتماع لجنة السياسات المقررة الأسبوع القادم. لكن سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الأسواق ستستمر على هدوئها إلى الأبد، إذ إن إرسال أي إشارة متضاربة، قد تنهي حالة الهدوء السائدة.

وقالت وكالة «بلومبرغ» للأنباء، إن التعقيد في إجراءات الحصول على السلاح من شأنه أن يقلل من فرص قتل الأبرياء، وإنك إن رأيت في ذلك نوعا من «الغباء»، فلا بد أنك عضو في «رابطة حائزي الأسلحة الخفيفة» في الولايات المتحدة المستفيدة من وفرة هذه الأسلحة في الأسواق. فهذه الرابطة تعارض إصدار هذا القانون الذي يحد من حيازة الأسلحة، الذي اقترحه الحزب الديمقراطي في هذا الصدد.

يقول مقترح الحزب الديمقراطي، إن الحد من تراخيص حيازة الأسلحة يعني الحد من وفيات الأطفال، لأن السلاح يعتبر السبب الثاني لوفيات الأطفال في الولايات المتحدة. اختصارا: القليل من الأسلحة يعني القليل من الوفيات.

السؤال مجددًا عن أسباب الانحطاط والاستبداد

إبراهيم البيومي غانم . إضاءات . ٢٠١٩/٢/٢١

حتى وقت قريب، ساد الظن لدى كثيرين من المعنيين بشؤون الفكر والإصلاح الاجتماعي والسياسي العام أنه قد تم التغلب على مشكلة الاحتلال العسكري؛ الذي جثم على أغلبية البلدان العربية والإسلامية (ما عدا الاحتلال الاستيطاني الصهيوني لفلسطين)، وأن عبء التحرر من الاستعمار المباشر قد زال إلى غير رجعة بالحصول على الاستقلال، وأن ما تملكه الأمة من طاقات يمكن أن يستثمر من أجل التصدي للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

وحتى وقت قريب أيضًا، ساد الظن بأننا ماضون على طريق التخلص من المشكلات الأخرى التي أعاقت التقدم وعطلت نهضة الأمة منذ قرنين من الزمان أو أكثر، ومن ذلك: قضية الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، والفساد الإداري، وإساءة استعمال السلطة، وتدهور أوضاع المرأة، والانحطاط الأخلاقي والسلوكي.

ولكن بدلًا من التقدم إلى الأمام إذا بمجتمعاتنا العربية والإسلامية تجد نفسها تتقهقر إلى الخلف، وإذا بالقضية التي ظننا أنها حُلت تعود بشكل أكثر شراسة ألا وهي: قضية الاستعمار في شكله العسكري المباشر في أفغانستان، والعراق، وسوريا، إلى جانب أشكال الاستعمار الفكرية والثقافية والاقتصادية والتشريعية غير المباشرة، وهي التي لا تزال تراوح مكانها، إن لم تكن قد ترسخت وباتت عصية على العلاج.

إن الأحداث الجارية تشير في أغلبها إلى عودة الشعور بالتبرم بشكل مضاعف، مع عودة مشكلة الاحتلال العسكري التي غلب على الظن أنها قد حسمت بعد جهاد مرير شاركت فيه مختلف قوى الأمة بأشكال ودرجات مختلفة، وأن حزمة المشكلات قد أعيد إليها ما نقص منها في وقت سابق، بما تحمله هذه العودة غير الحميدة من ضرورة إعادة ترتيب أولويات التصدي لهذه المشكلات؛ وكأنه لم تمر مائتا سنة أو ما يقرب من ذلك عندما نهضت قوى الأمة الحية لمواجهة الغزو الغربي ورفعت في وجهه راية الجهاد من أجل التحرر والاستقلال. ومن ثم فإن من المنطقي أن يعاد طرح السؤال الأكبر الذي طرحه الأمير شكيب أرسلان قبل مائة سنة، ولا تزال أغلبية تلك المشكلات والأسئلة الأخرى تحت عباءته ألا وهو: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟

لقد طُرح هذا التساؤل، وبهذه الصيغة التي تقارن بين المسلمين وغير المسلمين، لدى رواد الفكر والإصلاح الإسلامي في العصر الحديث؛ أي منذ ما يقرب من مئة عام وأكثر كما قلنا. ولم تختلف الإجابات التي قدموها إلا في بعض التفاصيل، أما جوهر الأسباب كلها فقد كان واحدًا لديهم وهو: أن البعد عن جوهر الإسلام هو سبب الأسباب التي أدت إلى التدهور، وأن التمسك بهذا الجوهر هو سبب الأسباب التي تقود إلى النهضة.

وأيًا كان الأمر فمثل هذا التساؤل يعدُ تساؤلًا أساسيًا وحساسًا في آن واحد؛ فهو أساسي لأن الإجابة عليه سوف تعبر عن مستوى فهم صاحب الإجابة للواقع الذي صار إليه حال عموم شعوب الأمة الإسلامية. ومثل هذا الفهم بدوره أمر ضروري، كمقدمة ومدخل للتعامل مع هذا الواقع ووضع خطة لتغييره إلى ما هو أصلح.

وهو تساؤل حساس بالنسبة للمسلمين خاصة؛ لأنه في صيغته المقارنة يفتح الباب للمناقشة حول الإسلام ذاته وما إذا كان سببًا في انحطاط المسلمين أم لا؟ خصوصًا وأن وضع المقارنة يغري بفتح هذا الباب، إذ إن غير المسلمين هم الطرف الآخر في المقارنة، وهم الذين يثيرون مثل هذا السؤال الملغز، ويتبناه أتباعهم من أبناء الأمة.

ويبدو لنا أن من اللازم أن نبين: لماذا نهض المسلمون وازدهرت حضارتهم وسادت الدنيا أول مرة؟ وذلك قبل المضيّ في بيان أسباب انحطاطهم، وأفول نجم حضارتهم، فثمة علاقة وثيقة بين الأمرين كما تقضي بذلك شهادة التاريخ، فقد شهد أنهم يوم تمسكوا بتعاليم الإسلام سادوا وشادوا وعمروا الأرض وأناروا للإنسانية طريق التقدم والرقي، وقدموا حضارة امتدت منافعها إلى كل المجالات. بعد ذلك ابتعدوا عن التعاليم السامية لهذا الدين، وجهلوه وأهملوه، ولبسوه كما يلبس الفرو مقلوبًا، فوصلوا إلى ما هم فيه، وسيظلون كذلك حتى يعودوا إلى دينهم مرة أخرى عودة صادقة وصحيحة.

وإذا كانت العلة هي في تنكر المسلمين لدينهم كما يرى كثيرون من رواد الإصلاح، فإن ما يوقع في الحيرة هو: لماذا إذن تخلى المسلمون عن تعاليم دينهم وأهملوها بعد أن رأوا أنها كانت سبب أمجادهم؟ هذا واحد من الأسئلة التي تكمن خلف السؤال السابق، ولا مناص من طرحه ومناقشة الإجابات المحتملة عليه.

ليس ثمة بد من طرح القضية ضمن إطار أشمل يفسر حركة التاريخ والسنن الكونية لصعود وهبوط الحضارات في مسيرة التقدم الإنساني بصفة عامة. فتعاليم الإسلام كنصوص وقيم ومبادئ لا يمكن لها أن تنشئ حضارة إلا بشروط، هي من صميم تلك التعاليم، قد تتوفر في مرحلة معينة في مجتمع معين، وقد لا تتوفر.

إن قضية النهضة لا تخرج عن كونها سنة من سنن الله في حياة الأمم، فكل أمة بين حالين لا ثالث لهما، يخلف كل منهما الآخر متى توافرت دواعيه وأسبابه، هذان الحالان هما حال القوة وحال الضعف. فالأمة تقوى إذا حددت غايتها، وعرفت مثلها الأعلى، ورسمت منهاجًا عمليًا ينظم حركتها، وصممت على الوصول إلى الغاية وتنفيذ المنهاج ومحاكاة المثل الأعلى مهما كلفها ذلك من تضحيات، وعندما تنسى الغاية وتجهل المثل وتضل المنهاج وتؤثر المنفعة والمتعة على الجهاد وتنحل الأخلاق، ويكون مظهر ذلك الإغراق في الترف والقعود عن الواجب، حينئذ تأخذ الأمة في الضعف ويتحكم فيها الاستبداد السياسي، ويدب إليها دبيب السقم الاجتماعي والفساد الشامل، ولا تزال تضعف حتى تهيئ لنفسها عوامل التجدد فتتجدد، أو قد لا تهيئ لنفسها هذه العوامل فتبيد، وتصبح نهبًا لهيمنة قوى أخرى.

فالبشرية تسير قدمًا نحو الكمال الذي كتبه الله لها يوم شاء أن يستخلف الإنسان في الكون وسخر له ما في السموات والأرض، وهي في محاولتها هذه أحيانًا تستوحي الشعر والخيال وإن كانت بين الخطأ والصواب في استلهامها هذا. وأحيانًا تستوحي الفكر والعقل فيرشدها إلى تجارب في تكوين الأمم وتربية الشعوب كثيرًا ما تكون طويلة المدى وكثيرًا ما تنزع بها المعاكسات العاطفية إلى جهة الخطأ فتصبح عقيمة النتائج فاسدة الآثار، لهذا اقتضت حكمة الله ورحمته بالناس أن يشد أزر العقل والقلب بنواميس ونظم إلهية تقرب على الإنسان المدى وترشد البشرية إلى مدارج الكمال الذي كتب لها.

إن سؤال الانحطاط الحضاري يجب النظر إليه برؤية مركبة من عديد من التساؤلات في إطار ارتباطها بسنن كونية صارمة، منها ما ورد النص عليه في القرآن الكريم، ومنها ما أكدته حوادث التاريخ، إلا أن ذلك لا يعني عدم بحث القضية من منظور اجتماعي سياسي لمعرفة كيف حدث الانحطاط من خلال الممارسات العلمية اجتماعيًا وسياسيًا، حتى فقد المسلمون مركز السيادة، وانتقلت قيادة البشرية إلى الغرب، وذلك كمحصلة لمجموعة من عوامل الضعف والانهيار من داخل المجتمع ومن خارجه.

وفي التاريخ شواهد تؤكد ما ذكرنا: فقيادة الدنيا كانت في الأزمنة القديمة شرقية بحتة، ثم صارت بعد ظهور اليونان والرومان غربية تمامًا، ثم نقلتها الديانات: اليهودية، والمسيحية، والإسلام إلى الشرق مرة ثانية، ثم غفا الشرق غفوته الكبرى ونهض الغرب نهضته الحديثة، فكانت سُنةُ الله التي لا تتخلف، وورث الغرب القيادة العالمية، وها هو ذا الغرب يظلم ويجور ويطغى ويحار ويتخبط، فلم يبق إلا أن تمتد يد شرقية قوية يظلها لواء العدل والمساواة والحرية والرحمة، فإذا بالدنيا تنعم مرة أخرى بالسلام الإسلامي.

وهذا ما بدأ بعض مفكري الغرب في إدراكه، ومنهم المفكر الفرنسي المعروف فرانسوا بورجا الذي يرى أن مجتمعات الأمة الإسلامية باتت على وشك الخروج من عصور الاستبداد والتأخر والدخول في عصر الحرية والازدهار، وأن هناك خشية من أن الأمم الغربية باتت على وشك الخروج من عصر الحرية والتقدم والعودة إلى عصر الاستبداد والتأخر بفعل صعود قوى اليمين المتطرف في قلب أوروبا وفي الولايات المتحدة على السواء.

وفي سياق تتبعنا لحركة التاريخ يلفت نظرنا أن هناك ما يمكن تسميته «دور المفسدين والمستبدين في تخريب الحضارات»، وقد نال هذا الدور اهتمام القرآن وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث نجد التأكيد الدائم على إدانة هؤلاء المفسدين من الظالمين والمستبدين، والتحذير من الجهال وأدعياء العلم والغلاة والبغاة والعصاة.